وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج–البويرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم مالية ومحاسبة

الموضوع:

القياس والإفصاح المحاسبي لفارق الحيازة "Goodwill" في ظل معايير الإبلاغ المالي الدولية والنظام المحاسبي المالي

دراسة حالة مؤسسة "EWER"–البويرة–

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة ومراجعة

من إعداد الطالبة:
قنون ججيقة

تحت إشراف الأستاذ:
الدكتور: قاشي يوسف

لجنة المناقشة:

د/ محمد مداحي.....رئيسا
د/ يوسف قاشي.....مشرفا
أ/ إسماعيل رزقي.....ممتحنا

السنة الجامعية: 2018/2017.

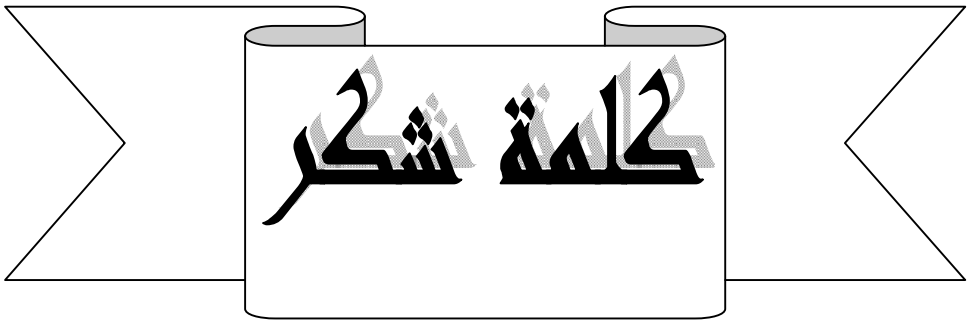

بفضل المولى عز و جل و بتوفيق منه تمكنا من تتمة هذا العمل فالحمد

والشكر لله.

أتقدم بالشكر للأستاذ المشرف الدكتور "**قاشي يوسف**" على نصائحه وإرشاداته وصبره معي

كما لا يفوتني أن أتقدم بعظيم الشكر ووافر الامتنان إلى كل من الأستاذ "**إسماعيل رزقي**" والأستاذ

"**محمد مداحي**" على قبولهما مناقشة هذه المذكرة

الشكر موصول أيضا إلى عمال مؤسسة الأشغال الكهربائية والهندسة الحضرية والتجهيز

الشكر أخيرا لكل من ساهم في انجاز هذا العمل.

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى الذي تمنيته أن يشاركني فرحة التخرج

أبي رحمة الله عليه

إلى التي أقرأ في عينيها الحاجات والتساؤلات أن واصلي المشوار

أمي الحبيبة حفظها الله

إلى كل طالب علم أهدي هذا العمل

فهرس المحتويات

الفهرس	الصفحة
كلمة شكر	
إهداء	
فهرس المحتويات	**IV-II**
فهرس الجداول والأشكال	**VII-VI**
قائمة المختصرات	**IX**
فهرس الملاحق	**XI**
مقدمة عامة.	**أ – ه**
الفصل الأول: مدخل للقياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية	**37-2**
مقدمة الفصل	**2**
المبحث الأول: الإطار العام لمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS والنظام المحاسبي المالي SCF	**3**
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول معايير المحاسبة الدولية	**3**
المطلب الثاني: هيئات وضع المعايير المحاسبية الدولية	**8**
المطلب الثالث: النظام المحاسبي المالي، المفهوم، الأهداف والهيكل	**12**
المبحث الثاني: القياس في القوائم المالية	**19**
المطلب الأول: المقومات العملية للقياس المحاسبي	**19**
المطلب الثاني: الجوانب المختلفة لعملية القياس المحاسبي	**22**
المطلب الثالث: القياس المحاسبي ومشاكل الاعتراف	**25**
المبحث الثالث: الإفصاح في القوائم والتقارير المالية	**30**
المطلب الأول: التأصيل العلمي للإفصاح	**30**
المطلب الثاني: المقومات الأساسية للإفصاح	**32**
المطلب الثالث: المحددات الأساسية لحجم ونوع الإفصاح في القوائم المالية	**35**
خاتمة الفصل.	**37**
الفصل الثاني: القياس والإفصاح المحاسبي عن فارق الحيازة "Goodwill"	**69-39**
مقدمة الفصل.	**39**
المبحث الأول: عموميات حول الأصول المعنوية	**40**

المطلب الأول: ماهية الأصول المعنوية	**40**
المطلب الثاني: محاسبة الأصول المعنوية	**42**
المطلب الثالث: شهرة المحل	**44**
المبحث الثاني: تطور طرق التقييم من التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة	**46**
المطلب الأول: نموذج التكلفة التاريخية	**46**
المطلب الثاني: نموذج القيمة العادلة "FAIRE VALUE"	**49**
المطلب الثالث: مقارنة بين نموذج التكلفة التاريخية ونموذج القيمة العادلة	**52**
المبحث الثالث: فارق الحيازة من المنظورالمحاسبي	**56**
المطلب الأول: مكونات فارق الحيازة	**56**
المطلب الثاني: العمليات المولدة لفارق الحيازة حسب IFRS 3	**58**
المطلب الثالث: طرق حساب فارق الحيازة	**60**
خاتمة الفصل.	**69**
الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة الأشغال الكهربائية والهندسة الحضارية والتجهيز –بالبويرة– "E.W.E.R"	**97-71**
مقدمة الفصل.	**71**
المبحث الأول: تقديم مؤسسة الأشغال الكهربائية والهندسة الحضارية والتجهيز "EWER"	**72**
المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة، نشأتها، مجالاتها	**72**
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة "E.W.E.R"	**74**
المطلب الثالث: وظائف وأهداف المؤسسة	**77**
المبحث الثاني: عملية الاستحواذ على وحدة EWER –البويرة–	**78**
المطلب الأول: أسباب وأهداف العملية والمؤسسات المعنية بها	**78**
المطلب الثاني: وصف وتقييم المساهمات	**81**
المبحث الثالث: الأصول الصافية والمصححة لوحدة EWER–البويرة–	**84**
المطلب الأول: عرض ميزانية الأصول والخصوم الصافية	**84**
المطلب الثاني: عرض ميزانية الأصول والخصوم المصححة	**88**
المطلب الثالث: القيمة الجوهرية لوحدة EWER–البويرة–	**93**
خاتمة الفصل	**97**

خاتمة	**100–99**
قائمة المراجع	**107–102**
الملاحق	**117–109**

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	المقارنة بين نموذج التكلفة التاريخية والقيمة العادلة	**54**
02	قيم المؤسسة بالاعتماد على طريقة الأصول الصافية المحاسبية المصححة (ANCC)	**61**
03	جانب أصول ميزانية "EWER " في 2015/12/31	**81**
04	جانب خصوم ميزانية "EWER " في 2015/12/31	**82**
05	ميزانية الأصول لسنوات (2017/2016/2015)	**84**
06	ميزانية الخصوم لسنة 2017	**86**
07	ميزانية الأصول المصححة لسنة 2017	**90**
08	ميزانية الخصوم المصححة لسنة 2017	**91**
09	القيمة الجوهرية الخام	**94**

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لمؤسسة "E.W.E.R"	**73**

قائمة المختصرات

الرمز	الدلالة
IASC	International Accounting Standards Committee
SCF	Système Comptable et Financier
IASB	International Accounting Standards Board
SIC	Standing Interpretations Committee
ISO	International Standards Organisation
IFAC	International Federation Of Accountants Committee
IAS	International Accounting Standards
IFRS	International Financial Reporting Standards
IFRIC	International Financial Reporting Interpretations Committee

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	الميزانية (أصول) لمؤسسة الأشغال الكهربائية والهندسة الحضرية والتجهيز (2015).	**109**
02	الميزانية (أصول) لمؤسسة الأشغال الكهربائية والهندسة الحضرية والتجهيز (2016)	**110**
03	الميزانية (أصول) لمؤسسة الأشغال الكهربائية والهندسة الحضرية والتجهيز (2017)	**111**
04	الميزانية (خصوم) لمؤسسة الأشغال الكهربائية والهندسة الحضرية والتجهيز (2015)	**112**
05	الميزانية (خصوم) لمؤسسة الأشغال الكهربائية والهندسة الحضرية والتجهيز (2016)	**113**
06	الميزانية (خصوم) لمؤسسة الأشغال الكهربائية والهندسة الحضرية والتجهيز (2017)	**114**
07	جدول حسابات النتائج (2017)	**115**
08	جدول الاهتلاكات المؤونات	**116**
09	.جدول الاستثمارات	**117**

تقوم المؤسسات الاقتصادية عبر العالم بإعداد وعرض قوائمها المالية نظرا لحاجة فئات مختلفة من المستخدمين لها قد تتعدى حدود البلد الواحد وتختلف أهدافهم وحاجاتهم لهذه القوائم، كما أن الأنظمة المحاسبية المنتجة للقوائم المالية تختلف من بلد لآخر لاختلاف المبادئ المحاسبية التي تقوم عليها، وهذا ما يجعلها غير متجانسة عبر دول العالم، وهذا الأمر يصعب على المستخدمين عملية قراءة واستغلال معلوماتها.

تعتبر المحاسبة وسيلة أساسية للاتصال بين المؤسسة والأطراف المتعاملة معها، مما جعل هذه الاختلافات والصعوبات المحاسبية أمام حتمية التطور، حيث شهد نهاية القرن العشرين جهودا متسارعة بهدف إيجاد مرجعية محاسبية عالمية يستند إليها في وضع المبادئ والقواعد المحاسبية وإيجاد لغة مشتركة لجميع القوائم المالية التي تعدها مختلف المؤسسات الاقتصادية عبر العالم، وجعل المعلومة المالية ذات مصداقية وقابلية المقارنة ومفهومة لجميع الأطراف باختلاف أهدافهم، وهو ما مهد لظهور المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي.

إن الجزائر ليست في منأى عم كل هذه التطورات التي أصبحت تشكل محيطا مؤثرا في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من جهة، والمخطط الوطني المحاسبي المطبق منذ 1975 لا يتماشى مع البيئة المحاسبية الحالية القائمة على قواعد أسس متفق عليها بين أغلب الدول من جهة أخرى، حتى أصبح من الضروري التعجيل بتغييره وإعداد نظام محاسبي مالي جديد يتماشى مع احتياجات مستعملي المعلومة المالية بما يتوافق ومعايير المحاسبة الدولية.

في هذا المسعى برزت أيضا عدة جهود ومحاولات لوضع وإرساء قواعد ومعايير محاسبية متفق عليا من طرف الممارسين فيما يخص عمليتي القياس والإفصاح المحاسبي، أو الوصول إلى مستوى أعلى من كل هذا ألا وهو الإبلاغ المالي، وذلك لخلق التوازن لدى مختلف الأطراف المستعملة للقوائم المالية، وإزالة العوائق من خلال تقليل الفجوة الموجودة بين الأنظمة المحاسبية بغية تحقيق التوافق المحاسبي الدولي.

1. إشكالية الدراسة

من خلال ما تم عرضه أعلاه تتضح معالم إشكالية هذا البحث، والتي يمكن صياغتها في السؤال الجوهري التالي:

كيف يتم تقييم فارق الحيازة وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية والنظام المحاسبي المالي، وما واقع ذلك في مؤسسة الأشغال الكهربائية والهندسة الحضرية والتجهيز ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية نوردها فيما يلي :

- ما المقصود بالأصول المعنوية وكيف يتم القياس والإفصاح عنها ؟
- ماذا نقصد بكل من معايير الإبلاغ المالي الدولية والنظام المحاسبي المالي ؟
- فيما تتمثل طرق تقييم فارق الحيازة وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية في المؤسسة ؟

2. فرضيات الدراسة

بغية الإجابة على الأسئلة السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- يعتبر القياس المحاسبي العملية الأساسية في إعطاء عناصر القوائم المالية قيمتها الحقيقية؛
- الاعتراف وتقييم فارق الحيازة وفق النظام المحاسبي المالي يتوافق تماما معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS03 "تجميع المؤسسات"؛
- صعوبة تقييم فارق الحيازة بشكل صادق راجع إلى عدم توفر سوق نشطة وعدم توفر مناخ أعمال ملائم.

3. أهمية الدراسة

- يساهم القياس والإفصاح في إعطاء صورة أكثر وضوحا عن طرق تقييم فارق الحيازة حسب معايير الإبلاغ المالي الدولية وما جاء به النظام المحاسبي المالي؛
- محاولة إعطاء فكرة عما يتم تطبيقه من قبل المؤسسات وما ينبغي تطبيقه وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية فيما يتعلق باندماج الأعمال وتقييم فارق الحيازة.

4. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- المساهمة في ظل نقص الأبحاث والدراسات حول فارق الحيازة في الجزائر في محاولة الفهم الجيد له وفقا لما تنص عليه معايير الإبلاغ المالي الدولية؛
- الإشارة إلى أهم النقائص النظام المحاسبي المالي فيما يخص معالجة فارق الحيازة؛
- توضيح مدى تأثير الأصول المعنوية على قيمة المؤسسة ؛
- معرفة أهم نقاط الاختلاف في تقييم فارق الحيازة بين ما جاء به النظام المحاسبي المالي، ومعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم "03" اندماج الأعمال؛
- إبراز أهمية القياس والإفصاح المحاسبي لفارق الحيازة في القوائم المالية.

5. أسباب اختيار الموضوع

- الاهتمام الشخصي بالموضوع نظرا لارتباطه بمجال التخصص؛
- كون الموضوع يعتبر من المواضيع المطروحة في الساحة الأكاديمية والمهنية حاليا؛
- معرفة أثر فارق الحيازة على الميزانية.

6. منهج الدراسة

من أجل الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة والتي تعكس إشكالية الدراسة، واختبار صحة الفرضيات المذكورة سابقا، فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي لتحديد مختلف المفاهيم ومختلف الجوانب النظرية للموضوع، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي للمقارنة والتحليل لاختلافات تقييم فارق الحيازة في ظل معايير الإبلاغ المالي الدولية والنظام المحاسبي المالي.

7. حدود الدراسة

حددت دراسة الموضوع في إطار زمني ومكاني، ففيما يخص الإطار الزماني فقد اقتصر على موسم 2017/2015، أما فيما يخص الإطار المكاني فقد تم اختيار مؤسسة مقاولة الكهرباء والغاز الريفية-بالبويرة-"EWER"، الكائن مقرها بمنطقة الحضائر ص ب: 273 البويرة.

8. هيكلة الدراسة

لمعالجة الإشكالية و التساؤلات الفرعية واختبار الفرضيات المطروحة، تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول، حيث خصصنا الفصلين الأول والثاني للجانب النظري، أما الفصل الثالث لدراسة الجانب التطبيقي من البحث، بالإضافة إلى المقدمة العامة والخاتمة.

- **الفصل الأول**: هذا الفصل يتضمن القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث يتناول المبحث الأول الإطار العام لمعايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي، أما المبحث الثاني فقد تناول عملية القياس المحاسبي في القوائم المالية، ليليه المبحث الثالث الذي يتمثل في عملية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالي.
- **الفصل الثاني**: يتمحور هذا الفصل حول القياس والإفصاح المحاسبي لفارق الحيازة، من خلال ثلاث مباحث، حيث المبحث الأول ارتكز على مفاهيم عامة للأصول المعنوية، أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة تطور

طرق التقييم في التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة أهم ما يميز النموذجين، ليليه المبحث الثالث الذي تناول بدوره أهم المكونات لفارق الحيازة وكذا العمليات المولدة له، وصلا إلى طرق تقييم فارق الحيازة المباشرة وغير المباشرة.

- **الفصل الثالث:** تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى دراسة حالة مؤسسة مقاولة الكهرباء والغاز الريفية بالبويرة، حيث تضمن بدوره أيضا ثلاث مباحث، حيث تمحور المبحث الأول حول تقديم عام للمؤسسة، أما المبحث الثاني فقد تناول مختلف إجراءات الاستحواذ على وحدة مقاولة الكهرباء والغاز الريفية من طرف مؤسسة "SERUB" باتنة، وكذا الهدف من عملية التجميع، بينما المبحث الثالث و الأخير تم فيه حساب فارق الحيازة بتطبيق طريقة فائق القيمة على المؤسسة موضوع الدراسة.

10.صعوبات الدراسة

لقد واجهنا بعض الصعوبات التي اعترضت مراحل البحث المختلفة نذكر أهمها :

- قلة المراجع التي تتناول هذا الموضوع خاصة الكتب؛
- قلة الوقت المخصص للبحث؛
- عدم التحكم الجيد في المواضيع الجديدة التي أتت بها المعايير المحاسبية الدولية من طرف المؤسسات الجزائرية، مما صعب من إسقاط الجانب النظري على التطبيقي.

مقدمة الفصل:

إن التطورات الحاصلة على المستوى العالمي تسير بوتيرة متسارعة نتيجة العولمة والثورة التكنولوجية التي تغلغلت في جميع الميادين، الشيء الذي ساهم في جعل العالم قرية صغيرة تلاشت بينها الحدود والحواجز بغية تسهيل المعاملات الدولية وفتح أبواب الاستثمار، فجاء ما يصطلح عليه بمعايير المحاسبة الدولية بغرض توحيد الممارسات والأعمال المحاسبية بين دول العالم، وهذا كون المحاسبة لغة الأعمال في العصر الحالي.

لذلك سارعت الدولة الجزائرية بدورها إلى إصلاح محاسبي من شأنه تقريب ممارستها والممارسات العالمية، لتكون سنة 2010 تجسيدا لمسعى الجزائر على أرض الواقع بتبنيها النظام المحاسبي المالي المستوحى من معايير المحاسبة الدولية.

حيث تعتبر المعلومة المحاسبية مرآة عاكسة لنشاط المؤسسة، كونها موجهة لأطراف عديدة ذات مصالح مختلفة، وهذا ما يقودنا إلى التساؤل حول الشيء الذي يمكننا من تقديم قوائم مالية ذات مصداقية وشفافية، فيكون الجواب هو القياس والإفصاح المحاسبي، إذ يعد القياس المحاسبي ترجمة للمعلومة المحاسبية في شكل قيم يتم الإفصاح عنها ويتفق عليها الجميع.

وفي ضوء ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار العام لمعايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي.

المبحث الثاني: القياس المحاسبي في القوائم المالية؛

المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.

المبحث الأول: الإطار العام لمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS والنظام المحاسبي المالي SCF

شهدت البيئة المحاسبية الدولية تطورا ملحوظا، اتسم بالاتجاه نحو توحيد الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي وذلك من خلال تطبيق معايير المحاسبة الدولية، وهذا من أجل تمكين مستخدمي التقارير المالية من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول معايير المحاسبة الدولية

معايير المحاسبة الدولية عبارة عن مجموعة من القواعد الخاصة بإعداد الحسابات، وعرضها بالقوائم المالية وفقا للأسس المتفق عليها عامة، بهدف التطبيق السليم وضبط الممارسة المحاسبية.

أولا: كيفية إصدار معايير المحاسبة الدولية

1-تعريف المعيار المحاسبي:

يعرف المعيار المحاسبي حسب (ISO:INTERNATIONAL STANDARDS ORGANISATION) على أنه: "وثيقة أعدت بإجماع، ومصادق عليها من قبل هيئة معترف بها، تعطي استمالات أو خطوط عريضة أو مواصفات للأنشطة أو نتائجها لضما مستوى تنظيم أمثل في سياق معين"[1].

كما يعرف المعيار على أنه[2]: "كل قاعدة تم إرسائها من طرف سلطة مؤهلة أو عن طريق الإجماع".

أما في المحاسبة فيقصد به المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي لمؤسسة ونتائج أعمالها إيصال المعلومات إلى المستفيدين، وكذا توجيه وترشيد الممارسات العلمية في المحاسبة والتدقيق.

والمعيار المحاسبي هو بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية، يتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية.

2-كيفية إصدار معيار محاسبي دولي:

حسب إجراءات العمل المتفق عليها فإنه توجد المجموعة الاستشارية داخل لجنة المحاسبة الدولية، ولا يتم أي عمل حتى يتم الأخذ بعين الاعتبار وجهة نظرها في كل مرحلة من أجل صنع القرار، وبناء على ذلك يتم إعداد

[1] حواس صلاح، **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية**، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2008، ص: 54،55.

[2] مداني بن بلغيث، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص: 131.

مسودة عرض بموضوع أو مشكلة معينة تم إقرارها من طرف ثلثي (3/2) أعضاء اللجنة، يتم إرسالها إلى الهيئات والمنظمات المهتمة للتعليق على كل عرض أو مسودة[1].

وتتلخص إجراءات إصدار معيار عن لجنة معايير المحاسبة الدولية في[2]:

- ✓ قرار الأجندة؛
- ✓ حدود المسالة؛
- ✓ مسودة قائمة المبادئ؛
- ✓ المعيار المحاسبي النهائي.

3- خصائص وأهداف معايير المحاسبة الدولية:

✓ **خصائص معايير المحاسبة الدولية:** تتميز معايير المحاسبة الدولية بمجموعة من الخصائص أهمها[3]:

- قدرتها على تحقيق الإجماع خاصة بعد الإصلاحات الأخيرة التي تمر بها هيئة معايير المحاسبة الدولية نتج عنها توسيع مجال الاستشارة؛
- قوتها التي اكتسبتها من خلال التوفيق بين التباين حيال المواضيع التي تكون مجال للمعايير وهو ما أكسبها نوعية عالية في الجودة؛
- مرونتها نتيجة لما تقدمه من حلول ترضي مختلف مستعمليها إذ أن أهم ما يميز المعايير ليس ما تسمح به بل ما تمنعه؛
- غير إجبارية لأنها ليست لها صفة القانونية والتنظيم.

✓ **أهداف إصدار معايير المحاسبة الدولية:** يمكن أن نوجز أهداف المعايير فيما يلي[4]:

- إعداد ونشر المعايير المحاسبية التي تم الاسترشاد بها عند إعداد القوائم المالية أو البيانات بما يحقق المصلحة العامة مع العمل على القبول الدولي لهذه المعايير وتطبيقها عالميا؛
- العمل على التحسين والتنسيق بين الأنشطة والقواعد والإجراءات المحاسبية المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية؛

---

[1] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية**، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، 2008، ص: 132.

[2] عبد الكريم شناي، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية**، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر، 2008، ص: 9.

[3] **نفس المرجع**، ص: 10.

[4] حواس صلاح، **مرجع سبق ذكره**، ص: 62،61.

- التأكد من أن القوائم المالية المنشورة قد أعدت وعرضت بما يتفق مع معايير المحاسبة الدولية والإفصاح عن ذلك؛
- إقناع الحكومات والشركات والجهات المهنية بالتزام بمعايير المحاسبة الدولية؛
- إقناع مراجعي الحسابات الخارجيين بالتحقق من مدى قيام الشركات بإتباع معايير المحاسبة عند إعداد القوائم المالية؛
- العمل على اكتساب الدعم الدولي لقبول وتطبيق معايير المحاسبة الدولية.

ثانيا: أهمية المعايير المحاسبية

لقد حظي موضوع المعايير المحاسبية باهتمام كبير من طرف العديد من مفكري المحاسبة، وفي هذا الصدد قدم الباحثون الكثير من المبررات التي تؤكد على أهمية المعايير المحاسبية والتي يمكن حصرها في النقاط التالية[1]:

1- تساهم المعايير المحاسبية في عملية ضبط وتنظيم الممارسة المحاسبية؛

2- وجود إطار موضوعي في المعايير المحاسبية يحكم القياس والتوصيل، يضمن تحقيق التوازن بين المصالح المختلفة لفئات متعددة من المستخدمين من جهة والمصلحة العامة من جهة أخرى؛

3- الاعتماد على المعايير المحاسبية له أهمية كبيرة وضرورية في ظل قصور النظريات الحالية للمحاسبة بشأن معالجة تعدد البدائل المحاسبية على مستوى المؤسسة الاقتصادية؛

4- وجود معايير المحاسبة تساعد المهنيين وتحدد ردود أفعالهم في ظروف معينة، وتعتبر كذلك دفاع عن وجود تدخلات أو إشرافات من أطراف خارجية.

وبالتالي فإن غياب المعايير المحاسبية سوف يؤدي حتما إلى:

- ✓ استخدام طرق محاسبية قد تكون غير سليمة؛
- ✓ اختلاف الأسس التي تحدد وتعالج العمليات والأحداث المحاسبية؛
- ✓ صعوبة اتخاذ القرارات المناسبة.

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **منظور التوافق المحاسبي الدولي**، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص: 320،321.

ثالثا: مؤتمرات وضع معايير المحاسبة الدولية

إن أهمية معايير المحاسبة والتدقيق جعلت المؤسسات المهنية في كثير من دول العالم تهتم بوضع معاييرها ولعل أهم هذه المؤسسات في هذا المجال نجد مجمع المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية AICPA الذي بادر إلى وضع معايير التدقيق منذ عام 1939، أما محاولات وضع معايير على المستوى الدولي فقد بدأت مع مطلع القرن الحالي بعقد عدة مؤتمرات أهمها ما يلي[1]:

- عقد المؤتمر المحاسبي الأول عام 1904، في سانت لويس في الولايات المتحدة الأمريكية برعاية اتحاد جمعيات المحاسبين القانونية في الولايات لمتحدة الأمريكية،قبل تأسيس مجمع الأمريكيين عام 1917 وقد بلغ عدد المسجلين في المؤتمر 38 عضوا، أما عدد الحضور فقد بلغ 360عضوا، وقد تناول هذا المؤتمر إمكانية توحيد القوانين المحاسبية بين الدول؛
- عقد المؤتمر المحاسبي الثاني في أمستردام عام 1926، وقد حضره مندوبون من كل دول أوربا تقريبا، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأمريكا اللاتينية؛
- عقد المؤتمر المحاسبي الثالث في نيويورك عام 1929، حيث قدمت فيه ثلاثة أبحاث رئيسية، وهي:
  - ✓ الاستهلاك والمستثمر؛
  - ✓ الاستهلاك وإعادة التقييم؛
  - ✓ السنة التجارية أو الطبيعية؛
- عقد المؤتمر المحاسبي الرابع عام 1933، شاركت في 49 منظمة محاسبية حيث عينت 99 مندوب عنها، بالإضافة إلى حضور 79 زائرا من الخارج، وقد بلغ عدد الدول التي مثلت في هذا المؤتمر 22 دولة منها أستراليا وبعض الدول الإفريقية؛
- عقد المؤتمر المحاسبي الخامس: حيث بلغ عدد المشاركين فيه 320 وفدا، فضلا عن 250 مشاركا من مختلف أنحاء العالم ونسبة كبيرة في ألمانيا التي استضافت المؤتمر في عاصمتها برلين عام 1938؛
- عقد المؤتمر المحاسبي السادس في لندن عام 1952، حيث سجل في هذا المؤتمر حوالي 2510 عضوا من بينهم 1450 من المؤسسات التي رعت المؤتمر في بريطانيا و196 من دول الكومنولث والباقي من 22 دولة أخرى؛

[1] لخضر علاوي، **معايير المحاسبة الدولية**، دار الأوراق الزرقاء العالمية، الجزائر، 2012، ص: 22،24.

- عقد المؤتمر المحاسبي السابع في أمستردام عام 1957، وعرف مشاركة 104 منظمة محاسبية من أصل 40 دولة، وحضره 1650 زائر من الخارج و1200 عضوا من البلد المضيف هولندا، حيث حدد هذا المؤتمر الفترة الفاصلة بين مؤتمر وأخرى بـــــــــــــ: 05 سنوات، وبقيت على هذا النحو إلى يومنا هذا؛
- عقد المؤتمر المحاسبي الثامن عام 1962 في نيويورك، وحضره 1627 عضو من الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى 2101 من دول أخرى، كما شارك فيه 83 منظمة تمثل 48 دولة، وقدم فيه 45 بحثا؛
- عقد المؤتمر المحاسبي التاسع في باريس عام 1967، وتلاه المؤتمر المحاسبي العاشر في 1972 وعرف حضور 4347 عضوا من 59 دولة؛
- المؤتمر الحادي عشر في ألمانيا عام 1977، ثم المؤتمر الثاني عشر في المكسيك عام 1982، والمؤتمر الثالث عشر في طوكيو عام 19877؛
- المؤتمر المحاسبي الرابع عشر في المكسيك عام 1992، وكان موضوعه حول دور المحاسبين في الاقتصاد الشامل، وشارك فيه حوالي 106 من هيئات محاسبية من أصل 78 دولة، وعرف حضور حوالي 2600 عضو من مختلف دول العالم، كما شاركت فيه الدول العربية (لبنان، سوريا، الكويت، مصر، السعودية) برعاية الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)؛
- أما المؤتمر الخامس عشر فقد عقد بباريس عام 1977، أما المؤتمر المحاسبي السادس عشر تم عقده في هونغ كونغ عام 2002، حيث تمت مناقشة حوالي 90 عنوانا تدرجت موضوعاتها من حوارات ساخنة مثل الشمولية وكذا أخلاقيات المهنة، وأثر اقتصاد المعرفة على مهنة المحاسبة؛
- المؤتمر المحاسبي السابع عشر تم عقده بتركيا عام 2006 تحت عنوان "تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي العالمي"، ودور المحاسبين في عملية تقييم المؤسسات.

وكنتيجة لهذه المؤتمرات تشكلت عدة منظمات هدفها وضع معايير محاسبية الدولية IAS/IFRS، وتهيئة المناخ اللازم لتطبيق هذه الأخيرة، ومن أهم هذه المنظمات نجد لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB.

المطلب الثاني: هيئات وضع المعايير المحاسبية الدولية

أسفرت الأحداث والمؤتمرات، والتي كانت نتيجة الضغوط المتزايدة من مستخدمي القوائم المالية عن تشكيل عدة منظمات وهيئات إقليمية ودولية، المعدة للمعايير المحاسبية الدولية بهدف تضييق فجوة التباين في المعايير والممارسات المحاسبية من دولة إلى أخرى ، في محاولة لإرساء معايير دولية موحدة سواء للمحاسبة أو المراجعة وتهيئة الإقليم الملائم لتطبيقها.

أولا: لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC

أنشأت هذه اللجنة في 1973 من طرف التنظيمات المهنية المحاسبية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، ألمانيا، المكسيك، كندا، اليابان، أستراليا، هولندا، وهي منظمة مستقلة تهدف إلى إعداد معايير يمكن استخدامها من طرف المؤسسات عند إعداد القوائم المالية في جميع أنحاء العالم، وهي تعرف تزايد مستمر في عدد الأعضاء، ومنذ عام 1983 شملت عضوية اللجنة كل من المؤسسات المحاسبية المهنية والأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين، وقد تم استخدام المعايير التي تصدرها حتى من طرف المؤسسات التي لم تنظم إلى عضوية اللجنة بعد، تحصل اللجنة على إيراداتها من بيع منشوراتها كما تتلقى دعما ماليا من الاتحاد الدولي للمحاسبين وبعض المؤسسات المحاسبية وكذا مؤسسات التدقيق الكبرى، وتدار أعمال اللجنة من قبل مجلس يمثل ثلاثة عشر دولة يعينهم الاتحاد الدولي، بالإضافة إلى ممثلين عن لجنة التنسيق الدولي لجمعيات المحللين الماليين واتحاد المؤسسات المسيطرة الصناعية في سويسرا والجمعية الدولية لمعاهد المدراء الماليين وهيئة معايير المحاسبة المالية في أمريكا[1].وتشتمل لجنة معايير المحاسبة الدولية على الهيئات التالية[2]:

1- **مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية:**وهو المجلس الذي يضع ويحسن معايير المحاسبة المالية والتقرير للمؤسسات، وتشمل مسؤولياته اعتماد مقترحات المؤسسات وطرق وأساليب إعداد المعايير وتعيين لجان التوجيه، ويتكون المجلس من 17 مؤسسة، منها 13 هيئة محاسبية و04 مؤسسات أخرى؛

[1] أحمد محمد أبو شمالة، **معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي**، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2010، ص: 09.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 403،404.

2- **المجموعات الاستشارية:** تقدم هذه المجموعات المشورة للجنة معايير المحاسبة الدولية حول مذكرة مشروعات وأولوياتها والقضايا الفنية، وليس لهذه المجموعة أية مسؤوليات فعلية عند وضع المعايير، وتتكون هذه المجموعة من 15 مؤسسة يختارها مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية؛

3- **المجلس الاستشاري:** يراجع هذا المجلس إستراتيجية وخطط مجلس اللجنة للتأكد من مقابلة المجلس لالتزاماته، ويقوم المجلس الاستشاري أيضا بالاشتراك في إجراءات قبول أعمال لجنة معايير المحاسبة الدولية، عن طريق ممارسي مهنة المحاسبة ومجتمع الأعمال ومستخدمي القوائم المالية وغيرهم من الأطراف المهتمة؛

4- **اللجنة الدائمة للترجمة:** تتكون من 12 عضوا من دول مختلفة لكل منها حق التصويت وهي تتعامل على أساس زمني مع القضايا المحاسبية الممكن أن تواجهها لمعالجة مختلفة أو غير مقبولة، وتعد هذه اللجنة ترجمة لمعايير المحاسبة الدولية لاعتمادها من طرف مجلس اللجنة؛

5- **جماعة العمل الاستراتيجي:** تراجع هذه الجماعة إستراتيجية لجنة معايير المحاسبة الدولية للفترة التي تلي الانتهاء من العمل الجاري، وقع تحت نظرها مراجعة هيكل لجنة معايير المحاسبة الدولية، وإجراءات العمل، وعلاقاتها مع واضعي معايير المحاسبة، ويتناول بالبحث والتدريب والتعليم وكذلك التمويل.

أهداف لجنة معايير المحاسبة الدولية:

منذ تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية عملت على تحقيق مجموعة من الأهداف، ومن بين أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، نذكر ما يلي[1]:

- ✓ إعداد ونشر المعايير المحاسبية التي يتم الاسترشاد بها عند إعداد وتجهيز القوائم والبيانات المالية، بما يحقق المصلحة العامة، مع العمل على القبول الدولي لهذه المعايير وتطبيقها عالميا؛
- ✓ العمل على التحسين والتنسيق بين الأنظمة والقواعد والإجراءات المحاسبية المرتبطة بأعداد وعرض القوائم المالية؛

حيث يتم تحقيق الهدفين الأساسين السابقين من خلال أعضاء اللجنة، والذين يعملون على إصدار ونشر المعايير المحاسبية الدولية وأن يبذلوا عنايتهم الخاصة لتحقيق ما يلي:

- التأكد من أن القوائم المالية المنشورة أعدت وعرضت بما يتفق مع معايير المحاسبة الدولية والإفصاح عنها؛
- إقناع الحكومات والمؤسسات والجهات المعنية بوضع معايير المحاسبة والالتزام بها؛

[1] يوسف محمد جربوع، سالم عبد الله حلس، **المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية**، الطبعة الأولى، دار الوراق، الأردن، 2002، ص 24.

- إقناع الهيئات الرسمية المشرفة على أسواق المال والمؤسسات التجارية بضرورة إلزام الوحدات الخاضعة لإشرافها أو التابعة لها بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، مع الإفصاح عن مدى تنفيذ هذا الالتزام؛
- إقناع مراجعي الحسابات الخارجيين بالتحقق من مدى قيام المؤسسات بإتباع معايير المحاسبة الدولية عند إعداد وتجهيز القوائم والبيانات المالية؛
- العمل على اكتساب الدعم الدولي لقبول وتطبيق معايير المحاسبة الدولية.

ثانيا: مجلس معايير المحاسبة الدولية

نشأ مجلس معايير المحاسبة الدولية "IASB" سنة 2001 كهيئة تابعة لمؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية، محل لجنة معايير المحاسبة الدولية "IASC"، وفيما يلي ملخص لهيكل وإدارة مجلس معايير المحاسبة الدولية[1]:

1- **الأمناء:** تقع مسؤولية إدارة مجلس معايير المحاسبة الدولية على عاتق أمناء مؤسسة مجلس معايير المحاسبة الدولية، حيث كان عدد الأمناء 19 أمينا سنة 2006، وأصبح عددهم 22 أمينا سنة 2010، ويتم تعيينهم من قبل لجنة ترشيح عامة تشمل أصحاب الخبرات المميزة في مجال المحاسبة، ولا يشترط الأمناء في الأنشطة المرتبطة بوضع المعايير المحاسبية الدولية، وإنما يقتصر دورهم فقط في الفصل في القضايا الإستراتيجية وتسيير الميزانية وتسيير الإجراءات التشغيلية، بالإضافة إلى تعيين أعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية؛

2- **مجلس الإدارة:** بعد أن كان عدد أعضاء مجلس الإدارة سنة 2006 14 عضوا، 12 عضوا منهم بدوام كامل وعضوين بدوام جزئي، أصبح عدد أعضاءه سنة 2010 15 عضوا بدوام كامل، وفي سنة 2012 أصبح عدد الأعضاء 16 عضوا من مختلف دول العالم ويتم ترشيحهم من طرف الأمناء على أساس المهارات الفنية والمهنية، ويعقد المجلس الإدارة اجتماعاته مرة كل شهر ويقع على عاتقهم مسؤولية وضع وتطوير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "IFRS" علية الجودة والمقبولة عالميا؛

3- **المجلس الاستشاري للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "IFRS":** في مارس 2010 حل المجلس الاستشاري للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية محل المجلس الاستشاري للمعايير، حيث يضم المجلس حوالي 40 عضوا معينين من قبل الأمناء، ويشمل المجلس أعضاء كبار الموظفين في مجال المالية والمحاسبة المنتمون إلى بعض الشركات العالمية والمنظمات الدولية، ويهدف المجلس إلى تقديم النصح لمجلس معايير المحاسبة الدولية في ما يخص

[1] حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، دار الثقافة، الأردن، 2008، ص: 112.

الأولويات ورزنامة العمل في ما يخص برامج وضع وتطوير المعايير، كما يوفر المجلس منتدى للمؤسسات والأفراد المهتمين بإعداد التقارير المالية قصد تبادل الآراء وتوفير النصح حول القرارات ومقترحات جدول أعمال مجلس معايير المحاسبة الدولية[1]؛

4- **لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:** سنة 2001 حلت لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية محل لجنة تفسيرات المعايير التي تأسست سنة 1977 بتوصية من لجنة معايير المحاسبة الدولية، وتعتبر لجنة تفسيرات معايير الدولية لإعداد التقارير المالية هيئة تفسيرية تابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية مسؤولة عن وضع الإرشادات التفسيرية حول القضايا المحاسبية التي لم يتم التطرق إليها في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتكون مرتبطة بها، أو تلك القضايا المحاسبية المتضمنة في المعايير والتي من المحتمل أن تتلقى تفسيرات غير مرغوبة ومختلفة عن المقصود بالمعيار[2].

ثالثا: الفرق بين لجنة معايير المحاسبة الدولية "IASC" ومجلس معايير المحاسبة الدولية "IASB":

طرحت عملية إعادة الهيكلة التي تمت على لجنة المعايير المحاسبية الدولية عدة تساؤلات من قبل الباحثين والمهتمين بالمعايير المحاسبية الدولية، وما مدى جدوى هذه العملية خاصة فيما يتعلق برفع جودة المعايير وزيادة قبولها عالميا، بينما يرى البعض أن عملية إعادة الهيكلة أمرا حتميا كان لابد منه من أجل زيادة شفافية المعايير المنشورة وقبولها عالميا، وفيما يلي أهم الفروقات فيما بينهما[3]:

1-الفروقات الشكلية:

- ✓ تغيير تسمية لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية؛
- ✓ تغيير تسمية المعايير المحاسبية الدولية إلى معايير الإبلاغ المالي الدولية، فالترجمة الصحيحة لمعايير الإبلاغ المالي الدولية هي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، فبعد أن كانت المعايير المحاسبية الدولية تهتم بإعداد القوائم المالية المتضمنة في التقرير المالي أصبحت معايير الإبلاغ المالي الدولية تهتم بإعداد التقرير المالي للمؤسسات أي أن الهدف من معايير الإبلاغ المالي الدولية أشمل من معايير المحاسبة الدولية؛

[1] حمزة العرابي، **المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية ومتطلبات التوافق والتطبيق**، أطروحة دكتوراه، علوم التسيير، تسيير المنظمات، جامعة بومرداس، الجزائر، 2013، ص: 44.

[2] حمزة العرابي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 45.

[3] **نفس المرجع**، ص: 42،44.

- ✓تغيير تسمية لجنة تفسيرات المعايير "SIC" إلى لجنة تفسيرات معايير الإبلاغ المالي "IFRIC".

2-الفروقات التنظيمية:

- ✓على عكسIASC فليس لمجلس معايير المحاسبة الدولية علاقة خاصة مع الاتحاد الدولي للمحاسبة، فالمجلس الجديد يسير من قبل مجموعة أمناء من مختلف المناطق الجغرافية ممن لهم خلفية مهنية وعلمية في مجال المحاسبة؛
- ✓على عكس أعضاء مجلس إدارة IASC فمجلس إدارة "IASB" مشكل من أفراد مستقلين يتم تعيينهم على أساس مهاراتهم التقنية وخبراتهم المكتسبة وليس على أساس انتماءاتهم الجغرافية، بحيث يمثلون مختلف الهيئات أو المنظمات المحاسبية الدولية؛
- ✓الأعضاء في مجلس معايير المحاسبة الدولية يعملون بشكل دائم وليس بشكل جزئي عكس لجنة معايير المحاسبة الدولية.

3-الفروقات العملية:

- ✓عكس مجلس "IASC" الذي يجتمع أربع مرات في السنة، فإن مجلس إدارة "IASB" يجتمع غالبا كل شهر؛
- ✓هدف لجنة معايير المحاسبة الدولية هو إعداد معايير ذات قبول عالمي، بحيث يكمن هدف مجلس معايير المحاسبة الدولية في تشجيع المعايير التي يتم إصدارها وإعدادها من قبل المجلس.

المطلب الثالث: النظام المحاسبي المالي، المفهوم، الأهداف والهيكل

إن التطور الذي عرفته الجزائر في شتى المجالات أدى إلى ظهور عيوب ونقائص في المخطط المحاسبي الوطني، حيث أصبح من الضروري تغيير المخطط المحاسبي الوطني لجعله متلائما مع احتياجات مستعملي المعلومة المحاسبية على المستوى الوطني والدولي، وهذا من خلال النظام المحاسبي المالي المتوافق مع معايير المحاسبة الدولية والتقارير الماليةIAS/IFRS .

أولا: مفهوم النظام المحاسبي المالي:

حدد القانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي بناء على نص المادة رقم 03 على أن: " المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية، يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها

وتسجيلها، وعرض الكشوف (القوائم) المالية تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة، ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"[1].

وبناء على هذا التعريف يمكن استخلاص خصائص المحاسبة المالية والتي تتمثل فيما يلي:

1- المحاسبة المالية هي نظام للمعلومات حيث يرتكز على المفهوم المالي بدلا من المفهوم المحاسبي؛

2- هي معلومات يمكن قياسهما بناء على معطيات عددية قابلة للقياس النقدي؛

3- تخزين، تصنيف وتسجيل المعلومات المالية؛

4- إعداد القوائم المالية نهاية السنة المالية؛

5- قياس الوضعية المالية من خلال الميزانية والأداء من خلال جدول حسابات النتائج؛

6- قياس وضعية الخزينة من خلال جدول تدفقات الخزينة، ومعرفة مدى قدرة المؤسسة على توليد النقدية.

ثانيا: مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي:

حدد القانون 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 في المواد 02، 04، 05، مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي كالتالي[2]:

"كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها،" والمعنيون بمسك المحاسبة هم:

1- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛

2- التعاونيات؛

3- الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المنتجين للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات مبنية على عمليات متكررة.

كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي، يمكن للكيانات الصغيرة التي لا تتعدي رقم أعمالها وعدد مستخدميها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة (محاسبة الخزينة).

[1] القانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 25 نوفمبر 2007، العدد 74، المادة 03.

[2] **نفس المرجع**، المواد: 02، 04، 05.

ثالثا: أهداف ومميزات النظام المحاسبي المالي:

اعتمدت الجزائر النظام المحاسبي المالي لتحقيق عدة أهداف لم تكن متاحة من خلال المخطط المحاسبي الوطني، ويتميز هذا النظام المستوحى من معايير المحاسبة الدولية بعدة مميزات، سوف نقوم بإبراز أهم المميزات والأهداف من خلال هذا العنصر.

1- **أهداف تطبيق النظام المحاسبي المالي:** يهدف النظام المحاسبي المالي لتحقيق جملة من الأهداف نذكر منها ما يلي[1]:

- ✓ ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتوافق والأنظمة المحاسبية الدولية؛
- ✓ الاستفادة من تجارب الدول المتطورة في تطبيق هذه الأنظمة؛
- ✓ تسهيل العمل المحاسبي للمستثمر الأجنبي أملا في جلبه إلى الجزائر من خلال تجنبه مشاكل اختلاف الطرق المحاسبية؛
- ✓ العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات؛
- ✓ تعزيز مكانة وثقة الجزائر لدى المنظمات المالية والتجارة العالمية؛
- ✓ العمل على ترسيخ أسس حوكمة للمؤسسات؛
- ✓ إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية للمؤسسة؛
- ✓ التمكن من القابلية للمقارنة للمؤسسة نفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والعالمي؛
- ✓ يسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين والمساهمين حول مصداقية وشرعية وشفافية الحسابات؛
- ✓ نشر معلومات كافية وصحيحة، موثوق بها تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم.

2- **مميزات النظام المحاسبي المالي:** للنظام المحاسبي المالي ثلاث مميزات أساسية يتسم بها يمكن حصرها في النقاط التالية[2]:

✓اختيار البعد الدولي لمطابق الممارسة المحاسبية المالية مع الممارسة العالمية، ضمن IAS/IFRS مرجعية ، لضمان التكيف مع الاقتصاد المعاصر وإنتاج معلومات مفصلة تعكس بصدق الوضعية المالية للمؤسسة؛

---

[1] كتوش عاشور، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي الموحد IAS/IFRS في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، الجزائر، العدد السادس، 2009، ص: 292،293.

[2] ناصر مراد، **الانتقال من المخطط الوطني المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي**، الملتقى الدولي حول الإطار ألمفاهيمي للنظام المحاسبي الجديد وآليات التطبيق في ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة سعد دحلب، الجزائر، يومي 13-14 أكتوبر 2009، ص: 3.

– يحتوي النظام المحاسبي المالي على نصوص صريحة وواضحة لمبادئ وقواعد التسجيل وطرق القياس وإعداد القوائم المالية وهذا ما يحد من التأويلات الخاطئة؛

– يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات مالية واضحة ومتوافقة قابلة للمقارنة واتخاذ القرارات، لأنه يحتوي على:

- إطار تصوري مستمد من الإطار التصوري لمعايير المحاسبة الدولية الذي يقدم مفاهيم متمثلة في كل من الاتفاقيات المحاسبية والخصائص النوعية للمعلومات المالية والمبادئ المحاسبية الأساسية؛
- إعطاء نموذج للقوائم المالية: الميزانية؛ حساب النتيجة، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، الملاحق؛
- تقديم مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

رابعا: هيكل النظام المحاسبي: يتكون النظام المحاسبي المالي مما يلي[1]:

1- **الإطار التشريعي والتنظيمي للنظام المحاسبي المالي**: يتضمن الإطار التشريعي والتنظيمي للنظام المحاسبي المالي ما يلي:

✓ القانون رقم11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي والذي يتضمن:

- تعريف ومجال تطبيق النظام المحاسبي المالي؛
- الإطار التصوري، المبادئ والمعايير المحاسبية؛
- تنظيم المحاسبة؛
- القوائم المالية؛
- الحسابات المجمعة والمدمجة؛
- تغير التقديرات والطرق المحاسبية؛
- أحكام ختامية.

✓ المرسوم التنفيذي رقم 156/08 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 11/07 ويحتوي على ما يلي:

- تعريف الإطار التصوري للمحاسبة المالية؛

[1] القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، **مرجع سبق ذكره**، المادة: 06.

- تعريف الطرق المحاسبية وما يرتبط بها من مبادئ؛
- تعريف عناصر القوائم المالية؛
- المعايير المتعلقة بطرق القياس ومحاسبة عناصر القوائم المالية؛
- مدونة الحسابات؛
- تعريف القوائم المالية؛
- الحسابات المدمجة، تغير الطرق المحاسبية، مسك محاسبة مبسطة؛

✓ القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 الذي يحدد قواعد القياس ومدونة الحسابات الصادرة في الجريدة الرسمية العدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009، ويحتوي على ما يلي:

- قواعد تقييم الأصول والخصوم والإيرادات والأعباء وإدراجها في الحسابات؛
- عرض القوائم المالية؛
- مدونة الحسابات وسيرها.

✓ المرسوم التنفيذي رقم 110/09 المؤرخ في 07 أفريل 2009 والذي يحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي؛

✓ التعليمة رقم 02 الصادرة بتاريخ 29 أكتوبر 2009 والتي تتضمن الطرق الواجب إتباعها والإجراءات الواجب اتخاذها من أجل الانتقال من المخطط المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي، وقد أكدت هذه التعليمة على بدأ تطبيق هذا النظام ابتداء من 01 جانفي 2010.

2- **الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي:** يعد الإطار التصوري من بين الإضافات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، حيث يعتبر دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتفسيرها واختيار الطريقة الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها في الأحداث الأخرى الغير معالجة بموجب معيار أو تفسير، ويتكون الإطار التصور من[1]:

✓ مجال التطبيق؛

✓ المبادئ والفرضيات المحاسبية؛

[1] محمد عجيلة، أحمد علماوي، مصطفى بن نوي، **أجديات النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 05-06 ماي 2013، ص: 4.

- ✓ تعريف الأصول، الخصوم، الأموال الخاصة، الإيرادات والأعباء.

ويهدف الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي إلى:

- تطوير المحاسبة؛
- تحضير القوائم المالية؛
- تفسير المستعملين للمعلومة المالية المتضمنة في القوائم المالية والمعدة وفق معايير المحاسبة الدولية؛
- إبداء الرأي حول مدى مطابقة القوائم المالية مع المعايير المحاسبية.

3- تنظيم المحاسبة: حدد النظام المحاسبي المالي مجموعة من المبادئ التي ينبغي على المؤسسات التي تطبق هذا النظام مراعاتها واحترامها عند مسك محاسبتها والتي تتمثل في النقاط التالية[1]:

- ✓ يجب أن تستوفي محاسبة الالتزامات والانتظام والمصداقية والشفافية في معالجة وعرض وتبليغ المعلومة المالية، كما يجب على المؤسسة تحديد الإجراءات اللازمة لوضع نظام محاسبي يسمح بالرقابة الداخلية والخارجية؛
- ✓ تمسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية وتحول العمليات التي بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية؛
- ✓ تكون أصول وخصوم المؤسسات الخاضعة لهذا القانون محل جرد من حيث الكم والقيمة مرة في السنة على الأقل وذلك بالاستناد إلى الوثائق الثبوتية ويجب أن يعكس هذا الجرد الوضعية الحقيقية لهذه الأصول والخصوم؛
- ✓ لا يمنكم إجراء مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم، ولا بين عنصر من الأعباء وعنصر من الإيرادات، إلا إذا تمن هذه المقاصة على أسس قانونية وتعاقدية؛
- ✓ يخضع كل تسجيل محاسبي إلى مبدأ القيد المزدوج مع احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات؛
- ✓ حدد النظام المحاسبي المالي الدفاتر التي تمسكها المؤسسة بدفتر يومي ودفتر كبير ودفتر الجرد، حيث يجب أن تكون هذه الدفاتر مرقمة ومؤشر عليها من طرف رئيس المحكمة مقر المؤسسة، تمسك المؤسسات الصغيرة محاسبة مبسطة تتضمن الإيرادات والأعباء اليومية، ويجب الاحتفاظ بها لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ إقفال الدفاتر؛
- ✓ نص النظام المحاسبي المالي على مسك المحاسبة يدويا أو عن طريق أنظمة الإعلام الآلي.

4- **القوائم المالية:** تتمثل مخرجات النظام المحاسبي المالي في خمسة قوائم مالية تندرج ضمن مجال تطبيقه وتتمثل فيما يلي:

[1] القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، **مرجع سبق ذكره**، المواد:10-24.

- ✓ الميزانية؛ جدول حسابات النتائج؛
- ✓ جدول تدفقات الخزينة؛
- ✓ جدول تغير الأموال الخاصة؛
- ✓ الملاحق.

5- **قواعد القياس وفق النظام المحاسبي المالي:** يعتمد النظام المحاسبي المالي على مجموعة من الأسس العامة في عملية القياس وهي[1]:

- ✓ الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية؛
- ✓ القيمة العادلة (القيمة السوقية)؛
- ✓ القيمة المحققة (قيمة الإنجاز)؛
- ✓ القيمة المحينة (القيمة الحالية)؛
- ✓ تقيم المخزونات بتكلفة الشراء أو تكلفة الإنتاج حسب طبيعة المخزون وفي حالة خروجه من المخازن أو عند عملية الجرد يجب اعتماد طريقتين وهما:
  - طريقة التكلفة المتوسطة المرجحة؛
  - طريقة الوارد أولا الصادر أولا (FIFO)؛
  - يتم قياس مختلف الإيرادات المتأتية من مبيعات البضائع أو المنتجات أو الخدمات وغيرها من الأنشطة العادية بالقيمة العادلة.

6- **مدونة الحسابات:** جاء النظام المحاسبي المالي بمجموعة حسابات تختلف عن تلك التي كانت في المخطط المحاسبي الوطني ويمكن تقسيمها إلى ما يلي[2]:

- ✓ **حسابات الميزانية:** وتتضمن الصنف 01 الأموال الخاصة، والصنف 02 التثبيتات، والصنف 03 المخزونات، والصنف 04 حسابات الغير، الصنف 05 الحسابات المالية؛

[1] بن ربيع حنيفة، **الواضح في المحاسبة المالية وفق scf والمعايير المحاسبية**، الطبعة الثانية، الجزء 2، منشورات كليك، الجزائر، 2013، ص: 193،194.

[2] القرار المؤرخ في 2008/07/26، **المتضمن تحديد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية ومدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 19 الصادرة في 2009/03/25، المادة: 121.

- ✓ **حسابات التسيير**: وتضم المجموعة 06 المصاريف والأعباء، والصنف 07 الإيرادات، كما يمكن للمؤسسات استخدام الأصناف 09، 08، 10، من أجل عمليات خاصة قد لا تكون ضمن الأصناف السابقة.

المبحث الثاني: القياس في القوائم المالية

يعد القياس المحاسبي أحد وظائف المحاسبة الأساسية، حيث أنه المؤثر الأكبر على المعلومة المالية الظاهرة في القوائم المالية، والتي تعتبر الأساس الذي يعتمد عليه في إتخاد القرارات بمختلف أنواعها، حيث كلما كانت عملية القياس دقيقة ومعبرة تكون المعلومة ذات أهمية.

المطلب الأول: المقومات العملية للقياس المحاسبي

تقوم عملية القياس المحاسبي على عدة مقومات عملية، بهدف إعطاء قيمة مالية للأصول، سنتناول في هذا المطلب مختلف التعاريف التي جاء بها الباحثون في هذا المجال، وكذا أركان وخطوات عملية القياس المحاسبي.

أولا: مفهوم عملية القياس المحاسبي

من بين أهم التعاريف المقدمة لعملية القياس المحاسبي نجد[1]: " يتمثل القياس بشكل عام في قرن الإعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها وذلك بناء على لقواعد طبيعية يتم اكتشافها إما بطريقة مباشرة أو غير مباشر"، كما أعطى الباحثون بعدا رياضيا لعملية القياس المحاسبي إذ عرف كما يلي[2]: "يتمثل القياس في المطابقة بين الخطوات أو العلاقات بموجب نموذج رياضي".

تعريف مجلس معايير المحاسبة المالية "FASB": "القياس هو عبارة عن تخصيص أرقام للأشياء أو الأحداث وفق لقواعد محددة، كما أنه عبارة عن عملية مقارنة تهدف إلى الحصول على المعلومات دقيقة للتمييز بين بديل وآخر في حالة اتخاذ القرار"[3].

---

[1] كمال عبد العزيز النقيب، **مقدمة في نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان الأردن، 2004، ص 237.

[2] **نفس المرجع**، ص 237.

[3] ريتشارد شرويد وآخرون، **نظرية المحاسبة**، ترجمة خالد علي أحمد كأجيجي وآخرون، دار المريخ، الرياض، السعودية، 2006، ص 185.

ثانيا: الأركان الأساسية لعملية القياس المحاسبي

تقوم عملية القياس المحاسبي على أربعة أركان أساسية وهي[1]:

1- **الخاصية محل القياس:** الخاصية التي تنصب عليها عملية القياس قد تكون التعدد النقدي لشيء معين هو حدث من الأحداث الاقتصادية للمؤسسة كمبيعاتها أو أرباحها مثلا، وقد تنصب على خاصية أخرى غير خاصية التعدد النقدي كأن يكون محل القياس الطاقة الإنتاجية للمؤسسة أو معدل دوران المخزون السلعي؛

2- **المقياس المناسب للخاصية محل القياس:** يتوقف نوع القياس في عملية القياس على الخاصية محل القياس، فإذا كانت خاصية التعدد النقدي هي خاصية محل القياس فالمقياس المستخدم هو مقياس القيمة (وحدة النقد)، وأما إذا كانت الخاصية محل القياس الطاقة الإنتاجية مثلا فالمقياس المستخدم هو مقياس الطاقة كعدد الوحدات المنتجة في الساعة مثلا؛

3- **وحدة القياس المميزة للخاصية محل القياس:** عندما يكوم الهدف من عملية القياس هو قياس المحتوى الكمي لخاصية معينة لشيء معين فلا يمكن تحديد نوع المقياس المناسب لعملية القياس، بل لابد أيضا من تحديد نوع وحدة القياس كالدينار أو الدولار؛

4- **الشخص القائم بعملية القياس:** يعتبر الشخص القائم بعملية القياس عنصرا هاما في عملية القياس لان نتائج عملية القياس تختلف باختلاف القائمين بها خصوصا في حالة عدم توافر المقاييس الموضوعية، والشخص القائم بعملية القياس المحاسبي هو المحاسب الذي يلعب دورا أساسيا في تحديد مسار وأساليب عملية القياس المحاسبية فقط، بل في تحديد نتائجها أيضا.

ثالثا: خطوات وأساليب القياس المحاسبي

1- **خطوات القياس المحاسبي:** تتضمن عملية القياس المحاسبي عموما على عدة خطوات، أهمها ما يلي[2]:

- ✓ **تحديد الخاصية محل القياس:** الخاصية محل القياس بالنسبة للوحدة المحاسبية له أثر على المركز المالي للمؤسسة، كما قد يكون حدثا مستقبليا ذو آثار اقتصادية متوقعة على المؤسسة؛

[1] كمال عبد العزيز النقيب، **مرجع سبق ذكره**، ص 239.

[2] وليد ناجي الحيالي، **المحاسبة المالية "القياس والاعتراف"**، الجزء الأول، منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2007، ص 107.

- ✓ **تحديد نوع المقياس المناسب لعملية القياس مع وحدة القياس المميزة للقياسات:** يتوقف اختيار نوع المقياس المناسب وكذلك وحدة القياس المناسبة على أغراض عملية القياس، وعلى نوع الخاصية محل القياس،فيستخدم القياس الاسمي إذا كان الغرض من عملية القياس محصورة في مجرد تبويب الحدث محل القياس، ويستخدم مقياس الترتيب للمقارنة بين حدثين (أصلين مثلا)، وإذا ما تجاوزت أغراض عملية القياس ما سبق ذكره إلى تحديد المحتوى للحدث فيستخدم المقياس النسبي.

وبجانب أهمية تحديد نوع المقياس المناسب لعملية القياس، نقف جنبا إلى جنب مسألة تحديد وحدة القياس، فعندما يكون الهدف المحاسب هو قياس القيمة النقدية للمبيعات السنوية للمؤسسة لا يكفي تحديد المقياس الواجب استخدامه وهو المقياس النسبي ممثلا بوحدة النقد، بل لا بد أن تتبع ذلك أيضا تحديد هذه الوحدة.

– **تحديد أسلوب القياس المناسب لعملية القياس:** يتوقف أسلوب القياس المتبع في تنفيذ عملية القياس المحاسبي على ما يلي:

- الهدف من عملية القياس؛
- الأفق الزمني لعملية القياس.

2- **أساليب القياس المحاسبي:** يتوقف اختيار أسلوب القياس المحاسبي في مجال المحاسبة على الغرض من عملية القياس والأفق الزمني لها، وهناك أساليب يمكن إتباعها في عملية القياس المحاسبي والتي تتمثل فيما يلي[1]:

- ✓ **أساليب القياس المباشر:** من خلال هذا الأسلوب تتحدد نتيجة عملية القياس المحاسبية مباشرة دون القيام بإجراءات عمليات حسابية أو علاقات رياضية، أو استخدام وسائط أخرى، مثلا قياس تكلفة شراء أثل تكون مباشرة من فاتورة الشراء، كما يعتبر التبويب المحاسبي أوسع المجالات استخداما لأساليب القياس المباشر؛
- ✓ **أساليب القياس غير المباشر (المشتقة):** يستخدم هذا الأسلوب عندما يتعذر على المحاسب قياس قيمة الحدث الاقتصادي بشكل مباشر، فيلجأ إلى استخدام العلاقات الرياضية أو النماذج الكمية، وتعتبر القياسات المباشرة بمثابة المدخلات لأساليب القياس المشتقة؛

[1] فتيحة صافو، **أبعاد القياس والإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالية الدولية**، أطروحة دكتوراه في العلوم، جامعة الشلف، الجزائر، 2016، ص: 102،103.

- ✓ **أساليب القياس التحكيمية:** ويطلق عليها أيضا مصطلح القياسات المجازية، ويكمن الفرق بينها وبين أساليب القياس غير المباشرة كون أن أساليب القياس غير المباشرة لها قواعد موضوعية تحكمها، أما أساليب القياس التحكيمية تفتقر لهذه القواعد مما يجعلها أكثر عرضة لآثار التحيز الناتج عن التقديرات والأحكام الشخصية للقائمين بعملية القياس.

المطلب الثاني: الجوانب المختلفة لعملية القياس المحاسبي

تتمثل عملية القياس المحاسبي في منح قيمة نقدية للأحداث الاقتصادية من أجل تسجيلها بعد الاعتراف بها ضمن عناصر القوائم المالية، وبالتالي سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى مستويات وبدائل عملية القياس بالإضافة إلى المعايير التي تحكمه.

أولا: مستويات وبدائل القياس المحاسبي

تتمثل أسس القياس المحاسبي في الطريقة المتبعة لقياس عناصر القوائم المالية ويكون ذلك على مستويين[1]:

1- **مستوى وحدة القياس النقدي لقياس خاصية النقد:** حيث توجد هناك وحدتان للقياس وهما:

- ✓ وحدة القياس النقدي الاسمية أو القانونية والتي تقوم على افتراض ثابت القوة الشرائية لتلك الوحدات الاسمية، وهو افتراض مقبول عموما في النموذج المحاسبي المعاصر "نموذج التكلفة التاريخية".

2- **مستوى قياس قيمة عناصر القوائم المالية:** وتوجد عدة بدائل لقياس عناصر القوائم المالية، وهي:

- ✓ **التكلفة التاريخية:** تعتبر التكلفة التاريخية الأكثر استعمالا في الوقت الحالي، وهي تعبر عن القيمة الدفترية التي تسجل بها عناصر القوائم المالية كما جاءت في فواتير الشراء أو تكلفة الإنجاز[2]. كما عرفها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بأنها "المبالغ المقساة بالوحدة النقدية، للنقد المنفق أو الممتلكات الأخرى التي تم تحويلها للغير أو أسهم رأس المال المصدرة، أو الخدمات التي تم إنجازها، أو الالتزامات التي قدمت مقابل السلع والخدمات"[3].

---

[1] رضوان حنان حلوة، **بدائل القياس المحاسبي المعاصر (مشكلات محاسبية معاصرة)**، دار وائل، عمان، الأردن، 2003، ص 52.

[2] حمزة العرابي، **مرجع سبق ذكره**، ص 73.

[3] رشيد بوكساني، نسيمة أوكيل، حمزة العرابي، **مبدأ التكلفة التاريخية بين الانتقاد والتأييد في ظل توجه المعايير المحاسبية الدولية نحو القيمة العادلة**، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي، المركز الجامعي الوادي، 17-18 جانفي 2010، ص 6.

- ✓ **التكلفة الجارية:** وهي القيمة السوقية لعنصر من عناصر القوائم المالية وغالبا ما تطبق على تقييم الاستثمارات المالية للمؤسسة الاقتصادية[1].
- ✓ **صافي القيمة القابلة للتحصيل:**غالبا ما تقاس بها عناصر الأصول التي يقوم حولها الشك في تحصيل جزء منها ومن أبرز عناصر القوائم المالية التي تطبق عليها صافي القيمة القابلة للتحقق هو عنصر الزبائن؛
- ✓ **القيمة الحالية:** وتتمثل في قيمة التدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة المستقبلية مخصومة بمعدل الخصم، وتستخدم هذه الطريق لتقييم أرصدة المدينين الطويلة الأجل أو أرصدة الدائنين الطويلة الأجل؛
- ✓ **القيمة العادلة:** لقد استعمل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) مصطلح القيمة السوقية كمرادف لمصطلح القيمة العادلة (FAIR VALUE)،وتم تطوير هذا المصطلح من قبل هيئة معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) التي أصدرت المعيار الأمريكي رقم FAS157 بعنوان "قياس القيمة العادلة الذي دخل مجال التطبيق في نوفمبر 2007، حيث عرف هذا الأخير القيمة العادلة كما يلي "المبلغ الذي يمكن أن تتم شراء أصل أو بيعه أو تحمل التزام أو سداده في صفقة جارية بين أطراف راغبة تحت ظروف طبيعية، كما عرفها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) على أنها: ذلك المبلغ الذي بموجبة يمكن مبادلة أصل أو تسديد التزام بين طرفين يتوافر لكل منها الرغبة في التبادل أو القدرة على إتمام الالتزام على بينة من الحقائق وبإرادة حرة"[2].

ثانيا: معايير القياس المحاسبي

تمثل المعايير حلقة الربط بين ميكانيكية القياس وما يقوم عليه من أسس وما يؤدي إليه من نتائج وأهداف مرغوب تحقيقها من القياس،وهذه المعايير تتلخص فيما يلي[3]:

الموضوعية، الملائمة، القابلية للتحقق، القابلية للقياس الكمي.

---

[1] حمزة العرابي، **مرجع سبق ذكره**، ص 74.

[2] خلف الله يوسف، **أهمية الإفصاح والقياس المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السابع، جوان 2017، ص 40.

[3] رولا كاسر لايقة، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرار الاستثمار**، رسالة ماجستير، محاسبة مصرفية، جامعة تشرين، سوريا، 2007، ص: 43،44.

1- **معيار الموضوعية**: ليس هناك اتفاق بين المحاسبين على تعريف موحد للموضوعية وفيما يلي استعراض لبعض التعاريف التي تناولت الموضوعية:

- ✓ **الموضعية في القياس**: تعني خضوع القياس لتقديرات شخصية بحتة أي التعبير عن الحقائق بدون تحريف بعيدا عن التحيز الشخصي وبالتالي فالقياس الموضوعي قياس غير شخصي، وذلك لإقناع مستخدمي القوائم المالية في أنها خالية من أي تحيز؛
- ✓ **القياس الموضوعي**: هو نتيجة اتفاق وإجماع بين المحاسبين على موضوع معين وبمعنى آخر تتمثل فيما مدى اتفاق بين المقاييس الناتجة عن استخدام نفس نظام القياس بواسطة القائمين بالقياس؛
- ✓ **عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية الموضوعية في المحاسبة بأنها** " البيانات المحاسبية تعد موضوعية إذا توفر لها قابلية التحقق، عن طريق أدلة إثبات تعارف عليها، ومن ناحية أخرى أن تكون خالية من التحيز الشخصي".

2- **معيار الملائمة**: يعني معيار الملائمة أن تكون البيانات والمعلومات ملائمة للغرض من القياس وتكون هذه المعلومات ملائمة إذا كانت قادرة على أن تعكس صورة واضحة وصحيحة عن الشيء المراد قياسه في لحظة القياس، ويري البعض أن الملائمة نوعان هما:

- ✓ الملائمة العامة للمعلومات المحاسبية؛
- ✓ الملائمة الخاصة.

3- **معيار القابلية للتحقق**: تشكل البيانات المعلومات المحاسبية قاعدة أساسية لاتخاذ قرارات مماثلة عن استخدامها من قبل أشخاص آخرين، وفي ظل ظروف متشابهة لتحقيق أغراض محددة، وهذا يعني أن البيانات والمعلومات المحاسبية لها دلالة محددة، ولها استقلاليتها، وتستند إلى مصدر موثوق فيه، كالمستندات والإجراءات المدونة التي يمكن التحقق من صحتها ومطابقتها للمصدر، بغرض النظر عن شخصية الفاحص أو المستفيد منها[1].

4- **معيار القابلية للقياس الكمي**: يستخدم القياس أساليب القياس الكمية للتعبير عن الأحداث الاقتصادية للمؤسسة لكن اختلاف طبيعة العناصر المكونة للتغيرات المحاسبية وعدم تماثلها، هذا ما يفرض استخدام الأساس النقدي كمعيار وحيد للقياس المحاسبي الذي يتم إتباعه في إعداد التقارير والقوائم المالية[2].

[1] حسن القاضي، مأمون توفيق، **نظرية المحاسبة**، الدار العلمية ودار الثقافة، عمان، الأردن، 2004، ص 254.
[2] **نفس المرجع**، ص 257.

المطلب الثالث: القياس المحاسبي ومشاكل الإعتراف

تكمن العلاقة بين قياس عناصر القوائم المالية والاعتراف بها، في أن وصف البند بالمبالغ النقدية ودخول هذا المبلغ في مجاميع الميزانية أو قائمة الدخل، أي أن عملية قياسها يتم بعد أن تفي هذه البنود بمعايير الاعتراف التي تضمنها الإطار ألمفاهيمي للإبلاغ المالي وبدائل القياس المختلفة.

أولا: الاعتراف بعناصر القوائم المالية

ارتبط القياس المحاسبي بتصنيف الأصول والالتزامات حسب الخصائص المميزة لكل صنف خاصة المالية منها إلى أنواع مختلفة، الأمر الذي يترتب عليه تغيير قياس هذه الأصول والالتزامات باستخدام أسس مختلفة تؤدي حتما إلى نتائج أعمال مختلفة ووضعيات مالية مغايرة، في ضوء الاعتراف أو عدمه أو تأجيل الاعتراف بالمكاسب والخسائر غير محققة.

1-المفهوم العام للاعتراف بعناصر القوائم المالية

- ✓ الاعتراف في المجال المحاسبي عملية محاسبية لتثبيت أو إدراج بند بشكل رسمي في القوائم المالية لمؤسسة ما، ولا يتم استخدام التحقق والاعتراف بشكل مرادف، وبالتالي هو عملية تضمين قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل ببند يتوافق مع تعريف عنصر من عناصر القوائم المالية.
- ✓ وفق معايير المحاسبية الدولية للإبلاغ المالي فإن الاعتراف هو عملية إدراج العنصر في القوائم المالية (الميزانية وقائمة الدخل) إذا كان يعني تعريفه بمعايير الاعتراف.
- ✓ معايير الاعتراف بعناصر القوائم المالية: نص الإطار ألمفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية على معياران أساسيان للاعتراف بالبند المدرج في القوائم المالية وهما[1]:

- **توقع تدفق المنافع الاقتصادية:** أي أن هناك احتمال لتدفق منفعة اقتصادية مستقبلية مرتبطة بهذا العنصر بالنسبة للمؤسسة، وتعني الاحتمالية الانخفاض في درجة عدم التأكد المرتبطة بتدفق المنافع الاقتصادية للمؤسسة.
- **القابلية للقياس:** أن يكون للعنصر تكلفة أو قيمة يمكن قياسهما بشكل يمكن الاعتماد عليه، ويتم ذلك باستخدام تقديرات معقولة تحظى بدرجة من الثقة، ففي كثير من الحالات فإن التكلفة أو القيمة يجب أن تقدر

[1] فتيحة صافو، **مرجع سبق ذكره**، ص: 106،107.

وباستخدام تقديرات معقولة هو جزء أساسي من إعداد القوائم المالية، ولا يقلل من مصداقيتها ولكن عندما يتعذر عمل تقدير معقول فإن البند لا يعترف به في الميزانية أو قائمة الدخل، فالبند الذي لا يحقق في وقت معين شروط الاعتراف به الواردة، قد يحقق هذه الشروط في وقت لاحق وذلك نتيجة لظروف أو أحداث لاحقة، أما البند لذي يحوز على الخصائص الأساسية للعنصر ولكنه يخفق في تحقيق معايير الاعتراف قد يتطلب الإفصاح عنه في الإيضاحات أو البيانات المكملة.

ثانيا: مفاهيم محاسبية مرتبطة بالإعتراف والقياس بعناصر القوائم المالية

هناك عدة مفاهيم ذات علاقة مع الاعتراف والقياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية، ومن أهم هذه المفاهيم نجد:

1- **الاستحقاق المحاسبي**: يتم إعداد القوائم المالية على أساس الاستحقاق المحاسبي، ووفقا لذلك يكون الاعتراف بآثار

العمليات المالية والأحداث الأخرى عندما تحدث وليس عندا تقبض أو تدفع النقدية أو ما يعادلها، ويجري تسجيلها في السجلات المحاسبية لتتضمنها القوائم المالية عن الفترة التي تمت فيه؛

2- **التحقق**: هو عملية محاسبية يتم من خلالها تحويل المارد والحقوق غير النقدية إلى نقد، فإنها تستخدم في المحاسبة والإبلاغ المالي للإشارة إلى بيع الموجودات مقابل نقدا وما يشبه النقد، وبالتالي فالمعنى الجوهري للتحقق هو التأكد الموضوعي من أن أي تغيير في الأصول والخصوم بما يستدعي اعترافا في الحسابات؛

3- **المحاسبة على أساس مجرى النقد**: المحاسبة ليست فقط تسجيل وتثبيت المقبوضات والمدفوعات عن فترة معينة، وإنما أيضا مجرى النقد المستقبلي المطلوب تسديده من قبل المؤسسة نتيجة بيع وتحويل ملكية سلع معينة؛

4- **مبدأ الموضوعية**: تعتمد منفعة المعلومات المحاسبية أساسا على إجراءات القياس المستخدمة، ولذلك يوظف مبدأ الموضوعية لتبرير اختيار طرق القياس، بحيث تتحقق الموضوعية في القياس بعيدا عن التحيز الشخصي أي غير مرتبطة بتصور الأشخاص القائمين به، وفي ظل إجماع الخبراء والمحاسبين المختصين؛

5- **مبدأ التكلفة**: تمثل الكلفة مقدرا مقاس ماليا من النقد الذي تم إنفاقه أو ممتلكات أخرى أو رأس مال تم إصداره أو الخدمات المنجزة.

ثالثا: مشاكل القياس المحاسبي

تحكم عملية القياس المحاسبي عدة ضوابط وحدود مما يخلق مشاكل تحد من نتائجه.

1- **مفاهيم رأس المال والمحافظة علية:** يمثل رأس مال المؤسسة العنصر الأساسي في حقوق المساهمين، ويعد الضمانة الرئيسية لحقوق الدائنين، لذلك تسعى المحاسبة للمحافظة على قيمته، والقاعدة الأساسية ألا يتم الاعتراف بالربح أو العائد على رأس المال المستثمر إلا بعد استرداده أو المحافظة على قيمته وتجدر الإشارة إلى أن هناك مفهومان أساسيان للمحافظة على رأس المال وهما[1]:

- ✓ **المحافظة على أس المال المالي:** يحدث عندما تتجاوز القيم المالية (النقدية) لصافي أصول المؤسسة في نهاية السنة المالية لصافي الأصول في بدايتها.
- ✓ **المحافظة على رأس المال المادي:** أي أن العائد على رأس المال يحدث أو يظهر عندما تفوق الطاقة الإنتاجية المادية للمؤسسة في نهاية السنة المالية طاقته الإنتاجية في بداية السنة المالية، والطاقة الإنتاجية المادية في أي نقطة زمنية تساوي القيمة الجارية لصافي الأصول المستخدمة لتوليد الأرباح.

2- **قيود ومحددات القياس المحاسبي:** توجد بعض القيود تحد من دقة القياس المحاسبي وموضوعيته، وقابلية المعلومات المحاسبية الناتجة عنه للتحقق والاعتماد عليها في اتخاذ القرار وتتمثل في النقاط التالية[2]:

- ✓ **عدم التأكد:** من الافتراضات الأساسية في المحاسبة أن المؤسسة مستمرة في أعمالها لفترة زمنية تكفي لإنجاز التعهدات الموكلة إليها أو أن حياتها غير محدودة بفترة زمنية معينة وحتى يمكن قياس نتائج الأعمال وتصوير المركز المالي للوحدة المحاسبية فإنه يستلزم اللجوء إلى العديد من الافتراضات والتقديرات منها تقييم حياة المؤسسة إلى فترات زمنية متساوية وتقدير العمر الإنتاجي للأصول طويلة الأجل وهذا يعني أن القياس المحاسبي لصافي الدخل و المركز المالي هو في أحسن الحالات مجرد التقديرات في ظل ظروف عدم التأكد من المستقبل.

إن فرض الاستمرار المؤسسة جعل من الضروري توزيع العديد من العناصر على الفترات الحالية والمستقبلية، ومثال ذلك توزيع تكلفة الأصول الثابتة على عدد من الفترات التي تمثل العمر الإنتاجي لها، وهنا يفترض القيام بمجموعة من القواعد والفروض لإيضاح منطق هذا التوزيع.

---

[1] ريتشارد شرويد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 195.

[2] بالرقي تيجاني، **القياس في المحاسبة ماهيته وقيوده ومدى تأثره بالتضخم**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2008، ص: 66،63.

- ✓ **الحيطة والحذر:** يعتبر هذا المبدأ من أقدم المبادئ المحاسبية وأكثرها شمولية في التقييم وعند إعداد البيانات المحاسبية، إذ يعني هذا المبدأ أنه عند الاختيار بين إجراءين محاسبين أو أكثر فإن المحاسب يفضل اختيار الإجراء ذي الأثر الأقل إيجابية على حقوق الملاك والمساهمين، وذلك من باب الحيطة والحذر خشية توزيع أرباح غير محققة بعد.

وهكذا فإن مبدأ الحيطة والحذر يعتمد على اختيار القيم الأدنى عند تقييم الأصول والإيرادات والقيم الأعلى عند تقييم الخصوم والمصاريف في تاريخ إعداد القوائم المالية.

ويفهم من مبدأ الحيطة والحذر أنه يعتبر كدليل للمحاسب يطبق في الظروف غير العادية وليس كقاعدة مذهبية تطبق في كل الأحوال، حيث بلغ اهتمام المحاسبين بهذا المبدأ إلى درجة أنه أصبح يشكل حجر الزاوية في تطبيق العملي، فالمحاسب يعتمد على التكلفة التاريخية، ويدافع عنها ويتخذها أساسا في قياسه المحاسبي لكنه سرعان ما يتخلى عنها ويقوم بتقييم المخزون بسعر السوق إذا انخفض عن التكلفة.

3- **التحيز في القياس المحاسبي:** يعتبر التحيز في القياس إحدى المشاكل التي تواجه عملية القياس المحاسبي ويمكن تحديد مصادره وأشكاله كالآتي:

- ✓ **مصادر تحيز القياس المحاسبي:** حيث تشمل أربعة مصادر وهي[1]:
  - الشخص الذي ينفذ عملية القياس؛
  - النظام المحاسبي للقياس بصفته أداة للقياس؛
  - الأحداث الاقتصادية التي تخضع للقياس؛
  - المعلومات المحاسبية والتي تمثل مخرجات عملية القياس.

وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم تحيز القياس المحاسبي حسب مصادره إلى ثلاثة أقسام، وهي على النحو التالي:

- ✓ **تحيز قواعد القياس المحاسبي:** يرتبط هذا التحيز بقواعد القياس المحاسبي من خلال المفاهيم والمبادئ والفروض التي تحكم عملية القياس، وأهم مظاهره هو تحيز القياس الذي تحتويه التقارير والقوائم المالية المعدة في فترات التضخم والانكماش طبقا لمبد التكلفة التاريخية، ويكون ذلك إذ لم يتم تعديل آثار التضخم أو الانكماش؛

[1] وليد ناجي الحيالي، **مرجع سبق ذكره**، ص 136.

- ✓ **تحيز القائم بعملية القياس:** وهو التحيز الذي يكون سببه المحاسب القائم بعملية القياس وليس بالنظام المحاسبي المالي، إذ يستخدمه المحاسب بطريقة خاطئة تؤدي إلى نشوء التحيز المرتبط بالمحاسب نفسه؛
- ✓ **التحيز المشترك:** وهو التحيز الذي يساهم في نشوئه القائم بعملية القياس وقواعد القياس المستخدمة في القياس المحاسبي معا.

✓ **أشكال تحيز القياس المحاسبي:** هناك عدة أشكال للتحيز قد تصيب القياس المحاسبي، نذكر منها:

- **تحيز الموضوعية:** يأخذ القياس المحاسبي شكل تحير الموضوعية، متى كان عامل الدقة هو العامل المتحكم في عملية القياس، وعليه سيكون القياس متحيزا بوجود فرق واختلاف بين نتيجة القياس والقيمة الفعلية للحدث محل القياس؛
- **تحيز الملائمة:** ينشأ تحيز الملائمة عندما لا تفي القياسات المحاسبية باحتياجات من يستخدمها، ويقاس تحيز الملائمة بمدى الاستفادة التي يحققها مستخدم البيانات المحاسبية من مخرجات عملية القياس.
- **تحيز الموثوقية:** ينشأ هذا التحيز في الأحوال التي يعجز النظام المحاسبي عن توفير القياسات المحاسبية الموثوق بها أو المعمول عليها للتنبؤ المستقبلي وهي بمثابة المحصلة النهائية لجميع أشكال التحيز التي تعرفها عملية القياس المحاسبي.

المبحث الثالث: الإفصاح في القوائم والتقارير المالية

لقد زاد الاهتمام في العقود الأخيرة بموضوع الإفصاح، حيث أن هذا الاهتمام لم يأتي من فراغ وذلك باعتبار أن العديد من الجهات تعتمد بشكل كبير في اتخاذ قراراتها على ما تنشره المؤسسات من معلومات مالية ومحاسبية المتضمنة في قوائمها المالية.

المطلب الأول: التأصيل العلمي للإفصاح

يعتبر الإفصاح المحاسبي من الأسس التي ترتكز عليها المبادئ والقواعد المحاسبية في إعداد القوائم المالية، وسنتناول خلال هذا المطلب تعريف الإفصاح، أنواعه، أهميته وأهداف عملية الإفصاح.

أولا: تعريف الإفصاح

يرى الباحثون أن التطور المعاصر في مصطلح الإفصاح جاء بديلا لمصطلح النشر أو عرض المعلومات.

1- عرف الإفصاح على انه " عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية عن المؤسسات للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية بتلك المؤسسات، وهذا يعني أيضا أن تعرض المعلومات في التقارير والقوائم المالية بلغة مفهومة للقارئ الواعي دون لبس أو تضليل"[1]؛

2- من جهة أخرى فقد عرف الإفصاح بأنه:"تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشتمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد"[2]؛

3- ويمكن تعريف الإفصاح على انه:" تفسير وإظهار حقيقة أو رأي أو تفاصيل تتعلق بالقوائم المالية، أو يتضمنها تقرير المراجع في شكل معلومة أساسية، أو ملحوظة للمساعدة في تفسير هذه القوائم أو التقارير"، حيث يعتبر الإفصاح المحاسبي من أدوات الاتصال التي بدونه لن تكون هناك فائدة من مخرجات النظام المحاسبي[3].

---

[1] نوال صباحي، **أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية**، الملتقى الدولي الثالث حول: "آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية"، جامعة الوادي، الجزائر، بدون تاريخ، ص: 4.

[2] رضوان حلوان حنان، **تطور الفكر المحاسبي**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الدولية ودار الثقافة، الأردن، 2001، ص: 211.

[3] محمد سفير، **الإفصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية**، رسالة ماجستير، مالية ومحاسبة، المركز الجامعي يحي فارس المدية، الجزائر، 2009، ص: 33،32.

ثانيا: أنواع الإفصاح

يمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح تبعا لأهدافه من خلال ما يلي:

1- **الإفصاح الكامل (الشامل)**: ويستلزم التعبير عن الأحداث الاقتصادية بدقة حتى تضمن عدم إخفاء أي معلومة جوهرية قد تؤثر على متخذ القرار، حيث لا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يعتمد على بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم[1]؛

2- **الإفصاح العادل**: يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المهنية[2]؛

3- **الإفصاح الكافي**: يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق، إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى، كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار بالإضافة على أنه يتمتع بها الشخص المستفيد[3]؛

4- **الإفصاح الملائم**: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي القوائم المالية وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذا انه ليس المهم فقط الإفصاح عن المعلومات بل الأهم أن تكون ذات قيمة بالنسبة لمستخدميها وأكثر تناسبا مع طبيعة النشاط وظروف المؤسسة[4]؛

5- **الإفصاح التثقيفي (الإعلامي)**:يقصد به الإفصاح عن المعلومات المحاسبية لأغراض اتخاذ القرارات، مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية، أو الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي أو المخطط ومصادر تمويله؛

6- **الإفصاح الوقائي**: يعبر عن الاتجاه التقليدي للإفصاح المحاسبي ويهدف إلى حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر الذي له قادرة محدودة على استخدام المعلومات المالية ويتطلب الإفصاح الوقائي الكشف عن الأمور

---

[1] محمد سفير، **مرجع سبق ذكره**، ص: 33.

[2] رولا كاسر لايقة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 56.

[3] نوال صباحي، **الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية وأثره على جودة المعلومة**، رسالة ماجستير، محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011، ص: 65.

[4] عبد الوهاب نصر علي، **القياس والإفصاح المحاسبي وفقا معايير المحاسبة العربية والدولية**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص: 227.

والسياسات المحاسبية، التقديرات في السياسة المحاسبية، التغير في التطبيقات المحاسبية، تصحيح الأخطاء في القوائم المالية، التغير في طبيعة الأحداث اللاحقة؛

ثالثا: أهمية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية:

تعود أهمية الإفصاح المحاسبي كمبدأ ثابت في إعداد القوائم المالية إلى كونه أحد الأسس الرئيسية التي ترتكز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP)، وتدعو هذه المبادئ إلى الإفصاح الكامل عن جل المعلومات المحاسبية المالية، وغيرها من المعلومات الهامة ذات العلاقة بنشاط المؤسسة الواردة في بياناتها وذلك لصالح مستخدمي المعلومات الآخرين، كما يستمد الإفصاح المحاسبية أهميته من تنوع وتعدد الجماعات المستفيدة من هذه المعلومات، وهذا بالإضافة إلى الآثار المترتبة على القرارات المتخذة من قبل هذه الجهات بناء على هذه المعلومات، ولذلك فإن الإفصاح غير الكامل أو غير الدقيق يؤدي إلى تشويه القرارات التي تتخذها هذه الجهات، الأمر الذي من شأنه أن يكون له آثار سلبية[1].

رابعا: أهداف الإفصاح

تتمثل أهداف الإفصاح فيما يلي[2]:

1- عرض القوائم المالية للمستثمرين بصورة خالية من التضليل؛

2- سرد كل المعلومات التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية للمؤسسة؛

3- توفير معلومات مساعدة المستثمرين لتقييم المخاطر المحتملة؛

4- تقديم معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية والحالية؛

5- مساعدة المستثمرين في تقييم العائد على استثماراتهم.

المطلب الثاني: المقومات الأساسية للإفصاح

لعملية الإفصاح المحاسبي عدة مقومات تستند عليها أثناء القيام بالإفصاح عن جل المعلومات المحاسبية والمالية وغيرها من المعلومات ذات العلاقة بنشاط المؤسسة لصالح مختلف مستخدمي القوائم المالية.

---

[1] ثائر صبري محمود كاظم الغبان، **تكييف الإفصاح المحاسبي للمصارف التجارية على وفق متطلبات المعايير الدولية ذات الصلة بالأدوات المالية وعرضها**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 27، جامعة النهرين، ص: 178.

[2] **نفس المرجع**، ص: 179.

1- **تحديد المستخدم المستهدف للمعلومة المحاسبية:** إن تعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية وتباين طرق استخدامها، منهم من يستخدمها بصورة مباشرة ومنهم من يستخدمها بصورة غير مباشرة، ومن أبرز مستخدمي القوائم المالية هم الملاك الحاليون والمحتملون، الدائنون، المحللون الماليون، الجهات الحكومية وغيرها، هذا ما جعل ضرورة تحديد الأطراف المستخدمة للإفصاح من أجل تحديد الإطار المناسب للإفصاح وكذا تحديد الخصائص الواجب توفرها ي تلك المعلومات، إذ أن شكل ونوعية تلك الإيضاحات يجب أن تتلاءم مع تطلعات المستخدم لها[1].

2- **تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومة المحاسبية:** يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومة المحاسبية مع عنصر أساسي، لأن تحديد أغراض استخدام المعلومة المحاسبية من شأنه أن يحقق ما يعرف بمعيار أو خاصية الملائمة حيث تعتبر الملائمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها، كما تعتبر الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، لذا تتطلب خاصية الملائمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة والغرض الرئيسي لاستخدام هذه المعلومات من جهة أخرى[2].

3- **تحديد طبيعة ونوعية المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:** تتمثل المعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية التقليدية وهي: الميزانية، جدول حسابات النتائج، قائمة التدفقات الخزينة، قائمة التغير في الأموال الخاصة، بالإضافة إلى المعلومات الأساسية الأخرى التي تعتبر ضرورية ولكن نظرا لتعذر الإفصاح في صلب القوائم المالية تعرض في الملاحق المرفقة بالقوائم المالية والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من تلك القوائم.

تخضع عملية إعداد القوائم المالية لمبادئ وأعراف وافتراضات متعارف عليها مما يجب وضع قيود تنظيمية على كمية ونوعية المعلومات المحتواة في القوائم المالية ومن بين هذه القيود التكلفة التاريخية، الأهمية النسبية، الحيطة والحذر[3].

4- **تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:** يوجد العديد من وسائل وطرق الإفصاح المحاسبي والتي يمكن أن تساعد مستخدمي المعلومات على فهمها واتخاذ القرار الصحيح على أساسها وتتوقف المفاضلة بين

---

[1] وليد ناجي الحيالي، **نظرية المحاسبة**، منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2007، ص: 371.

[2] محمد مطر، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات (القياس، العرض والإفصاح)**، الطبعة الأول، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص: 337.

[3] وليد ناجي الحيالي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 372.

طريقة وأخرى على طبيعة المعلومات المطلوبة وأهميتها النسبية[1]، وفيما يلي أكثر هذه الطرق شيوعا في الاستخدام[2]:

- ✓ **الإفصاح في صلب القوائم المالية:** يجب أن تظهر المعلومات الهامة والملائمة في صلب قائمة واحدة أو أكثر في القوائم المالية إذ أمكن ذلك، فالأصول والخصوم والنتيجة والأموال الخاصة يجب أن يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية حال ما يمكن قياس العمليات والتغيرات الأخرى بموثوقية وبدرجة عالية من الدقة، حيث أن طريقة عرض المعلومات تلعب دورا هاما في مساعدة مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بالأرقام المستقبلية.
- ✓ **استخدام المصطلحات والعرض المفصل:** تعتبر المصطلحات المستخدمة في وصف محتويات القوائم المالية ودرجة التفصيل فيها من الأمور الهامة في عملية الإفصاح، حيث تساعد عملية الوصف الصحيحة على عنونة العناصر في تلك القوائم مما يزيد من فهم القارئ لتلك القوائم وإزالة الغموض عهنا.
- ✓ **الإفصاح عن الملاحظات والهوامش:** لقد تطور حجم وجود الملاحظات والهوامش في التقارير السنوية نتيجة لأهميتها في التفسير وشرح العناصر الغامضة لضمان أفضل عرض لتلك المعلومات، إلا أن الاستخدام المفرط للهوامش والإيضاحات قد يعوق دون تطور القوائم المالية نفسها لأن ذلك سيؤدي إلى إحلال الإيضاحات الواردة في الهوامش بحيث تتضمن المعلومات الأكثر أهمية ويتم استعمالها كمبرر لعدم الإفصاح الكامل في صلب القوائم المالية.
- ✓ **استخدام الجداول والملاحق الإضافية:** يتم إبراز الجداول والملاحق الإضافية في التقارير المالية بشكل مستقل عن الإيضاحات حيث تعتبر المعلومات المتواجدة فيها أقل أهمية من تلك الواردة في صلب القوائم المالية والإيضاحات، وتساعد هذه الجداول في زيادة فهم القوائم المالية من قبل مستخدميها؛
- ✓ **استخدام الإيضاحات أمام القوائم المالية، المعلومات المعترضة أو بين قوسين:** في حالة ما إذا كانت عناوين العناصر المدرجة في القوائم المالية لا تعبر بشكل واضح عن تلك العناصر دون الحاجة إلى إطالة، فإن تفسير أو تعريف إضافي لتلك العناصر يمكن أن يتم وضعها كملاحظة بين قوسين حيث تتبع عنوان تلك العناصر في القوائم المالية.

[1] محمد مطر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 338.

[2] ضيف الله محمد العمادي، **أثر تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية على الإفصاح وجودة التقارير المالية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، 2014، ص: 106،109.

- ✓ **أساليب مختلفة أخرى:** هناك أساليب أخرى إضافية مهمة وهي عبارة عن تقارير المدقق الخارجي بحيث تهدف هذه التقارير إلى بعث الثقة في القوائم المالية، كما أن خطاب مجلس الإدارة وتفسيرات القائمين في الإدارة في توضيح الإستراتيجية المستقبلية للمؤسسة هي كذلك من أساليب الإفصاح.

5- **توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:** جرى العرف المحاسبي على أن يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في نهاية السنة المالية، وحتى يكون الإفصاح عن المعلومات المحاسبية فعالا لابد من مراعاة توقيته، وقد شدد مجلس المبادئ المحاسبية في البيان رقم "4" الصادر عنه بتاريخ 1997 على أهمية توقيت عنصر الإفصاح، حيث نص على أنه يجب إيصال المعلومات المحاسبية لمتخذي القرار في وقت مبكر، حيث أنه في حالة ما إذا كان هناك أي تأخير في إيصالها فإنه سيؤثر على القرار التي تم اتخاذه[1].

المطلب الثالث: المحددات الأساسية لحجم ونوع الإفصاح في القوائم المالية

يمكن القول أن الإفصاح عن المعلومات المالية ليست عملية عشوائية، بل توجد مجموعة من العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح ومن أهم المحددات الأساسية على نوع وحجم الإفصاح ما يلي:

أولا: نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم

لابد أن تعطي المؤسسات اهتماما خاصا في قوائمها المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسين والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة، حيث يكون من الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية باختلاف نوعية المستخدمين في كل دولة.

ثانيا: الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح

وتتمثل في الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح، حيث تختلف باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المعتمد لطل دولة، إذ نجد في العديد من الدول وخاصة النامية منها أن الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح غاليا ما تكون من المنظمات المهنية الحكومية[2].

ثالثا: المنظمات والمؤسسات الدولية

[1] ضيف الله محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 109.

[2] أحمد زغدار، محمد سفير، **خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)**، مجلة الباحث، العدد 07، 2009-2010، ص: 84

على المستوى الدولي هناك مؤسسات ومنظمات متباينة التأثير على عمليات الإفصاح، ويمكن حصر هذه المنظمات والمؤسسات فيما يلي[1]:

1- **الجمعية الاقتصادية الأوروبية:** هي عبارة عن منظمة تضم دول الاتحاد الأوربي، تعمل على إصدار مجموعة من التوصيات المتعلقة بالإفصاح من حيث المحتوى والأهداف وشكل الاجتماعات الإعلانية وكذا الإفصاح القطاعي.

2- **منظمة الأمم المتحدة:** لجنة مكونة من مجموعة من الخبراء المتمرسين في مجال المعايير المحاسبية الدولية، وهذه اللجنة هي "COMMISSION ON TRANACTIONAL CORPORATION".

3- **منظمة التعاون الاقتصادي "OCDR":** تضم هذه المنظمة الدول الأوروبية بالإضافة إلى كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، أستراليا، نيوزيلندا، ويكمن اهتمام هذه المنظمة في تحديد الحد الأدنى للإفصاح.

4- **مجلس معايير المحاسبة الدولية "IASB":** هذه اللجنة مكونة من أكثر من 100 دولة، قامت هذه اللجنة بعدة دراسات وأبحاث في سبيل تطوير المحاسبة، حيث أصدرت مجموعة من المعايير المتعلقة بالإفصاح، وتعد أكبر لجنة من جانب مساهمتها في التوافق المحاسبي وذلك من خلال تصنيف حجم الاختلافات وتسهيل عملية المقارنة وتطوير خصائص وجودة المعلومات المالية.

[1] مبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، دار ايتراك القاهرة، مصر، ص: 586،590.

خاتمة الفصل:

بعد الوقوف على عملية القياس والمحاسبي في القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية و النظام المحاسبي المالي يتضح أن توحيد الأعمال المحاسبية يجري على قدم وساق، وأصبح تطبيق معايير المحاسبة الدولية من أولويات الدول بغية تحقيق أهدافها المسطرة، وعليه يمكن القول أن الجزائر وبتبنيها النظام المحاسبي المالي قد خطت خطوة إيجابية إلى ما هو عالمي، لكن يبق عليها أن تكسب التحدي والرهان في كيفية الخروج بنتائج إيجابية من خلال التطبيق الفعال لهذا النظام من قبل ممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر.

وبعد التعرض إلى كل من القياس والإفصاح المحاسبي وإبراز دور كل منها في إضفاء المزيد من المصداقية والموثوقية على القوائم المالية بغية تحقيق الأهداف المرجوة من ورائها.

الأمر الذي أدى بالهيئات المختصة بالمحاسبة إلى البحث عن نماذج القياس المناسبة وطرق إفصاح ملائمة لتفادي الغموض والتعقيد وهذا ما سنعالجه في الفصل التالي.

مقدمة الفصل:

يرمي هذا الفصل في المبحث الأول إلى تقديم أهم المصطلحات والمفاهيم الأساسية للأصول المعنوية (غير مادية) بصفة عامة، وعنصر فارق الحيازة بصفة خاصة، والذي يعتبر عنصر من العناصر المعنوية، والذي أصبح موضوع بحث في السنوات الأخيرة، وذلك باعتباره مصدرا هاما لخلق القيمة بالنسبة للمؤسسات.

ليأتي بعدها البحث الثاني الذي تم التطرق فيه لأهم نماذج القياس المحاسبي، نموذج التكلفة التاريخية، ونموذج القيمة العادلة، حيث عرجنا فيه على مختلف المزايا والعيوب ومختلف الانتقادات الموجهة لكلا النموذجين.

في إطار القياس والإفصاح المحاسبي لفارق الحيازة، ومن خلال المبحث الثالث سيتم تقديم المعالجة المحاسبية لفارق الحيازة وفق معايير المحاسبة الدولية، من خلال تبيان مختلف الطرق المرتكز عليها في عملية تحديد فارق الحيازة.

وعلى ضوء ما سبق تم تقسيم الفصل الثاني إلى:

المبحث الأول: عموميات حول الأصول المعنوية

المبحث الثاني: تطور طرق التقييم من التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة؛

المبحث الثالث:فارق الحيازة من المنظور المحاسبي.

المبحث الأول: عموميات حول الأصول المعنوية

من خلال هذا المبحث سوف نقوم بالتركيز على الأصول المعنوية بمختلف جوانبها، وهذا نظرا للأهمية التي تحظى بها وإعطائها قيمة إضافية للمؤسسة من خلال التطرق إلى كل من مفهوم هذه الأصول، الخصائص، المكونات، وصولا إلى محاسبة الأصول المعنوية.

المطلب الأول: ماهية الأصول المعنوية

سنتناول من خلال هذا المطلب كل من مفهوم الأصول المعنوية، خصائصها، وكذا أهم مكوناتها، كون أن هذه الأخيرة تدخل ضمن المكونات الأساسية لفارق الحيازة.

أولا: مفهوم الأصول

الأصول عبارة عن موارد تسيطر عليها المؤسسة نتيجة لأحداث سابقة ومن المتوقع أن ينتج عنها منافع اقتصادية للمؤسسة.[1]

ثانيا: مفهوم الأصول المعنوية

- الأصل المعنوي هو أصل قابل للتمييز، غير نقدي، وغير مادي مراقب ومستعمل من قبل المؤسسة في إطار نشاطها العادي.[2]
- الأصل المعنوي هو أصل محدد غير نقدي وليس له وجود مادي.[3]
- الأصول المعنوية هي أصول قابلة للتحديد، غير نقدية وغير مادية، مراقبة ومستعملة من طرف المؤسسة، الخاضعة في إطار أنشطتها العادية، كما يشتمل على المحلات التجارية المكتسبة والعلامات، والبرامج المعلوماتية أو رخص الاستغلال الأخرى، الإعفاءات ومصاريف التطوير.[4]

ثالثا: خصائص الأصول المعنوية:

من خلال التعاريف السابقة للأصول المعنوية نستنتج الخصائص الواجب توفرها في الأصل المعنوي كالتالي:

- أن يكون الأصل مراقب ومستعمل من طرف المؤسسة؛
- تنتج من الأصول منافع اقتصادية للمؤسسة؛
- الأصل المعنوي أصل قابل للتحديد وغير نقدي.

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية**، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2007، ص: 51.

[2] هوام جمعة، **المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص: 40.

[3] الجعارات خالد جمال، **معايير التقارير المالية الدولية**، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص: 210.

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المؤرخة في 29 ديسمبر 2009، العدد 76، المادة: 14.

رابعا: مكونات الأصول المعنوية

تتكون الأصول المعنوية من الحسابات التالية[1]:

- حـــــــــــــــــ/203: مصاريف التطوير القابلة للتجهيز؛
- حـــــــــــــــــ/204: خاص ببعض المصاريف المتعلقة بشراء أو إنتاج البرمجيات ومواقع الانترانت؛
- حـــــــــــــــــ/205: تنازلات وحقوق مشابهة، براءات، شهادات، نماذج؛
- حـــــــــــــــــ/207: فارق الشراء، الموجب أو السلبي الناتج عن تجميع المؤسسات في إطار الشراء أو الإدماج أو التوحيد، يعتبر فرق الشراء أصل غير قابل للتمييز وبالتالي يجب أن يميز عن التجهيزات المعنوية، والتي حسب تعريفها تعتبر أصول قابلة للتمييز؛
- حـــــــــــــــــ/208: تجهيزات معنوية أخرى.

خامسا: تحديد تكلفة الأصول المعنوية

يمكن تحديد تكلفة الأصول المعنوية من خلال الحالات التالية:

1-حالة الامتلاك من خلال منحة حكومية: يتم الحصول على الأصل المعنوي في هذه الحالة بمبلغ رمزي وبالتالي دون تكلفة[2].

2-**حالة الامتلاك من خلال المبادلة:** عند امتلاك أصل غير ملموس من خلال عملية مبادلة، يقاس الأصل غير الملموس المشتري بقيمته العادلة، إلا إذا:

- إذا كانت عملية التبادل تفتقر إلى الجوهر التجاري؛
- إذا كان لا يمكن قياس القيمة العادلة للأصل الملموس بطريقة موثوقة.

في حالة توفر أي من الحالتين أعلاه يتوجب قياس الأصل غير الملموس المشتري بالقيمة المسجلة (الدفترية) للأصل المتنازل عنه[3].

3-**حالة الامتلاك من خلال اندماج الأعمال:** تقاس تكلفة الأصل الذي يتم تملكه كجزء من اندماج الأعمال وكما هو محدد في معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 03 "اندماج الأعمال" بالقيمة العادلة له في تاريخ الشراء، ويتم الاعتراف بالأصول غير الملموسة بشكل منفصل عن الشهرة أذا كان بالإمكان تحديدها بشكل مستقل عن الشهرة[4].

4-**حالة الامتلاك المنفصل:** يمكن تحديد تكلفة الأصل غير الملموس في هذه الحالة بكل سهولة وتشمل التكلفة ما يلي:

---

[1] هوام جمعة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 67،68.

[2] مجلس معايير المحاسبة الدولية، **معيار المحاسبة الدولي رقم 38**، الأصول غير الملموسة، فقر: 33.

[3] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية**، الجوانب النظرية والعملية، الطبعة الثانية، دار وائل،الأردن، 2014، ص: 543.

[4] **نفس المرجع**، ص: 543.

- سعر الشراء بما في ذلك أي رسوم استيراد وضرائب الشراء غير قابلة للاسترجاع مطروحا منها الخصومات والحسومات التجارية[1].

المطلب الثاني: محاسبة الأصول المعنوية

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى كل من الاعتراف وقياس الأصول المعنوية.

أولا: الاعتراف بالأصول المعنوية

يكون الاعتراف بالأصول المعنوية وفق الحالات التالية[2]:

- يتم الاعتراف بالأصل المعنوي إذا كان من المحتمل أن تتدفق منافع اقتصادية مستقبلية؛
- يتم الاعتراف بالأصل المعنوي إذا كانت قيمته العادلة يمكن قياسها بموثوقية.

ثانيا: قياس الأصول المعنوية

يتم قياس الأصول المعنوية وفق الحالات التالية[3]:

- **الامتلاك المنفصل:** إذا تم امتلاك أصل بشكل منفصل فإن تكلفته الموجودة غير الملموس يمكن عادة قياسها بشكل موثوق؛
- **الحيازة كجزء من دمج مؤسسات الأعمال:** إذا لم يكن هناك سوق نشط للأصل فإن تكلفته تعكس المبلغ الذي كانت المؤسسة ستدفعه في تاريخ الامتلاك؛
- **الحيازة من خلال منحة حكومية:** في بعض الحالات من الممكن امتلاك أصل غير مادي بدون تكلفة أو مقابل رمزي من خلال منحة حكومية، فبموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 20 "المنح الحكومية": فإنه إذا اختارت المؤسسة عدم الاعتراف بالأصل مبدئيا بمقدار القيمة العادلة فإن المؤسسة تعترف بالأصل مبدئيا بمقدار بمبلغ رمزي؛
- **عمليات مبادلة الممتلكات غير المادية:** يتم قياس الأصل المتبادل كليا او جزئيا مع الأصل غير المادي وغير مشابه أو أصل آخر بمقدار القيمة العادلة للأصل.

من خلال ما سبق نستنتج أن القياس المحاسبي للأصول المعنوية يكون وفقا للحالات التي أدت إلى امتلاكه.

[1] معيار المحاسبة الدولي رقم 38، **مرجع سبق ذكره**، الفقرة: 27.

[2] الجعارات خالد جمال، **مرجع سبق ذكره**، ص: 217.

[3] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدولية**، الجزء الثاني، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، 2009، ص: 141،142.

ثالثا: نفقات البحث والتطوير

1-**مفهوم البحث:** هو استقصاء أصلي أو مرسوم يتم القيام به بهدف الحصول على معرفة وإدراك علمي أو فني[1].

2-**مفهوم التطوير:** هو تطبيق نتائج البحث التي تم التوصل إليها أو المعرفة الأخرى لخطة أو نموذج لإنتاج مواد أو أدوات أو منتجات أو عمليات أو أنظمة أو خدمات جديدة أو محسنة بشكل ملموس قبل البدء بالإنتاج أو الاستخدام التجاري[2].

وسنقوم فيما يلي بإلقاء الضوء على كل من مرحلتي البحث والتطوير وعرض المعالجة المحاسبية لكل منها وفقا للمعايير المحاسبية.

- **مرحلة البحث:** لم يعترف المعيار المحاسبي الدولي رقم 38 بأي أصل معنوي ناتج عن البحث (أو من مرحلة البحث لمشروع داخلي)، وقد طالب بوجوب الاعتراف بالإنفاق على البحث على أنه مصروف يحمل على حسابات النتيجة[3].

وفيما يلي أمثلة على أنشطة البحث[4]:

- الأنشطة التي تهدف إلى الحصول على معرفة جديدة؛
- البحث عن تطبيقات لنتائج البحث أو المعرفة الأخرى؛
- البحث عن بدائل للمواد أو الأدوات أو المنتجات أو العمليات أو الأنظمة أو الخدمات؛
- وضع وتصميم وتقييم وإجراء اختيار نهائي للبدائل الممكنة للمواد أو الأدوات أو العمليات أو الأنظمة الجديدة.

- **مرحلة التطوير:** يجب الاعتراف بالأصل المعنوي الناشئ من مرحلة التطوير فقط إذا تمكنت المؤسسة من بيان كل ما يلي[5]:

- الجدوى الفنية لإكمال الأصل المعنوي بحيث يصبح متوفرا للاستعمال أو البيع؛
- نية المؤسسة في إكمال الأصل المعنوي واستعماله أو بيعه؛
- قدرتها على استعمال أو بيع الأصل؛

[1] حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص: 171.

[2] **نفس المرجع**، ص: 171.

[3] **نفس المرجع**، ص: 172.

[4] المعيار المحاسبي الدولي 38، **مرجع سبق ذكره**، الفقرة 56.

[5] شعيب شنوف، **مرجع سبق ذكره**، ص: 143.

- وجود سوق لهذا الأصل المعنوي وما ينتج عنه من خدمات ومنتجات تؤدي لمنافع اقتصادية تعود على المؤسسة.

رابعا: المعالجة المحاسبية للأصول المعنوية

حسب النظام المحاسبي المالي يقترح معالجتين ممكنتين عند التقييم اللاحق على التسجيل الأولي[1]:

1-**نموذج التكلفة:** بعد التسجيل الأولي في أصول المؤسسة، فإن التجهيزات المعنوي يجب أن تسجل بالتكلفة ناقص الاهتلاك المتراكم وخسائر القيمة المتراكمة.

2-**نموذج القيمة المعاد تقييمها:** في إطار المعالجة المسموح بها بعد التسجيل الأولي كأصل، يسجل الأصل المعنوي بمبلغه المعاد تقييمه أي قيمته العادلة عند تاريخ إعادة التقييم ناقص الاهتلاك المتراكم المستقبلي وخسائر القيمة المتراكمة المستقبلية.

إعادة التقييم يجب أن تتم بشكل منتظم لتجنب الفروقات بين القيم.

المطلب الثالث: شهرة المحل

تكتسي شهرة المحل أهمية بالغة في تحسين صورة المؤسسة.

أولا: تعريف شهرة المحل

- الشهرة أصل يمثل منافع اقتصادية مستقبلية ناشئة عن أصول أخرى مقتناه ضمن عملية تجميع الأعمال، والتي لا تحدد بشكل فردي ولا تثبت بشكل منفصل[2]؛
- الشهرة هي منافع اقتصادية مستقبلية ناشئة عن أصول لا تستطيع تحديد ماهيتها بصورة منفردة ولا يتم الإقرار بها بصفة منفصلة[3].

ثانيا: الشهرة الممتلكة

- نص معيار التقرير المالي الدولي الثالث "اندماج الأعمال" على ضرورة تطبيق طريقة الشراء في اندماج الأعمال، حيث تعتبر كشهرة ممتلكة من جراء الشراء، كل زيادة بين القيمة الإجمالية للمؤسسة والالتزامات التي يمكن التعرف عليها[4]، وبيعها بصفة مستقلة ودون الحاجة إلى التخلص من المؤسسة بأكملها.

---

[1] هوام جمعة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 70،69.

[2] المعيار الدولي للتقرير المالي 3 "تجميع الأعمال"، **مرجع سبق ذكره**، الفقرة 68.

[3] هيني قان جريو ننج، **معايير التقارير المالية الدولية "دليل التطبيق"**، ترجمة طارق حماد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2006، ص: 81.

[4] حسين القاضي، مأمون حمدان، **مرجع سبق ذكره**، ص: 168.

ثالثا: قياس الشهرة الممتلكة.

بعد الاعتراف المبدئي بالشهرة الممتلكة كأصل معنوي في أصول المؤسسة ينبغي على هذه الأخيرة قياس الشهرة المشتراة في اندماج الأعمال بسعر التكلفة مطروحا منه أية خسائر انخفاض القيمة[1].

رابعا: الإفصاح عن شهرة المحل

نص معيار الإبلاغ المالي الدولي "1" على أن يتم الإفصاح عن الأصول غير الملموسة بأن تعرض في صلب الميزانية العمومية. كما نص المعيار الإبلاغ المالي رقم "3" على وجوب المؤسسة المشترية الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي بياناتها المالية من تقييم التغيرات في المبلغ المسجلة للشهرة خلال الفترة.

خامسا: الشهرة الموجبة (GOOD WILL)

الشهرة الموجبة هي الشهرة التي تنشأ في حالة انخفاض القيمة العادلة لصافي الأصول عي تكلفة الشراء في تاريخ الشراء[2].

وتحسب الشهرة من خلال العلاقة التالية:

الشهرة = القيمة العادلة للمقابل المقدم في تاريخ الاندماج + قيمة الحصص غير المسيطر عليها – القيمة العادلة لصافي أصول المؤسسة المشتراة والالتزامات المحتملة.

سادسا: الشهرة السالبة

إذا ما كانت تكلفة اندماج المؤسسة أقل من مجموع القيم العادلة لصافي الأصول، فإنه يمكن النظر إلى الفرق بأنه شهرة سالبة[3].

[1] حسين القاضي، مأمون حمدان، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 170.

[2] المعيار الدولي للتقرير المالي"3": **على الموقع: WWW.SCOPA .COM**، تم الاطلاع في: 2018/04/05، الساعة: 15:30.

[3] أمين السيد أحمد لطفي، **المحاسبة الدولية "الشركات متعددة الجنسيات"**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2004، ص: 355.

المبحث الثاني: تطور طرق التقييم من التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة

يعد مبدأ التكلفة التاريخية من أهم المبادئ المحاسبية التي تحكم إعداد القوائم المالية، وهو الأقدم من بين هذه المبادئ والذي يتميز بدرجة عالية في الموضوعية والموثوقية في عملية القياس والتقييم إلا أن هذه الخصائص لم تشفع لها في الحفاظ على المكانة التي كانت تحوزها في السابق، لسبب أنها غير مطبقة لمواجهة الأخطار عند استخدام أدوات مالية أكثر تعقيدا في ظل أسواق مالية غير مستقرة.

المطلب الأول: نموذج التكلفة التاريخية

عرفت التكلفة التاريخية بعدة تعريفات كلها تصب في معنى واحد وفيما يلي بعض التعاريف الخاصة بالتكلفة التاريخية.

1- تعريف التكلفة التاريخية:

- لقد عرف النظام المحاسبي المالي التكلفة التاريخية على أنها: "مبلغ الخزينة أو القيمة الحقيقية لكل مقابل آخر يقدم للحصول على أصول عند تاريخ اقتنائها أو إنتاجها أو عبارة عن مبلغ المنتجات المستلمة في مقابل السند أو مبلغ الخزينة الذي من المفترض دفعه لانقضاء الحصول أثناء السير العادي للنشاط"[1].
- وكذلك عرفها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بأنها: "المبالغ المقاسة أو أسهم كرأس المال الصادر أو الخدمات التي تم إنجازها أو الالتزامات التي قدمت مقابل سلع وخدمات التي تم استلامها أو سوف يتم استلامها[2].
- كما تعرف التكلفة التاريخية على أنها:" سعر أو تكلفة الأصل أو الالتزام أثناء حدوثه أو اجتيازه، وهي أداة لقياس معظم الأصول والالتزامات"[3].
- ومما سبق يتضح لنا أن التكلفة التاريخية هي المبلغ الفعلي الذي ينشأ أصلا عن عملية مبادلة حرة تمت بين طرفين مستقلين، ويؤيده مستند ذو حجة قانونية وهو ما يعبر عنه محاسبيا بالدليل الموضوعي.

---

[1] االقرار المؤرخ في 2008/07/26، المتضمن تحديد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، **مرجع سبق ذكره**، المادة 112، الفقرة 4.

[2] فضيل كمال سالم، **مدى أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثره على اتخاذ القرارات المالية**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2008، ص: 95.

[3] رشيد بوكساني وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص: 6.

2- **مبررات الاعتماد على التكلفة التاريخية:** من بين أهم المبررات التي دعمت التكلفة التاريخية والتي كانت بمثابة ركائز استندت عليها ما يلي[1]:

- **الموضوعية:** تعتبر الهدف الرئيسي للمحاسبة لأنه يزود الجهات المعنية بالمعلومات المالية الموثوق بها لتكون ذا فائدة في اتخاذ القرارات، بالإضافة إلى ذلك المحافظة على ثقة مستخدمي البيانات المحاسبية، يجب أن تكون هذه البيانات على أساس إثبات أو دليل موضوعي وخالية من الحكم الشخصي، وهذا ما يوفره مبدأ التكلفة التاريخية.
- **الموثوقية:** تعد من أهم المبررات خاصة ما إذا تم مقارنتها مع الأسس الأخرى:
  - اتساق مبدأ التكلفة التاريخية مع الكثير من العناصر المكونة لإطار الفكر المحاسبي المالي مثل الاعتراف بالإيراد، مبدأ الحيطة والحذر، وكذا فرض وحدة القياس؛
  - رغبة معدي القوائم المالية والمدققين في وضع أهمية أكثر على موثوقية المقاس من أجل سلامة التدقيق والمسؤولية القانونية؛
  - يشترط مبدأ التكلفة التاريخية حدوث عملية تبادلية حقيقية للاعتراف والقياس، وهذا ما يضفي عليها موضوعية وموثوقية أكثر؛

بالإضافة إلى ما سبق فإن للتكلفة التاريخية مبررات أخرى أهمها[2]:

✓ إمكانية التحقق من بيانات التكلفة التاريخية الأمر الذي يوفر لنا درجة أكبر من الموضوعية، وبالتالي إمكانية الاعتماد على البيانات المالية؛

✓ مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات والذي يقضي بتحديد الدخل عن طريق مقابلة إيرادات الفترة بتكاليف هذه الفترة فقط؛

✓ مبدأ تحقق الإيراد والذي يقضي طبقا لمفهومه بعدم الاعتراف بأي تغيرات في قيم الأصول والخصوم إلا بعد تحققها عن طريق إجراء تبادل مع الطرف الآخر؛

✓ مفهوم الثبات حيث أن التكلفة التاريخية تقضي بأن الأصول والخصوم تظل مقومة بالتكلفة من فترة إلى أخرى بغض النظر عن أي تغيرات في الأسعار.

[1] رشيد بوكساني وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص: 7.

[2] فضيل كمال سالم، **مرجع سبق ذكره**، ص: 99.

3- مزايا تطبيق التكلفة التاريخية: تتميز التكلفة التاريخية بعدة مزايا أهمها[1]:

- يهدف نموذج التكلفة التاريخية إلى قياس سيولة المؤسسة من أجل معرفة مدى قدرة هذه الأصول على مواجهة التزامات المؤسسة؛
- التكلفة التاريخية تمثل القيمة الحقيقية وقت الحصول على الأصل؛
- تهدف المحاسبة ضمن نموذج التكلفة التاريخية إلى ترجمة رأس المال النقدي للمؤسسة ولا تهتم أبدا برأس المال الاقتصادي؛
- التكلفة التاريخية أداة للإدارة لإجراء المقارنات بين الخطط والنتائج الفعلية وتحليل الانحرافات سواء إيجابيا أو سلبيا؛
- تساعد على ضمان تحقيق أهداف وخطط المشروع وضمان كفاءة التشغيل؛
- التكلفة التاريخية نظام ضروري لكل أنواع الرقابة الإدارية لاحتفاظه بتسجيلات عن جميع المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية؛
- التكلفة التاريخية يعزى استخدامها في تقييم الأصول وتفضيلها على أساليب التقييم الأخرى وذلك[2]:
  - أن التكلفة التاريخية تعكس القيمة العادلة في تاريخ الاقتناء؛
  - أن المكاسب والخسائر لا يعترف بها إلا عند بيع الأصل، ولا تثبت بناء على التوقع والتقدير؛
  - تعبر التكلفة التاريخية عن حدوث عمليات فعلية وليست افتراضية وبالتالي فهي أكثر موثوقية.

4- الانتقادات الموجهة للتكلفة التاريخية:

إن حقيقة التكلفة التاريخية التي تمثل الواقع الفعلي للحدث أثناء وقوعه لحظة التبادل، ولا شك في وقتها وصحتها لحظة التملك، وإنما التشكيك في سلامة المبدأ بعد التملك، فعلى الرغم من أن الكثير يرون أن التكلفة التاريخية

[1] هشام شلفام، بوعلام بن زفروفة، **تقييم بدائل القياس المحاسبي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 02، 2016، ص: 116.

[2] شبكة المحاسبين العرب، بحث عن التكلفة التاريخية، **متاح على الموقع**: http://vb.mediu.edu.my/showthead.php ، تاريخ الاطلاع: 2018/04/28.

تعد بمثابة الركيزة الأساسية التي يستند عليها القياس حتى تعطي نتائج إيجابية وسليمة، إلا أن هناك العديد من الانتقادات الموجهة لها وهو الشيء الذي أسقطها في دائرة القصور، ولعلى أهم هذه الانتقادات نوجزها فيما يلي[1]:

- ضعف أو حتى عدم ملائمة المعلومات المحسوبة على أساس التكلفة التاريخية حيث تعتبر أهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وعليه يجب أن تكون هي الأهم في القياس؛
- تجاهل مبدأ التكلفة التاريخية للتغيرات الحاصلة في القوة الشرائية لوحدة النقد، فتصبح البيانات المالية مثبة بوحدات نقدية غير متجانسة القيمة على مدى الفترات الزمنية المتعاقبة مما يؤثر على مصداقية البيانات المالية؛
- مبدأ التكلفة التاريخية لا يتماشى مع متطلبات بعض القطاعات كقطاع البنوك الذي يحتاج إلى معلومات وبيانات متجددة ومتوافقة مع السوق؛
- التضخم: يتم تجاهل التضخم النقدي وارتفاع الأسعار عامل من شأنه عرض القوائم المالية بشكل غير سليم مقارنة بما هو عليه الواقع الاقتصادي؛
- عملية التحليل المالي لا تكون مفيدة بشكل كبير إذا كانت الأرقام المحاسبية لا تعكس ما عليه في الواقع.

المطلب الثاني: نموذج القيمة العادلة "FAIRE VALUE"

لعل أهم انتقال للقيمة العادلة هو إصدار لجنة معايير المحاسبة الدولية المعيار المحاسبي الدولي 39 "الأدوات المالية"، الاعتراف والقياس، وكذلك إصدار مجلس معايير المحاسبة الدولية لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 13 "قياس القيمة العادلة".

أولا: تعريف القيمة العادلة

للقيمة العادلة جملة من التعاريف أهمها:

1- القيمة العادلة هي القيمة التي يمكن استلامها لبيع أصل أو دفعها لسداد التزام في تاريخ القياس لعملية اعتيادية منتظمة بين أطراف تتعامل في السوق في ظروف السوق الحالية[2]؛

2- القيمة العادلة هي القيمة التي يمكن بها مبادلة أو سداد الالتزام بها بين أطراف راغبة وذوي معرفة بموجب عملية تبادلية حقيقية[1]؛

---

[1] رشيد بوكساني وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص: 6.

[2] المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم 13"قياس القيمة العادلة"، المتاح على الموقع: WWW :SOCPA .COM، تاريخ الإطلاع: 2018/04/24، على الساعة: 19:30.

3- وعرفت القيمة العادلة على أنها:" القيمة التي يتم بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف مطلعة وراغبة، والتي تعمل في ظل ظروف السوق العادية[2].

ثانيا: أسباب التحول إلى القيمة العادلة

يعود التحول والانتقال من التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة لأسباب عديدة أهمها[3]:

1- رغبة المستثمرون والمقرضون في وضع أهمية أكبر على الملائمة من أجل اتخاذ قرارات سليمة وهذا ما توفره القيمة السوقية العادلة؛

2- تعتبر أداة كفأه خصوصا إذا تعلق الأمر بالنسبة لأسعار الأسهم والسندات المالية (الأدوات المالية بشكل عام)؛

3- مرتبطة بمفهوم المحافظة على رأس المال العيني الذي يعطي صورة فعلية لأداء المؤسسة؛

4- مرتبطة بمفهوم الدخل الشامل الذي يعتبر كأحد المقاييس الجديدة للدخل والذي يعطي فائدة أكثر لمستخدمي القوائم المالية خصوصا في المؤسسات المالية؛

5- تساعد في تحسين عملية التحليل المالي وذلك بإعطاء نسب تبين لنا الواقع الفعلي لأداء المؤسسة؛

6- أهم سبب للتحول إلى القيمة العادلة هو ملائمة المعلومات المالية لمستخدمي القوائم المالية، فالقيمة السوقية العادلة أكثر ملائمة لمستخدمي القوائم المالية من التكلفة التاريخية؛

7- تساعد معلومات القيمة العادلة في إجراء المقارنات بين المؤسسات المتشابهة والتي تستعمل القيمة العادلة؛

8- القيمة العادلة لها قدرة تنبؤيه أكبر لأنها تعكس التأثيرات الاقتصادية الجارية؛

9- التوجه إلى علاج أي قصور ناتج عن تطبيق مفهوم التكلفة التاريخية.

---

[1] جمانة حنظل التميمي، علي صالح ناصر، **أهمية القيمة العادلة في تقييم الأصول الثابتة**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 2، جامعة البصرة، 2015، ص: 162.

[2] محمد زرقون، فارس بن يدير، **واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة الجزائرية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد 4، 2016، ص: 4.

[3] رشيد بوكساني وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص: 9.

ثالثا: أساليب قياس القيمة العادلة

إن الهدف من استخدام تقنيات التقييم هم تقدير السعر المناسب لبيع الأصول أو لنقل الالتزام ضمن عملية منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس وفي ظل ظروف السوق الحالية، ولقد حدد المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم "13" ثلاثة مداخل لقياس القيمة العادة وهي[1]:

1- **مدخل السوق:** يستخدم مدخل السوق عند تقييم الأسعار الممكن ملاحظتها من المعلومات الملائمة التي توفرها عمليات السوق، بما في ذلك الموجودات المتشابهة أو المقارنة ويتطلب تطبيق مدخل السوق وجود معلومات عن المعاملات القابلة للمقارنة.

2- **مدخل الدخل:** يستخدم مدخل الدخل عند التقييم لتحويل المبالغ المستقبلية لقيمة حالية واحدة مخصومة اعتمادا على افتراض أن شركاء السوق هم السبب في تلك المبالغ المستقبلية، إذ يعد مدخل الدخل هو الأكثر شيوعيا لتقييم الموجودات طويلة الأجل، وهو قابل للتطبيق مباشرة لأن معظم الموجودات طويلة الأجل ناتجة عن منفعة اقتصادية تعود على مالك الموجود.

3- **مدخل التكلفة:** يعتمد هذا المدخل على تحديد التكلفة الجارية لاستبدال الموجود بعد تسويتها بسبب عوامل التقادم إذ يتم قياس الموجودات بتكلفة الحصول على موجود بديل بطاقة مشابهة للموجود القائم بالوحدة الاقتصادية في تاريخ قياسه.

كما قد بين مجلس معايير المحاسبة المالية أنه يمكن قياس القيمة العادلة كما يلي[2]:

1- السوق النشط أفضل مكان لقياس القيمة العادلة وفي حالة عدم توفر ذلك يتم تقدير ما إذا كانت القيمة الدفترية قريبة من القيمة العادلة؛

2- خدمات التسعير من جهة خارجية؛

3- نماذج التسعير الداخلية؛

4- التدفقات النقدية المخصومة.

كما بين أيضا المعيار الدولي رقم "32" الأدوات المالية بعض أسس قياس القيمة العادلة على النحو التالي[1]:

[1] محمد أبو نصار وجمعة حميدات، **مرجع سبق ذكره**، ص: 828.

[2] محمد حسان بن مالك، محمد بشير غوالي، **أثر القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات الناشطة في الجنوب الشرقي**، مجلة الباحث، العدد 15، جامعة ورقلة، 2015، ص: 173.

1- إذا كانت الأداة المالية متداولة في سوق نشطة وذات سيولة فإن سعر السوق المعروض للأداة هو أفضل دليل للقيمة العادلة، حيث أن سعر السوق المناسب هو إما سعر العرض الحالي أو سعر الطلب أو سعر آخر عملية؛

2- إذا كانت الأداة المالية متداولة في سوق غير نشطة فيمكن اللجوء إلى وسائل تقدير لتحديد القيمة العادلة بموثوقية، وهذه الأساليب تتمثل في:

- القيمة السوقية الجارية للأداة المالية مشابهة للأداة المالية المراد تقييمها؛
- تحديد خصم التدفقات النقدية باستخدام سعر الخصم مساوي لمعدل الفائدة السائد في السوق لأدوات مالية لها نفس الخصائص؛
- استخدام نماذج تسعير الخيارات.

المطلب الثالث: مقارنة بين نموذج التكلفة التاريخية ونموذج القيمة العادلة

لجأت الجهات المهتمة بمهنة المحاسبة إلى البحث عن نماذج قياس أخرى أكثر ملائمة بدلا من نموذج التكلفة التاريخية.

أولا: تقييم نموذج القيمة العادلة

من خلال هذا العنصر سوف نتناول أهم المميزات التي يمتاز بها هذا النموذج من جهة، ومن جهة أخرى أهم الانتقادات الموجهة له.

1- مزايا تطبيق نموذج القيمة العادلة: لها عدة مزايا تتمثل في[2]:

- معيار القيمة العادلة سوف يساهم في تحقيق ما يسمى بالإفصاح الشامل، حيث يستطيع المستثمرون الاطلاع على القوائم المالية للمؤسسة أو معرفة قيمة الأصول غير الملموسة التي تعكس بشكل جيد قيمة المؤسسة وبالتالي تولد ثقة المستثمرين بها؛
- بما أن حقيقة قيمة المؤسسة لا تنحصر فقط في قيمة أصولها الملموسة، حيث أن سمعة المؤسسة وأدائها لهما قيمة قد تكون وفي كثير من الأحيان كبيرة جدا، فيمكن أن تظهر تلك القيمة في أصولها غير الملموسة (المعنوية) عموما وفي شهرة المحل خصوصا، وهذا سيعكس الأمور في القوائم المالية بكل شفافية؛

[1] **نفس المرجع**، ص: 173.

[2] طارق عبد العال حماد، **التقييم: تحديد قيمة المنشأة وإعادة هيكلة الشركات**، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص: 15.

- إن عملية إظهار الأصول المالية في القوائم المالية وفقا للقيمة العادلة ستعكس المنفعة الاقتصادية لها بشكل منقطع النظير، وبالتالي فإن مستخدمي القوائم المالية ستكون لديهم القدرة بشكل أفضل على فهم الاستثمارات في هذه الأصول والقدرة على متابعة أدائها لاحقا؛
- يستطيع المهتمون بالقوائم المالية متابعة كل التغيرات التي تطرأ على هذه الأصول من فترة لأخرى بشكل ممتاز، مما يمكنهم من معرفة وقياس أداء المؤسسة بشكل جيد؛

وهناك أيضا إيجابيات أخرى للقيمة العادلة والمتمثلة في[1]:

- تسعى القيمة العادلة دائما إلى تزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية بأكثر المعلومات حداثة، لتكون أقرب ما تكون للتنبؤ بالقرارات المستقبلية وذلك من خلال التعبير عن المركز المالي للمؤسسة؛
- يسمح التقييم بالقيمة العادلة من معرفة كفاءة وإدارة المؤسسة في تسيير أصولها، ويسمح كذلك لإدارة المؤسسة بتدارك تآكل رأس مال المؤسسة وبالتالي فإنها تحقق فرض الاستمرارية؛
- القيمة العادلة تعرض صورة دقيقة عن حالة الأسواق المالية وهذا يساعد على اتخاذ القرار وملائمة القوائم المالية المعدة على أساس القيمة العادلة على اتخاذ قرار الاستثمار، كما تعمل على زيادة بعث الثقة لدى المستثمرين، مما يزيد من كفاءة الأسواق المالية؛
- يراعي هذا النموذج (القيمة العادلة) تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد ويتماش مع مفهومي المحافظة على رأس المال الحقيقي، وكذا رأس المال المادي أو الطبيعي.

2- الانتقادات الموجهة للقيمة العادلة:

على الرغم من الفائدة الكبيرة من تطبيق القيمة العادلة إلا أنها لا تخلو من الانتقادات، والتي نوجزها كما يلي[2]:

- يؤدي تطبيق أساس القيمة العادلة إلى تضخيم الأرباح بشكل كبير في نهاية السنة المالية خاصة في حالة ارتفاع الأسعار؛

[1] طارق عبد العال حماد ، **مرجع سبق ذكره**، ص: 16.

[2] رشيد بوكساني وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص: 10.

- اعتماد القيمة العادلة على أسعار السوق عند نقطة زمنية معينة في أغلب الأحيان نهاية السنة المالية، فالواقع بين تذبذب كبير في المستوى العام للأسعار من يوم لآخر، فالقوائم المالية في نهاية السنة المالية قد تتغير بشكل مهم بعد أسبوع واحد من إصدارها، وهذا ما قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات على أسس غير ملائمة من المعلومات؛
- ارتباط مفهوم القيمة العادلة بالذاتية في تقييمها، وهذا ما يؤدي إلى فقدان القوائم المالية لمصداقيتها؛
- عدم اتساق القيمة العادلة مع الكثير من المبادئ والأسس المحاسبية؛
- في ظل اعتماد أساس القيمة العادلة ومع التقلب المستمر للأسعار فإن هذا يؤدي على قابلية المقارنة، وتصبح عملية التحليل المالي صعبة وفي بعض الأحيان مستحيلة؛
- تعتبر موثوقية البيانات المبينة على أساس القيمة العادلة ضعيفة مما يؤدي إلى زيادة مخاطر الاعتماد عليها في اتخاذ القرار؛
- يتم الاعتراف ببعض الإيرادات والخسائر من دون أن تكون عملية تبادلية حقيقية؛

وهناك نقائص أخرى موجهة للقيمة العادلة يمكن سردها كالتالي[1]:

- استخدام نموذج القيمة العادلة عند إعداد القوائم المالية قد يؤدي إلى فتح مجال التلاعب في نتائج الأعمال وتغطية بعض الثغرات وفقا لرغبات ومصالح الإدارة؛
- يتطلب إعداد وعرض القوائم المالية وفقا لنموذج القيمة العادلة فترة أطول، مما قد يترتب عنها تأخير وصول المعلومات إلى مستخدمي القوائم المالية في الوقت المناسب، فتفقد هذه المعلومات خاصية التوقيت الملائم؛
- يتطلب الوقوف على الظروف المحيطة بالقيمة العادلة بذل مجهود أكبر وتكبد مصاريف إضافية، مما يؤدي إلى زيادة تكلفة إعداد القوائم المالية من منفعتها؛
- يصعب تحديد القيمة السوقية العادلة لكثير من أصول المؤسسة عندما لا يتوفر سوق نشط لها، مما يعيق إجراء المقارنات بينهما وبين أصول مشابهة ويتم القياس عليها في احتساب أو تقدير قيمتها العادلة.

3- المقارنة بين النموذجية (التكلفة التاريخية-القيمة العادلة):

بعد التطرق إلى كل من التكلفة التاريخية والقيمة العادلة، سوف نقوم بعرض أهم الفروقات بين النموذجين:

[1] محمد مطر، موسى السويطي، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص: 199.

الجدول الرقم (01): المقارنة بين نموذج التكلفة التاريخية والقيمة العادلة

معايير المقارنة والتقييم		التكلفة التاريخية	القيمة العادلة
معايير المقارنة	أخطاء وحدة القياس	اعتماد وحدة قياس نقدية اسمية وتجاهل تغيرات القوة الشرائية العامة للبنود النقدية في القوائم المالية، وعليه فإن هذا النموذج يجلب أخطاء وحدة القياس	تعتمد على الأسعار في الأسواق النشطة، فهي تراعي القوة الشرائية العامة للنقود وتعترف بالتغيرات في مستوى الأسعار، وعليه فإن هذا النموذج يتجنب أخطاء وحدة القياس.
	أخطاء التوقيت	تأجيل الاعتراف بالمكاسب والخسائر المتعلقة بالدورة أو الدورات السابقة إلى الدورات اللاحقة، وعليه فإن هذا النموذج يحتوي على أخطاء التوقيت.	عند حدوث تغيرات في القيمة خلال الدورة عند إعداد القوائم المالية فإنه يعاد تقييم عناصر القوائم المالية، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة خلال نفس الدورة، وعليه فإن هذا النموذج يتجنب أخطاء التوقيت.
معايير التقييم	الملائمة	هي معلومات غير ملائمة لاتخاذ القرارات، لأنه لا يعبر عنها بوحدات السيطرة والتحكم، لكي تعكس التغيرات في المستوى العام للأسعار.	المعلومات المبينة على أساس القيمة العادلة تعتبر أكثر ملائمة بالنسبة للمستخدمين للقوائم المالية لاتخاذ قراراتهم، لأنها تعرض صورة صادقة عن حالة الأسواق المالية.
	التفسير	المعلومات المحاسبية الناتجة عن هذا النموذج هي معلومات قابلة للتفسير بوضوح، لأن التكلفة التاريخية تمتاز بسهولة التطبيق والفهم لدى جميع مستخدمي القوائم المالية.	تعتبر القيمة العادلة مفهوم حديث النشأة، ويسوده بعض الغموض إذ لا يمكن فهمها عند جميع مستخدمي القوائم المالية، بالإضافة إلى أن القيمة العادلة صعبة القياس ويجب توفر شروط لتحديدها.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة.

المبحث الثالث: فارق الحيازة من المنظور المحاسبي

في المبحثين السابقين تم التطرق إلى الأصول المعنوية من خلال تقديم كل من تصنيفاتها ومكوناتها، ومختلف تطورات طرق التقييم لها من التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة، رغبة بذلك تأصيل فارق الحيازة وتأطيره بشكل عام، وهذا المبحث سيتم تخصيصه لعملية تحديد فارق الحيازة مع توضيح طبيعته وكذا المعالجة المحاسبية له.

المطلب الأول: مكونات فارق الحيازة

في عمليات تجميع المؤسسات، غالبا ما يتم الاستثمار في الأسهم بتكلفة أعلى من معدل فائدة المشتري (المستحوذ) في القيمة العادلة لأصول وخصوم المؤسسة المستحوذ عليها، وهذا الفائض في القيمة يسمى بفارق الحيازة (good will)، فهل يا ترى هذا الفائض عبارة عن أصل محاسبي أم لا ؟

أولا: فارق الحيازة: أصل محاسبي أم لا ؟

للإجابة عن هذا السؤال يتم عرض الدراسة البارزة التي قام بها Petrone et Johnson عام 1998، حيث قدمت هذه الدراسة مقاربتين للتحليل[1]:

1- المنظور من أعلى إلى أسفل: فارق الحيازة كأحد مكونات أصل كبير

يمكن اعتبار فارق الحيازة كأحد مكونات استثمار المشتري (المستحوذ) في المؤسسة المستحوذ عليها، حيث هذا الفارق يقوم على توقعات المشتري المستحوذ، أرباح المؤسسة المستقبلية المستحوذ عليها، وكذا الأرباح الناتجة عن عملية الدمج، وفي إطار هذا المنظور من أعلى إلى أسفل، فإن التساؤل المطروح يكون حول معرفة ما إذا كان الاستثمار الكبير يعتبر أصل، فإذا كان الحال كذالك فإن المكونات المدمجة في هذا الأصل عبارة عم مجموعات فرعية لهذا الأصل الكبير، ويتم الاعتراف بها كأصول، وبعد تسجيل صافي الأصول القابلة للتحديد المستحوذ عليهاـــ، فإن الباقي يعتبر كفارق حيازة المتبقي من هذه العملية.

2- المنظور من أسفل إلى أعلى: المكونات المشكلة لفارق الحيازة

هذا المنظور هو بمثابة المقاربة المعاكسة للمنظور الأول وعليه فإنه في هذه الحالة ينظر إلى فارق الحيازة على أساس مكوناته، ووفقا لهذا المنظور الثمن الذي يدفعه المشتري المستحوذ يتجاوز القيمة العادلة لصافي للأصول القابلة

[1] علي وعراب، **إشكالية تقييم فارق الحيازة في ظل معايير الإبلاغ المالي**، أطروحة دكتوراه، مالية ومحاسبة، جامعة البويرة، الجزائر، 2017، ص: 78.

للتحديد للمؤسسة المستحوذ عليها، كما أن هناك احتمال أن تكون هناك موارد تم الحصول عليها يعتبرها المشتري ذات قيمة.

يمكن تفسير فارق الحيازة على أنه "علاوة شراء"، العلاوة التي يدفعها المشتري المستحوذ على القيمة المحاسبية لصافي أصول المؤسسة المستحوذ عليها.

ومن خلال ما سبق فإن الأجزاء المكونة لفارق الحيازة تتمثل في العناصر التالية[1]:

- فائق القيم العادلة لأصول المؤسسة المستهدفة على القيم المحاسبية؛
- القيمة العادلة لأصول غير معتبر بها في المؤسسة المستحوذ عليها يسبب صعوبة القياس؛
- القيمة العادلة لعنصر"استمرارية الاستغلال" لنموذج الاقتصادي للمؤسسة المستحوذ عليها؛
- القيمة العادلة لتآزر الناتجة عن دمج صافي أصول المؤسسة المستحوذ عليها والمشتري "المستحوذ"؛
- التقييم المبالغ فيه للمقابل المدفوع من قبل المشتري "المستحوذ، الأخطاء الممكنة في تقييم سعر الحيازة؛
- التقييم المبالغ فيه، والدفع المبالغ فيه، أو تقييم بقيمة أقل من القيمة الحقيقة، والدفع بقيمة أقل من القيمة الحقيقة.

ثانيا: تحليل مكونات فارق الحيازة

المكون الأول لا يعتبر أصل في حد ذاته فهو أقرب من أن يمثل جزء من الأصول، وهو ليس جزء من فارق الحيازة، أما المكون الثاني ليس جزء من فارق الحيازة وإنما يدخل ضمن الأصول المعنوية التي يمكن تحديدها والاعتراف بها كأصول فردية منفصلة، وعليه فإن المكونات (1+2) لها علاقة بالمؤسسة المستحوذ عليها، وتعتبر كأصول أو أجزاء من أصول أخرى وليست جزء من "فارق الحيازة". المكونات 5 و 6 ليست جزء من فارق الحيازة، تتعلق بالمشتري "المستحوذ"، إذا المكون 5 ليس أصل في حد ذاته ولا جزء من أصل آخر، وإنما هو ناتج عن خطأ في القياس، أما المكون 6 هو أيضا لا يعتبر أصل في حد ذاته، إذا يمكن أن يكون أما ربح أو خسارة يتحملها المشتري "المستحوذ"، وبالتالي فإن المكونات 5 + 6 لا تعتبر جزء من فارق الحيازة.

المكون الثالث يمكن اعتبارها فارق حيازة موجود من قبل، الذي يكون مولد داخليا من قبل المؤسسة المستحوذ عليها، أو ناتج عن عمليات سابقة لتجميع المؤسسات[2].

[1] على وعراب، **مرجع سبق ذكره**، ص: 79.
[2] **نفس المرجع**، ص: 80،81.

إذ تعتبر الشهرة المولدة داخليا من أشهر الأمثلة عن الأصول غير الملموسة المولدة داخليا التي يمنع المعيار المحاسبي الدولي 38 الاعتراف بها كأصل غير ملموس (معنوي).

فمن أمثلة الأصول المعنوية المولدة داخليا والتي يمكن اعتبارها كفارق حيازة نجد الاعتراف بتطوير تقنية إنتاج جديدة مثلا[1].

أما المكون الرابع، فيمكن اعتباره كفارق حيازة ناتج عن عملية دمج.

المطلب الثاني: العمليات المولدة لفارق الحيازة حسب IFRS03

تتمثل العمليات المولدة لفارق الحيازة التي نص عليها المعيار فيما يلي:

أولا: طريقة تجميع المؤسسات

المؤسسة يجب أن تعترف محاسبيا بكل عملية تجميع مؤسسات وفق طريقة الحيازة، فمعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS03 يوضح أن[2]:

1- تكلفة الحيازة تتضمن سعر الشراء الأسهم مضافا إليها التكاليف المحملة مباشرة على عملية الحيازة؛

2- التكاليف الإدارية العامة بما في ذلك تكاليف التشغيل للقسم المسؤول عن عمليات الحيازة، وغيرها من التكاليف التي لا يمكن تحمليها مباشرة على عملية الحيازة، يتم إدراجها كأعباء

حيث قدم المعيار IFRS03 قائمة للأصول غير المادية القابلة للتحديد في حالة تجميع المؤسسات:

- الأصول ذات الصلة بالتسويق، العلامات التجارية، عناوين الصحف، اتفاقيات عدم المنافسة؛
- الأصول ذات الصلة بالعملاء، قوائم العملاء، العقود مع العملاء؛
- الأصول ذات الصلة بالتكنولوجيا، براءات الاختراع، البرمجيات غير مسجلة كبراءة اختراع؛
- مشاريع البحث والتطوير الجارية.

ثانيا: الحيازة في ظروف امتيازيه حسب IFRS03:

تتم عملية الحيازة في ظروف امتيازيه عندما تتجاوز القيمة العادلة لصافي الأصول القابلة للتحديد تكلفة الحيازة، ويعترف بهذا الفائض كإيراد إلا أنه قبل الاعتراف بالإيراد في عملية الحيازة في ظروف امتيازيه يقوم المشتري

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية "الجوانب النظرية والعملية"**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص: 544.

[2] علي وعراب، **مرجع سبق ذكره**، ص: 92.

(المستحوذ) بإعادة مراجعة إذ ما تم تحديد الأصول المستحوذة عليها وجميع الخصوم المتحملة بالشكل الصحيح، بغية التأكد من أن التقييمات تعكس على نحو ملائم لجميع المعلومات المتوفرة في تاريخ الحيازة، كما يجب الاعتراف بالأصول والخصوم الأخرى بالإضافة التي من الممكن أن تحدد بموجب هذه المراجعة.

وما يجب الإشارة أليه أن المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم 03 يمنع إدراج فارق الحيازة السالب في الميزانية.

ثالث: التقييم والاعتراف بفارق الحيازة وفق IFRS03:

يقوم المشتري (المستحوذ) بالاعتراف بفارق الحيازة في تاريخ الحيازة كفائض تكلفة تجميع المؤسسات على حصة فائدة المشتري (المستحوذ) في القيمة العادلة للأصول والخصوم القابلة للتحديد المستحوذ عليها.

رابعا: تقييم فارق الحيازة وفق النظام المحاسبي المالي

تناول النظم المحاسبي المالي موضوع فارق الحيازة في القسم الثاني من الجريدة الرسمية، حيث اعتمد هذا الأخير مفهوم فارق الحيازة المستخدم من قبل لمخطط المحاسبي العام الفرنسي (فارق التجميع)، والمادة 132-4 تحلل فارق التجميع الأولي بالطريقة التالية[1]:

1- يتركب فارق الإدماج الأولي الإيجابي على العموم من عنصرين اثنين يكونان موضوع معالجة محاسبية مختلفة في إطار إعداد الحسابات المدمجة؛

2- فارق التقييم هو عبارة عن الفرق بين القيمة المحاسبية لبعض العناصر القابلة للتحديد في الأصل والقيمة الحقيقية لنفس العناصر في تاريخ اقتناء السندات؛

3- فارق الاقتناء أو "حسن التفاتة" الذي هو عبارة عن فائض فارق الإدماج الذي لا يمكن إلحاقه بعناصر الأصل القابلة للتحديد، والذي هو مدرج في فصل خاص بالأصل؛

4- عندما لايتأثر تقييم فارق الإدماج الأول بين مختلف مكوناته، يكون من القبول على سبيل التبسيط إدراجه بمبلغه لكامل في باب "فارق الاقتناء"؛

وتنص أيضا المادة 132-5 في إطار أي عملية الإدماج:

- تنسب فروق التقييم إلى عناصر الأصول المعنية القابلة للتحديد إلى غاية إرجاع هذه الأصول إلى قيمتها الحقيقية المحددة في تاريخ الإفتاء؛

[1] الجريدة الرسمة للجمهورية الجزائرية، العدد 19، مارس 2009، ص: 17.

- يسجل فارق الاقتناء في الأصل غير الجاري للميزانية تحت عنوان منفصل في شكل زيادة للأصل إذا كان الفارق إيجابيا، وفي شكل تخفيض للأصل إذا كان الفارق سلبيا؛
- عندما يكون عبارة عن نفقات مستقبلية منتظرة يدرج في الحسابات في شكل منتج عند تاريخ حدوث تلك الخسائر أو النفقات؛
- عندما يكون عبارة عن فارق بين القيمة الحقيقية للأصول غير النقدية المكتسبة، وقيمة اقتنائها فإنه يدرج في الحسابات كمنتوجات على مدى المدة النفعية الباقية لهذه الأصول؛
- عندما لا يمكن إلحاقه لا بأعباء مستقبلية ولا بأصول غير نقدية، فإنه مباشرة يدرج في الحسابات على شكل منتوجات.

بعدما تطرقنا إلى الاعتراف بفارق الحيازة (الموج والسالب) وفقا لمعيار الإبلاغ المالي IFRS03 وكذا وفقا لنظام المحاسبي المالي، يتضح لنا الاختلاف بينها جليا في:

- ✓ فارق الحيازة الموجب: فمن الملاحظ أن هناك توافق نسبي بين معيار الإبلاغ المالي الدولي 03 والنظام المحاسبي المالي في طريقة الاعتراف به كأصل غير جاري؛
- ✓ فارق الحيازة السالب: قد نص معيار الإبلاغ المالي الدولي الثالث عل أن يتم إدراج هذا الفارق ضمن حسابات النتيجة، بينما النظام المحاسبي المالي اقترح إدراجه في شكل منتوج تبعا لوظيفة أصله.

المطلب الثالث: طرق حساب فارق الحيازة

هناك العديد من الطرق المستخدمة في حساب فارق الحيازة، وسوف نتطرق إليها من خلال هذا المطلب.

أولا: طريقة التقييم المرتكزة على الذمة المالية

تعتبر هذه الطريقة من أبسط الطرق، حيث أنها عبارة عن قراءة بسيطة لمجموع الممتلكات الخاصة بالمؤسسة، وتهدف إلى تحديد قيمة المؤسسة من خلال طرح الديون من مجموع القيم الحقيقية للأصول.

1- طريقة الأصول الصافية المحاسبية (ANC):

يتم حسب هذه الطريقة تقييم أصول المؤسسة على أساس التكلفة التاريخية وتحدد قيمة أصولها من واقع دفاترها وسلامتها مع افتراض أن جميع عمليات المؤسسة تثبت في الدفاتر والسجلات طبقا للأسس المحاسبية المصححة.

هذه الطريقة لا تعد مقياسا صحيحا للقيمة الفعلية للمؤسسة محل التقييم خاصة في الدول التي تعاني من ارتفاع في معدلات التضخم، ومع هذا فإنها تبقى الأساس ونقطة البداية لطرق التقييم الأخرى لأنها تتميز بجانب كبير من الموضوعية لاعتمادها على عمليات فعلية يمكن التحقق منها عبر مراجعتها.

نحصل على قيمة المؤسسة حسب هذه الطريقة كما يلي:

قيمة المؤسسة = إجمالي الأصول – الديون

إذ يطرح إجمالي الديون من إجمالي الأصول يتم تحديد قيمة المؤسسة، ولكن ما يعاب على هذه الطريقة انه يتم استعمال قيم الأصول المسجلة في الميزانية (التكلفة التاريخية) مع العلم أن جزءا كبيرا منها قد اهتلكت، وعليه في هذه الحالة وجب استعمال ما يعرف بالقيمة الحقيقية أو السوقية (العادلة) للأصول، للوصول إلى قيمة المؤسسة الحقيقية.

2- طريقة الأصل الصافي المصحح (ANCC):

الأساس المعتمد في هذه الطريقة هو القيام بتقييم منفصل لمختلف عناصر الأصول وخصوم المؤسسة، في هذه الحالة فإن قيمة المؤسسة تساوي مجموع القيم الحالية (الناتجة عن عملية التقييم) للعناصر المكونة لممتلكات المؤسسة (المسجلة وغير المسجلة).

إن إعادة تقييم ممتلكات المؤسسة هو نتيجة حتمية الاهتلاكات والتضخم والهدف منها هو تحديد الاختلاف بين القيمة المحاسبية للأصل وقيمته الحقيقية السوقية.

وعليه وفق هذه الطريقة فإن قيمة المؤسسة تحسب كما يلي:

قيمة المؤسسة = الأصول المصححة – الديون المصححة

ويمكن تلخيص طريقة حساب الأصول الصافية المحاسبية المصححة بعد عملية تقييم الأصول في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): قيم المؤسسة بالاعتماد على طريقة الأصول الصافية المحاسبية المصححة (ANCC)

الجزء في الميزانية المصححة	القيمة المضافة (+) أو المنقوصة (-) في الحساب
كل الأصول الموجودة في الميزانية (A)	يجب إضافتها
الأصول الوهمية: (B) مصاريف إعدادية، مصاريف البحث، شهرة المحل.	يجب طرحها (-)
العقارات (C)	يجب إعادة تقييمها: التغير بـــــ (+) في حالة (Plus value) أو بـــ (-) في

	حالة (Moins value)
المخزون (D)	يجب إعادة تقييمها: التغير بـــــ (+) في حالة (Plus value) أو بـــ (-) في حالة (Moins value)
حسابات الزبائن (E)	يجب إعادة تقييمها: التغير بـــــ (+) في حالة (Plus value) أو بـــ (-) في حالة (Moins value)
مجموع الديون في الميزانية: (F) ديون بنكية، ديون الموردين، ديون جبائية واجتماعية.	يجب طرحها (-)
ANCC = A – B + ou – Correction des postes d'actif (c+d+e) – f	

Source: Claude-Anine DUPLAT, « Evaluez votre Enterprise », Vuibert, 2007, P 97.

ويمكن حساب الأصول الصافية المصححة وفق العلاقة التالية:

الأصول الصافية المحاسبية المصححة = إجمالي الأصول في الميزانية – الأصول الوهمية + أو – (تصحيحات قيم العقارات + المخزون + حسابات الزبائن) – مجموع الديون

3- القيمة الجوهرية الخامة (VSB):

تمثل القيمة الجوهرية الخامة مجموع الأصول المادية للمؤسسة المستعملة والمنظمة من أجل تحقيق الأهداف بدون الأخذ بعين الاعتبار طرق تمويل هذه الأصول[1]، وهذه الأخيرة ترتكز على مفهوم استمرارية النشاط.

ولحساب هذه القيمة يجب إتباع الخطوات التالية:

- يجب حذف من قيمة الأصول كل العناصر المادية والمعنوية غير اللازمة للاستغلال؛
- يضاف للأصول كل الاستثمارات اللازمة للاستغلال والتي تستعملها المؤسسة بدون أن تكون ملكا لها.

وبصفة عامة يمكن حساب قيمة المؤسسة حسب هذه الطريقة كما يلي[2]:

[1] Claude- Annie duplat, **evaluez votre entreprise**, vuibert, 2007, P 97.
[2] Patrice vizzavona, **Evaluation des entreprises**, cours et études de cas corrigés, Berti éditions, P 15.

القيمة الجوهرية الخام = الأصول الإجمالية المصححة + مصاريف الاستثمار الضرورية للحفاظ على الأدوات الموجودة + الأملاك المستأجرة – عناصر خارج الاستغلال.

4-الأموال الضرورية للاستغلال (CPNE):

طريقة الأموال الضرورية للاستغلال ترتبط بالتمويل المرتبط بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة.

وتحسب وفق الطريقة التالية[1]:

الأموال الضرورية للاستغلال = القيم الثابتة للاستغلال + القيم الثابتة لقرض الإيجاز + القيم الثابتة المستأجرة + احتياج رأس المال العامل للاستغلال..

ثانيا: مقاربة التدفقات

يمكن تقسيم مقاربة التدفقات النقدية على النحو التالي:

1- **الطرق المرتكزة على مقاربة الربح:** وهذه الطريقة تنقسم بدورها إلى الطرق الفرعية التالية

- **قيمة المردودية:** تعتبر المردودية ذلك المقياس النقدي لكفاءة الوسائل البشرية والمالية الموضوعة للعمل من خلال عملية اقتصادية، حيث تعتمد في الأساس على رسملة متوسط الربح المتوقع بعد استحداث معين، ونكون وفق العلاقة التالية[2]:

حيث:

V = قيمة المؤسسة

B = متوسط الربح المتوقع

N = عدد السنوات

[1] بختة مفتاح، **تقييم المؤسسات الاقتصادية في البورصة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012، ص: 46،47.

[2] بلخير بكاري، **إشكالية تقييم المؤسسات البترولية**، الملتقى الوطني حول: "أثر التقييم على مسار الشركة لمؤسسات القطاع البترولي"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، يومي 4-2005/12/5، ص: 5،6.

T = معدل الاستحداث

نلاحظ أن المعادلة تأخذ 3 متغيرات[1]:

- **متوسط الربح (B)**: ويتم حسابه باستعمال الأرباح المحصل عليها في الثلاث أو خمس سنوات الأخيرة التي تسبق عملية التقييم، ويحسب بالعلاقة التالية:

حيث T : سنة التقييم.

- **عدد السنوات:** تأخذ السنوات كمجال للدراسة.
- **معدل الاستحداث:** قبل تعريف هذا المعدل وجب تعريف الاستحداث، إذ يمثل تحويل قيمة مستقبلية إلى قيمة آنية خاصة لفترة التقييم.

ويمكن تعريف معدل الاستحداث على أنه قيمة المردودية المطلوبة من طرف المستثمر الراغب في الاستثمار في المؤسسة. حيث يمكن حساب معدل الاستحداث (التحيين) وفق العلاقة التالية[2]:

$$T = I\ (1 + R)$$ حيث :

T = معدل التحيين (معدل الفائدة المرغوب به من طرف المستثمر.

I = معدل الفائدة الخالي من المخاطرة.

R = علاوة المخاطرة.

مثال توضيحي: نفترض أن معدل دون المخاطرة (I) = 5%، وعلاوة المخاطرة (R) = 150%.

ومنه يصبح: $T = 0,05\ (1 + 1,5) = 12,5\%$

- **طريقة نسبة سعر السهم / الربح:**

تعتبر أهم طرق التقييم بالمقارنة، وهي تهدف إلى تقييم السهم بالاعتماد على المعدل، وتعتمد أكثر لتقييم السهم والسوق معا، وتأخذ الصيغة التالية[3]:

[1] Claude- Anine Duplat, op, cit, P 112.

[2] Arnaud Thauvran, **Evaluation D'entreprise**, Economica, Paris, 2010, P P: 67-68.

[3] السعيد بريكة، سمير مسيمعي، **تقييم الكمنشأة الاقتصادية: "مدخل القيمة المضافة –EVA–**، الملتقى الدولي حول: صنع القرار في المؤسسة الدولية، أجامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، فريل 2009، ص: 13.

نسبة السعر على الربح (PER) = قيمة سعر السهم العادي في السوق / العائد الصافي للسهم الواحد.

حيث يحسب عائد السهم الواحد بالعلاقة التالية:

عائد السهم الواحد = العوائد المحققة من المؤسسة/ عدد الأسهم العادية المشكلة لرأس المال.

ثالثا: طرق التقييم المرتكزة على التدفق النقدي المتاح

يمثل التدفق النقدي المتاح السيولة المتحصل عليها من النشاط الاستغلالي للمؤسسة، وتكون إيجابية في حالة دخول السيولة للخزينة أو البنك خلال النشاط، وسلبية في حالة العكس[1]، وتحسب بالعلاقة التالية:

DCF = EBE الضريبة على المؤسسة(BFR)– الزيادة في +المخصصات الاهتلاكات والمؤونات – الاستثمارات

حيث:

DCF = تدفقات الخزينة المستخدمة.

BFR = الاحتياج لرأس المال العامل.

EBE = المردودية الخام للنظام الإنتاجي.

تهدف طريقة التقييم المرتكزة على التدفقات النقدية المتاحة إلى تحديد قيمة المؤسسة انطلاقا من قدرتها على تحقيق التدفقات النقدية المتاحة.

رابعا: طريقة الفائض في القيمة (Good Will)

فيما يخص الطرق المرتكزة على مفهوم فائض القيمة فلدينا الطرق المباشرة والطرق غير المباشرة.

- **الطرق المباشرة في حساب فائض القيمة:** توجد عدة طرق مباشرة لحساب فائض القيمة، من بينها:

- **الطريقة الأجلوسكسونية:** في هذه الحالة نفترض أن المداخيل أو الأرباح الناتجة عن استغلال الأصول المعنوية، ويتم حساب قيمة فائض القيمة كما يلي[2]:

[1] Claud Anine Duplat, Evaluez votre Entreprise, Op, Cit, P 140.

[2] بلخير بكاري، **أثر التقييم على مسار الشراكة بالنسبة لمؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010، ص: 123.

$$\mathbf{G\ W = \frac{1}{t} + (B - I * ANC)}$$

حيث: ANC = الأصل الصافي المصحح.

T = معدل استحداث بمخاطر

I = معدل الفائدة بدون مخاطرة.

B = الربح المصحح.

- **طريقة الريع المختصر لفائض القيمة:** تعتمد هذه الطريقة على إظهار الفرق بين النتيجة الحقيقية للمؤسسة والقيمة الصافية للأصول المصححة، وتحسب بالطريقة التالية[1]:

$$G\ W = \frac{1-(1-i)^n}{i}(B - I * ANC)$$

حيث: B = الربح أو عائد حقوق المساهمين.

ANC = صافي الأصول المصححة.

I = معدل الفائدة.

N = المدة.

- **طريقة CALBAET BARNAY:** تعتمد هذه الطريق في حسابها لفائض القيمة على مفهوم الأموال الدائمة الضرورية للاستغلال، المردودية المالية، حيث أن فائض الربح حسبها يساوي[2]:

$$\mathbf{V = ANC + (CPNE + AM*RF)/1+(I\ .AN) - CPNE}$$

$$\mathbf{G\ W = (CPNE + AN\ *RF)/1+(I.AN) - CPNE}$$

حيث: V = تمثل قيمة المؤسسة.

ANC = الأصل الصافي المصحح

AN = القيمة الحالية لمبالغ مستقبلية متساوية.

CPNE = القيم الثابتة مضافا إليها الاحتياج في رأس المال العامل.

RF = العائد المالي.

[1] Jean Etienne Palarb, Franck Imberi, **Guide pratique d'évaluation d'entreprise**, P 182 .

[2] بلخير بكاري، **مرجع سبق ذكره**، ص: 126.

I = معد الفائدة.

- **طريقة اتحاد الخبراء المحاسبين الأوروبيين:** يقيم فائض القيمة ومن ثم قيمة المؤسسة وفق هذه الطريقة بالعلاقة التالية[1]:

$$\mathbf{N = [V_S + (AN.CB)]/[1+ (AN.T)] - DETTES}$$

$$\mathbf{G\ W = [AN/1+ (AN.T)]\ (CB - T.V_S)}$$

حيث: V = تمثل قيمة المؤسسة.

AN = القيمة الحالية لمبالغ مستقبلية متساوية.

V_S = القيمة الجوهرية.

CB = القدرة الربحية.

T = معامل استحداث يساوي إلى معدل الفائدة لقروض الدولة مضافا إليه علاوة بـــــــ .%50

N = فترة تتراوح بين ثلاثة وثمانية سنوات.

- **طريقة استحداث لسلسلة محدودة لريوع فائض القيمة:** يتم من خلال هذه الطريقة استحداث سلسلة محدودة لريوع فائض القيمة لفترة معينة، ثم نضيفه لـــــــ ANCC ، الأصل الاقتصادي الذي نستعمله في حساب الريوع ممكن أن يكون[2]:

✓ الأصل الصافي المحاسبي المصحح:

$$\mathbf{V = ANCC + [(B - R^{*}ANCC)\ \frac{1-(1+i)^{-n}}{i}}$$

✓ القيمة الجوهرية الخام:

$$\mathbf{V = ANCC + (\ B - R^{*}USB)\ \frac{(1-i)^{-n}}{i}}$$

✓ الأموال الدائمة الضرورية للاستغلال:

$$\mathbf{V = ANCC + \sum_{k=1}^{n}(B - R * PNE)(1 - i)^{-k}}$$

[1] بلخير بكاري، **مرجع سبق ذكره**، ص: 127.

[2] بلخير بكاري، **مرجع سبق ذكره**، ص: 128.

- **طريقة شراء النتائج السنوية:** تعتد هذه الطريقة في حساب فائض القيمة على ضرب الربح الإضافي في عدد معين من السنوات، وتحسب وفق العلاقة التالية[1]:

✓ **الطريقة الإجمالية:**

$$\mathbf{V = (V_S - DETTES) + N(CB - I^* V_S)}$$

$$\mathbf{G\,W = N\,(\,CB - I^* V_S)}$$

✓ **الطريقة الصافية:**

$$\mathbf{V = ANC + N(CB - I^* ANC)}$$

$$\mathbf{G\,W = N\,(\,CB - I^* ANC)}$$

- الطرق الغير مباشرة لحساب فائض القيمة:

توجد طريقة واحدة غير مباشرة لحساب فائض القيمة، كما تسمى أيضا بالطريقة الألمانية، القيمة الإجمالية للمؤسسة خلال هذه الطريقة تساوي إلى المتوسط الحسابي لقيمة المردودية وقيمة الأصل الصافي المصحح، ونعبر عنها بالعلاقة التالية[2]:

$$\mathbf{V = (\,ANC + VR\,) / 2}$$

$$\mathbf{G\,W = V - ANC}$$

[1] Jean Etienne Palarb, Franck Imberi, **Guide pratique d'évaluation d'entreprise**, Op , Cit, P 188 .

[2] **نفس المرجع السابق**، ص: 192.

خاتمة الفصل:

لقد تطرقنا في الفصل الثاني الذي كان تحت عنوان القياس والإفصاح المحاسبي لفارق الحيازة، إلى مختلف الجوانب التي تغطي صورة عن الأصول المعنوية من تعريف، خصائص ومكونات مرورا بتحديد تكلفتها وصلا إلى المحاسبة عنها، وهذه العناصر السابقة الذكر والمحتواة من خلال المبحث الأول تقودنا إلى الخروج بفكرة عامة حول الأصول المعنوية.

لننتقل من خلال المبحث الثاني إلى تطور طرق تقييم المؤسسة انطلاقا من التكلفة التاريخية وصلا إلى القيمة العادلة وتجسيدها من خلال عملية التقييم المترجمة لقيمة المؤسسة.

لننهي هذا الفصل بالمبحث الثالث والأخير الذي تناولنا فيه فارق الحيازة من المنظور المحاسبي، حيث عرجنا فيه على أهم مكونات هذا الفارق ومختلف العمليات المولدة له، وصلا إلى المعالجة المحاسبية له وفق طرق مختلفة تتماشى ووضعية المؤسسة.

مقدمة الفصل:

إن الجانب النظري الذي تم التطرق له سابقا لا بد من إعطائه بعد آخر من خلال دراسة حالة خاصة لمؤسسة الأشغال الكهربائية والهندسة الحضرية والتجهيز "E.W.E.R"، ومعرفة واقع هذه الأخيرة اتجاه تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بغية إظهار الصورة الصادقة لها، مع إبراز الأثر المحاسبي لمعايير الإبلاغ المالي على الميزانية وانعكاس ذلك الأثر على فارق الحيازة.

حيث خصصنا في هذا الفصل مبحث خاص بالمؤسسة يشمل عرض عاما لها ولمختلف إمكانياتها، أما المبحث الثاني فتناول عملية الاستحواذ التي عرفتها وحدة البويرة من طرف مؤسسة SERUB–باتنة–، أما المبحث الثالث والأخير عرض ميزانية الأصول والخصوم الصافية لوحدة EWER–البويرة–الخاصة بسنة الدراسة 2017، ليتم تعديلها بناء على التغيرات والتصحيحات الحاصلة وغير مدرجة في الميزانية الأصلية، وبعدها عرض ميزانية الأصول والخصوم المصححة لهذه الوحدة، وصولا إلى تحديد قيمة المؤسسة بتطبيق طريقة الانجلوسكسونية لحساب فارق الحيازة.

وقد اعتمدنا في عملنا هذا على القوائم المالية ومختلف ملحقاتها من وثائق تفسيرية وتقارير وكذا معلومات مقدمة شفهيا من طرف المسيرين.

المبحث الأول: تقديم مؤسسة الأشغال الكهربائية والهندسة الحضرية والتجهيز "EWER"

المؤسسة عبارة عن مجموعة من الهياكل المادية والبشرية، ولكل منها محيط إداري مزود بمختلف المصالح والإدارات العامة، كما يجب أن تكون مزودة بمجموعة من الموارد المالية ويعتمد نجاحها على التسيير الحسن، كما أن عامل الاتصال يساهم بشكل كبير في التسيير الجيد للمؤسسة في مختلف نشاطاتها.

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة، نشأتها، مجالاتها

يتم من خلال هذا المطلب التطرق إلى كل من تعريف المؤسسة، نشأتها، ومجالات استثماراتها.

أولا: تعريف المؤسسة

مؤسسة الأشغال الكهربائية والهندسة الحضرية والتجهيز "EWER"–بالبويرة– هي مؤسسة تقوم بتنفيذ المشاريع المتعلقة بالكهرباء الريفية كنشاط رئيسي، بالإضافة إلى نشاطات أخرى ثانوية كالبناء، الكهرباء الصناعية والغاز.

للقيام بهذه المشاريع تمتلك المؤسسة كل الوسائل الاستثمارية من المعدات والأدوات اللازمة لذلك، كما تكتلك بالإضافة إلى ذلك الموارد البشرية حيث تتوفر على 53 عامل دائم و 34 عامل بنظام التعاقد لمدة زمنية محددة، ويتم الحصول على المشروع المراد الاستثمار فيه عن طريق ناقصات وطنية، وذلك من خلال الحصول على دفتر الشروط، ثم تقوم بإعداد ميزانية لهذا المشروع الذي تريد إنجازه، وبعدها ترسله إلى الشركة الوطنية للكهرباء والغاز (سونلغاز) في أظرفه مغلقة، وبعد دراسة هذه الأخيرة لهذه الميزانية يتم تقديم المشروع للجهة التي تقدم أفضل عرض لإنجاز المشروع.

ثانيا: نشأة المؤسسة

أنشأت مؤسسة الأشغال الكهربائية والهندسة الحضرية والتجهيز "EWER"–بالبويرة– بقرار وزاري رقم 8384 بتاريخ: 1982/04/05 من طرف المجلس الشعبي الولائي لولاية البويرة، وعند بداية نشاطها استفادت المؤسسة من إعانة تقدر بـــــــــــ: 2 000 000,00دج، كما استفادت من مساعدات مؤقتة تقدر بـــــــــــ: 9 940 000,00دج، ومساعدة مؤقتة أخرى بقيمة: 5 200 000,00دج في إطار اندماج وحدة الكهرباء العامة (E.M. A.C.O/B) سابقا في المؤسسة الولائية للكهرباء الريفية وذلك في سنة 1988 إتباعا لقرار التحويل رقم: 88/10 من طرف المجلس الشعبي الولائي.

يبلغ رأسمال المؤسسة: 427 120 000,00دج، وهي مملوكة بنسبة 100% لشركة إدارة المشاركة – مركز المنطقة (SGP-RC)، وفي 2015/04/07 انتقلت إلى مجموعة الصناعات المحلية "DIVINDUS" وفقا

للنظام الأساسي من بين 89 شركة وطنية منقسمة إلى 12 فرع، ويحول لفائدة هذا المجمع جميع أصولها وخصومها وسندات الشركات التابعة لها برأسمال قدرة: 14 947 000,00دج.

وبناء على محضر الجمعية غير العادية جلسة رقم: 2016/03/31 المتعلق بالإدماج إلى المؤسسة العمومية الاقتصادية (مؤسسة الأشغال الكهربائية والهندسة الحضرية والتجهيز باتنة "S.E.R.U.B" عن طريق الامتصاص للشركات التالية:

1-م.ع.أ/ش.ذ.أ: مؤسسة الأشغال الكهربائية لولاية البويرة؛

2-م.ع.أ/ش.ذ.أ: المقاولة الولائية للكهرباء الريفية البويرة؛

3-م.ع.أ/ش.ذ.أ: المؤسسة العمومية الاقتصادية لأشغال الكهرباء الجلفة؛

4-م.ع.أ/ش.ذ.أ: مؤسسة أشغال الكهرباء الجلفة؛

5-م.ع.أ/ش.ذ.أ: مؤسسة الهندسة الحضرية والبناء المعماري براقي الجزائر؛

6-م.ع.أ/ش.ذ.أ: إيكو ستار الحراش الجزائر؛

وبناء على محضر الجمعية غير العادية جلسة رقم: 2016/06/26 و 2016/08/01 وبمقتضى النصوص اللاحقة لها تم تعديل القانون الأساسي للمؤسسة الفرعية للمجمع بتغيير اسم الشركة ذات الأسهم "م.ع.أ: مؤسسة الأشغال الكهربائية والهندسة الحضرية والتجهيز باتنة «DIVINDUS-SERUB BATNA» وتوسيع النشاط الاجتماعي لها، والمقر الاجتماعي للشركة هي منطقة الحضائر ص.ب: 273 البويرة.

ثالثا: مجالات استثمار مؤسسة الأشغال الكهربائية والهندسة الحضارية والتجهيز "EWER"–بالبويرة–

ترتكز المؤسسة عن نشاطين رئيسيين وهما توزيع الغاز وتوزيع الكهرباء وذلك على مستوى ولاية البويرة وبعض ولايات الوطن، في حدود الإمكانيات المادية والبشرية التي تتوفر عليها

1-**توزيع الغاز:** تقوم المؤسسة بتوزيع غاز البوتان أو الغاز الطبيعي بعد عملية التصفية في مصانع الغاز الذي يأتي من الجنوب الجزائري حاسي الرمل، عين أمناس، حاسي مسعود، حوض بركين، وتحوله إلى مراكز تخفيف الضغط، وبعد ذلك يتم توزيعه بضغط خفيف إلى السكان، وهذا تجنبا للأخطار الناجمة عن هذا الأخير ويتم ذلك بواسطة أنابيب بمختلف الأقطار (الأحجام) (250 مم، 200 مم، 125 مم، 63 مم، 40 مم، 20 مم)وهذا حسب المعايير المعمول بها والمطبقة من طرف الشركة الوطنية للكهرباء والغاز (سونلغاز)؛

2-**توزيع الكهرباء:** تقوم المؤسسة باستقبال كل طلبات الإنجاز سواء تابعة للجيش الوطني الشعبي أو لشركة سونلغاز أو الوكالة الوطنية للتسيير العقاري أو للخواص إن أمكن، وذلك بموافقة مدير أو مسؤول هذه

المؤسسة، والذي يقوم بدوره بإعداد ميزانية الإنجاز لهذا المشروع بعد إعداد الدراسة الكاملة حول المشروع ثم يقدمها إلى صاحب المشروع وهذا بالنسبة للخواص، أما بالنسبة للإنجازات التابعة لشركة سونلغاز أو المشاريع التابعة للجيش الوطني أو الوكالة الوطنية للتسعير العقاري، ففي هذه الحالة تقوم على أساس المناقصة الوطنية أو الإدارية التي يتم نشها أو إعلانها في الجرائد الرسمية أو عن طريق الإنترانت.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة "E.W.E.R".

يعتبر الهيكل التنظيمي للمؤسسة من أهم العوامل المؤثرة في نجاح نشاطها، فالانسجام الرابط بين مختلف المصالح يسهل سير عملية التسيير وفق الإستراتيجية المتبعة، ويؤدي إلى تطوير نشاطها من جهة، وضبط مكانتها على مستوى السوق، وكل مؤسسة لها هيكل تنظيمي خاص بها يعبر عن التركيبة الداخلية لها.

أولا: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لمؤسسة "E.W.E.R"

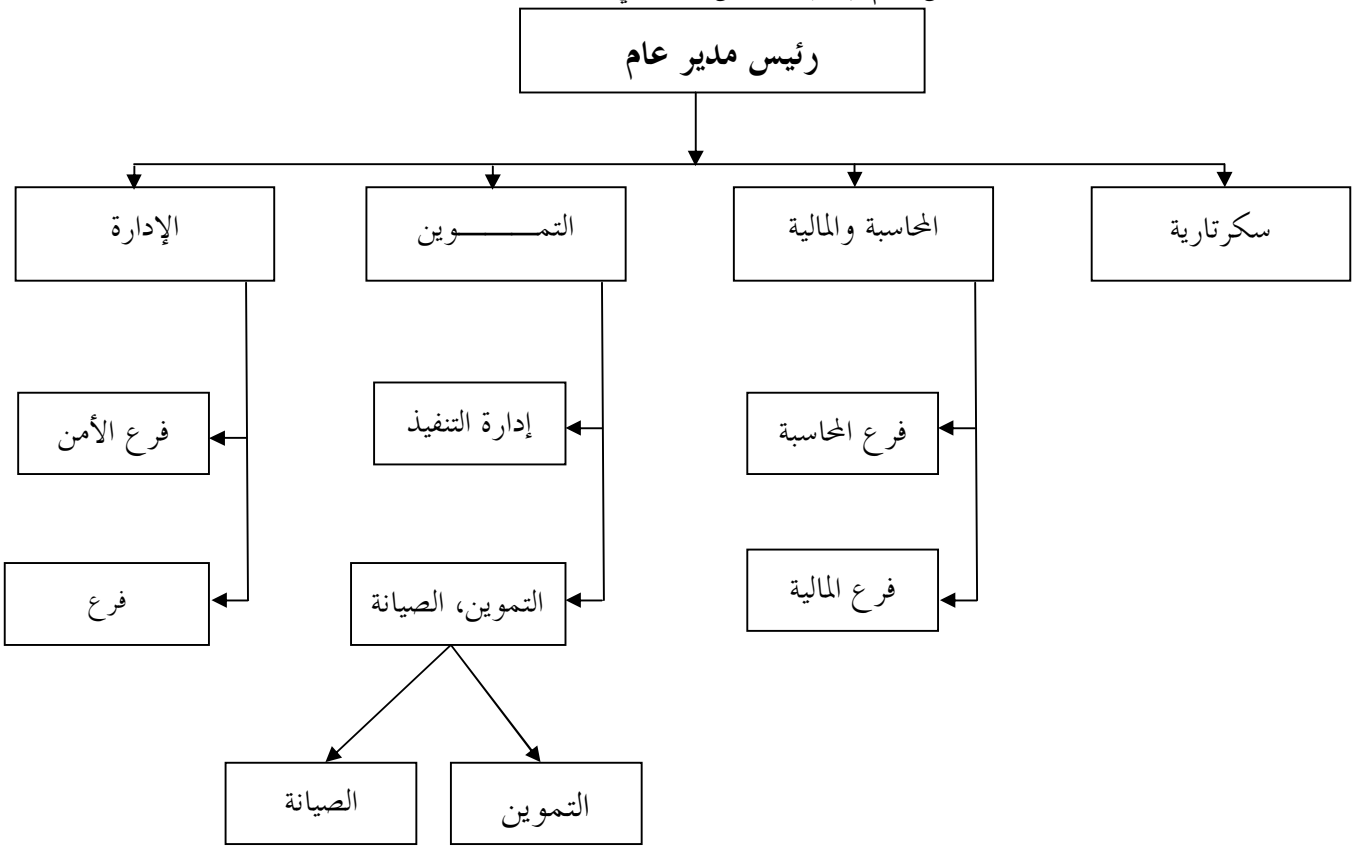

المصدر: وثائق رسمية خاصة بالمؤسسة E. W.E.R-بالبويرة-

ثانيا: شرح الهيكل التنظيمي

يتضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة ما يلي:

1-**المديرية العامة:** يترأسها مدير عام معين من طرف مجلس الإدارة، والإدارة العامة مكلفة بقيادة المؤسسة إلى تحقيق هدفها المنشود من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من الموارد المالية، وذلك بتحقيق أكبر حصة سوقية ممكنة في حدود الولاية، ويقوم المدير العام بمجموعة من المهام، أهمها:

- يسعى إلى تحقيق الأهداف المسطرة في المخطط السنوي؛
- يعمل على ضمان التسيير الجيد تضمن استمرارية المؤسسة وبقائها في السوق المحلية؛
- يحرص على تطبيق واحترام القوانين داخل المؤسسة؛
- ضمان التسيير المالي والإداري للمؤسسة.

2-**السكرتارية:** وهي مكلفة بترتيب وتصنيف البريد سواء الصادر أو المستقبل، وتخصص له سجل خاص.

- **بريد الإرسال:** ويحتوي على المراسلات، الاستدعاءات من طرف مصلحة صكوك بريد الفاتورات، وقبل ما يتم وضعها في أظرفه بريدية تقو ألسكرتيره بتدوينها في سجل الإرسال(رقم التسجيل، تاريخ الإيداع، اسم المرسل إليه، الموضوع المتعلق بهذا البريد)، أما عندما يتعلق الأمر بالمستندات ذات المضمون الإحصائي فإن إرسالهم يتطلب إعداد جداول الإرسال مزودا بمرجع، ويحفظ في الأرشيف؛
- **بريد الاستقبال (الوصول):** يحتوي على طلب الأشغال أو المعلومات والصكوك البريدية والفاتورات.

2-مصلحة الإدارة والمالية: وتضم مجموعة من الأقسام:

- **قسم المستخدمين:** المورد البشري هو عنصر أساسي ويعطي حيوية لنشاط المؤسسة، وكل موظف مسؤول على مجموعة من الأدوات والنشاطات والوسائل المعنوية والمادية والبشرية التي تساعد على أداء مهامه بهدف تحقيق الأهداف المستند إليه، ويضم قسم المستخدمين ثلاث وحدات، وحدة إدارة العمال، وحدة إدارة الأجور، وحدة الرقابة والحماية، وتقوم بمجموعة من المهام، أهمها:
  - تعيين العمال وترقيتهم؛
  - السهر على احترام القانونية الخاصة بمصلحة العمال ومراجعة سلم التنقيط، وأوراق التوقيعات؛
  - فحص العقود الشخصية للعمال، ومراجعة حسابات الأجور حسب قرارات مجلس المديرية؛
  - السهر على احترام القوانين الداخلية للمؤسسة، وتنظيم واحترام الخطة الإجمالية المصادق عليها من طرف السلطة الوطنية؛

- تسيير مصالح المستخدمين، ودفع الأجور.

– **قسم المحاسبة:** يعمل المحاسب الرئيسي داخل المؤسسة على تنفيذ جملة من المهام كما نصت عليه القوانين، سواء حسب قانون النظام الداخلي للمؤسسة أو القوانين الصادرة عن الهيئات القانونية، ويمكن ذكر أهم الأعمال التي يقوم بها، فيما يلي:

- إعداد أجور العمال حسب أوراق التنقيط؛
- إدارة صندوق المؤسسة في تسديد أجور العمال ونفقات التعبئة والتنقلات؛
- تحديد الاحتياجات المالية سواء قصيرة الأجل (خلال دورة الاستغلال) أو طولية الأجل (المساهمة في إعداد لإستراتيجية المؤسسة)؛
- السهر على إعداد القوائم المالية؛
- حفظ وترتيب الأرشيف الخاص بالوثائق الثبوتية (الفواتير، التصريحات الجبائية، تحركات الموظفين...إلخ).

– **قسم الوقاية والحماية:** تسهر على احترام قوانين السلطة العليا، وتنفيذ كل المهام الموكلة إليها، وتقوم بمجموعة من الأدوار، أهمها:

- مراقبة دخول وخروج من وإلى المؤسسة؛
- السهر على توفير وسائل الأمن لمختلف عمال المؤسسة؛
- مراقبة العمال أثناء مزاولة عملهم، للتأكد من تنفيذ الإجراءات الوقائية، بهدف تفادي حوادث العمل؛
- اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة عند وقوع أي حادث؛
- توفير الوسائل الطبية الضرورية لإسعاف العمال، ووسائل النظافة.

– **قسم المالية:** يمكن تلخيص أهم وظائف هذا القسم فيما يلي:

- القيام بالعمليات المتعلقة بتمويل المشاريع؛
- القيام بالعمليات المتعلقة بالمعاملات مع البنك؛
- القيام بالعمليات المتعلقة بمختلف الحقوق والالتزامات التي تنشأ نتيجة التعامل مع التغير.

3- **مصلحة التمويل إدارة التنفيذ:** تتكون هذه المصلحة من قسم التموين والصيانة، حيث يحتوي هذا القسم على فرع التموين (عمال مكلفين بالتخزين)، وكيل تجاري متجول، أمين مخزن، أما فرع الصيانة فهو يضم اختصاصي في الكهرباء، لحام وميكانيكيين، حيث تقوم مصلحة التموين بوضع طلبات شراء المواد الأولية، بالإضافة إلى فرع تخزين المواد، كما تسهر إدارة التنفيذ على توفير مختلف التجهيزات اللازمة وتضعها تحت تصرف الورشة.

المطلب الثالث: وظائف وأهداف المؤسسة

تقوم مؤسسة الأشغال الكهربائية والهندسة الحضارية والتجهيز بوظيفتين أساسين (توزيع الغاز، توزيع الكهرباء)، إذ أنه من خلال هذه الوظيفتين تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف، وكلما قامت بتنفيذ الوظيفتين بكفاءة وفعالية كلما تحققت الأهداف المسطرة التي هدفت إلى تحقيقها بسرعة.

أولا: وظائف المؤسسة

للمؤسسة وظيفتين أساسين (توزيع الغاز، توزيع الكهرباء)، وسوف نتناول كل وظيفة على حدا.

1- **توزيع الغاز:** تقوم المؤسسة بتوزيع غاز البوتان أو الغاز الطبيعي، بعد عملية التصفية في مصانع الغاز الذي يأتي من الجنوب الجزائري، وتحوله إلى مراكز تخفيف الضغط وبعد ذلك يتم توزيع بضغط خفيف إلى السكان، وهذا طبقا للمعايير المعمول بها والمطبقة من طرف المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز (سونلغاز)؛

2- **توزيع الكهرباء:** تقوم المؤسسة بتوزيع الكهرباء وذلك من خلال استقبال طلبات الإنجاز سواء التابعة للجيش الوطني الشعبي أو المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز (سونلغاز) أو الوكالة الوطنية للتسيير العقاري أو للخواص.

ثانيا: أهداف المؤسسة

تسعى المؤسسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي:

1- الاستمرارية والبقاء؛

2- المساهمة في إنجاز شبكة الكهرباء الريفية والعامة بكل أنواعها المتوسط والعالي، وتوزيع الغاز الطبيعي؛

3- تطوير رقم أعمالها من أجل توسيع استثماراتها في مجال توزيع الكهرباء والغاز؛

4- تطوير الحالة الداخلية للمؤسسة؛

5- تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها؛

6- تكييف الشبكات الحالية مع التكنولوجيا الحديثة وهذا من أجل البقاء دوما على استعداد لتلبية حاجيات الزبائن؛

7- المساهمة في بناء السياسة الاجتماعية انسجاما مع قيمها وأهدافها؛

8- خلق مناصب عمل دائمة ومؤقتة؛

9- احترام آجال إنجاز المشاريع لتوفير الجهد والوقت الذي ينجم عنه منح امتيازات مالية إضافية للعمال على غرار الرواتب الشهرية.

المبحث الثاني: عملية الاستحواذ على وحدة EWER –البويرة–

من خلال عملية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي، ومن أجل تحسين أدائها، كان لابد من تجميع بعض الوحدات مع المؤسسات التي تنشط في نفس القطاع، وهذا بغية المساهمة في بناء الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: أسباب وأهداف العملية والمؤسسات المعنية بها

إن عملية الاستحواذ التي عرفتها وحدة EWER–البويرة– سنة 2016 من طرف مؤسسة SERUB–باتنة– كانت نتيجة لمختلف الصعوبات التي كانت تعاني منها الوحدة خاصة تلك المتعلقة بالجانب المالي والتسييري، حيث عرفت الوحدة في السنوات القليلة الماضية تسريح بعض العمال نتيجة قلة المشاريع المنجزة.

أولا: أسباب وأهداف العملية

1–أسباب عملية الاستحواذ:

- العملية تندرج في إطار سياسة إعادة هيكلة قطاع الصناعة وتجسيد إستراتيجية إعادة تنظيم وتشكيل مجمل الصناعات المحلية التابعة لمجع DIVINDUS، المقررة في مجلس مساهمات الدولة في إطار تغيير عميق لمختلف ميادين النشاطات الإستراتيجية والذي عهدته تأكدت بنتائج الجمعية العامة للمؤسسة؛
- الاندماج عن طريق الاستحواذ للشركة EWER البويرة في المؤسسة EPE، SERUB–باتنة–، تدخل في إطار آليات الترشيد الاقتصادي وتبسيط الهياكل القانونية للمجموعة DIVINDUS والتي تنتمي إليها المؤسستين المذكورتين.

2–أهداف عملية الاستحواذ: تهدف هذه العملية إلى:

- الدعم الجيوستراتيجي الناتج عن التموقع الجيد في مواجهة الرهانات القطاعية؛
- تمركز وسائل التجسيد التي تحقق عرضا تنافسيا؛
- سياسة الاستثمارات لدعم التشغيل؛
- تحقيق اقتصاديات سلمية عن طريق التحكم في التكاليف؛
- تعظيم سلسلة القيمة؛

وفي هذه الظروف يعتبر اندماج المؤسستين حتمية تهدف لتبسيط هيكل مجموعة : DIVINDUS.

ثانيا: المؤسسات المعنية

1– المؤسسة المستحوذة: مؤسسة SERUB شركة ذات أسهم برأس مال يقدر بـــــ 800 000 000,00دج،

2–مقرها الاجتماعي المحطة الصناعية كشيدة ولاية باتنة، مسجلة في السجل التجاري تحت رقم: 98B022222-05/00

SERUB هي شركة ذات أسهم هدفها هو تقديم خدمات في المجالات التالية:

- الإنارة؛
- التوزيع العمومي للغاز الطبيعي؛
- الإنارة العمومية؛
- حفظ وتوزيع الإسمنت؛
- إنتاج المواد الأولية للبناء؛
- إعادة بيع على الحالة الآلات الكهربائية والغاز.

مؤسسة SERUB باتنة، رأس مالها يقدر بـــــ 800 000 000,00دج، مقسم إلى 80 000 سهم، قيمة السهم الواحد هي 10 000دج.

3- **المؤسسة المستحوذ عليها:** المؤسسة EWER البويرة شركة ذات أسهم برأس مال قدره 427 712 000,00دج، مقرها الاجتماعي محطة النشاطات البويرة، المسجلة في السجل التجاري تحت رقم 98B0282159.

وتهدف هذه المؤسسة إلى تقديم الخدمات في المجالات التالي:

- أشغال الإنارة؛
- الإنارة العمومية؛
- أشغال الكهرباء ذات الطاقة العالية.

رأس مالي الشركة الحالي هو 427 712 000,00دج مقسم إلى 21 356سهم، وقيمة كل سهم هي 20 000دج.

ثالثا: الإنجاز النهائي والشروط اللازمة

الاستحواذ وحل الشركة المستحوذة عليها EWER البويرة تتحقق بتحقق الشروط التالية:

1- الموافقة في الجمعية العامة للمساهمين في مؤسسة EWER البويرة على الاندماج مع شركة SERUB- باتنة-، وحل الشركة EWER البويرة كنتيجة لذلك؛

2- الموافقة في الجمعية العامة للمساهمين في مؤسسة SERUB-باتنة- على الاندماج مع المؤسسة EWER البويرة ورفع رأي المال الاجتماعي.

تجدر الإشارة إلى أن الحسابات المستعملة من أجل تحديد الأصل الصافي لمؤسسة EWER هي الحسابات المتوقفة في 2015/12/31، ولهذا الغرض عناصر الأصول والخصوم المرتبطة بقيمها الصافية المحاسبية مثلما يظهر في ميزانية المؤسسة المستحوذ عليها في 31-12-2015 بأثر رجعي إلى غاية 2016/01/01.

كل العمليات المجسدة ابتداء من 2016/01/01 من طرف مؤسسة EWER البويرة تعتبر تابعة من ناحية الأصول والخصوم، وكذا من ناحية الأخطار والأرباح لحساب مؤسسة SERUB-باتنة-.

المطلب الثاني: وصف وتقييم المساهمات

الأصول والخصوم المكونة لمساهمات مؤسسة EWER–البويرة– تتمثل في مختلف الحقوق والممتلكات الموضحة في الميزانية الختامية لسنة: 2015/12/31، والمعبر عنها بالقيمة المحاسبية الصافية كالتالي:

أولا: المساهمات من الأصول

المساهمات في الأصول المقيمة بالقيمة المحاسبية الصافية (VNC)، بتاريخ 2015/12/31 هي كالتالي:

الجدول رقم (03): جانب أصول ميزانية "EWER " في 2015/12/31.

الوحدة: دينار جزائري.

الأصول	القيمة المحاسبية الإجمالية الخام	الاهتلاك المتراكم	القيمة المحاسبية الصافية لـــــ 2015
الأصول غير الجارية			
التثبيتات المعنوية			
تثبيتات غير جارية	219 000	68 442	150 558
تثبيتات جارية	428 803 257	106 300 131	322 503 126
تثبيتات جاري إنجازها	494 560	-	494 560
تثبيتات مالية	24 515 809	-	24 515 809
ضرائب مؤجلة أصول	2 136 231	-	2 136 231
مجموع الأصول غير الجارية	456 168 857	106 368 573	394 800 284
الأصول الجارية			
مخزون جاري	128 355 726	1 765 351	126 590 375
زبائن	352 720 253	42 422 357	310 297 895
مدينون آخرون	33 769 135	-	33 769 135
ضرائب	38 581 490	-	38 581 490
الخزينة	61 067 623	-	61 067 623
مجموع الأصول الجارية	614 494 227	44 187 709	570 306 518
المجموع العام للأصول	1 070 663 083	150 556 282	920 106 802

المصدر: من الوثائق الداخلية للمؤسسة.

بصفة عامة المساهمات تحت إطار الاندماج تتكون من مجمل الممتلكات والحقوق إلى غاية التجسيد النهائي لعملية الاندماج بدون استثناء أو تحفظ.

ثانيا: المساهمات من الخصوم

المؤسسة المستحوذة تتحمل كل الأعباء الخاصة بالمؤسسة المستحوذ عليها، المدرجة بالقيمة المحاسبية الصافية في الميزانية الختامية لسنة 2015/12/31.

الجدول رقم (04): جانب خصوم ميزانية "EWER " في 2015/12/31.

الوحدة: دينار جزائري.

الخصوم	الصافي 2015
الخصوم غير الجارية	
القروض والديون المالية	419 831 023
ضرائب مؤجلة على الخصوم	3 255 438
ديون أخرى غير جارية	-
المؤونات والمنتوجات المحاسبية المسجلة	11 941 409
مجموع الخصوم غير الجارية	435 027 870
الخصوم الجارية	
الموردون والحسابات الملحقة	165 123 017
الضرائب	53 156 557
الديون الأخرى	53 156 557
خزينة الخصوم	-
مجموع الخصوم الجارية	257 185 505
المجموع العام للأصول	692 213 375

المصدر: من الوثائق الداخلية للمؤسسة.

وعليه يمكن حساب الأصل الصافي لمؤسسة EWER كما يلي:

لدينا: مجموع الأصول الصافية = 920 106 802

و مجموع الخصوم الصافية = 692 213 375

ومنه: الأصل الصافي = 920 106 802 - 692 213 375

= 427 893 227دج.

علاقة التبادل تحدد على أساس القيمة الاسمية للأسهم المطروحة من طرف المؤسسة المستحوذة على المؤسسة المستحوذ عليها في حالة الدفع نقدا لا توجد أي علاقة للتبادل والقيمة الصافية للأصل تدرج ضمن رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة المستحوذة عن طريق نقل الملكية.

المبحث الثالث: الأصول الصافية والمصححة لوحدة EWER–البويرة–

حيث سوف نتطرق لكل من الأصول الصافية مع إدراج بعض التغيرات الحاصلة من أجل إظهارها لحساب الأصول الصافية المصححة بناء على هذه التغيرات. وللإشارة فإن الطريقة المتبعة لحساب فارق الحيازة هي الطريقة الأجلوسكسونية.

المطلب الأول: عرض ميزانية الأصول والخصوم الصافية

سنقوم بعرض ميزانية الأصول والخصوم لوحدة EWER–البويرة– لسنة 2017، أي أن الدراسة ستشمل سنة 2017، مع إدراج ميزانية 2015 و 2016 بغرض المقارنة فقط.

أولا: ميزانية الأصول

سوف نقوم بعرض ميزانية الأصول لثلاث سنوات متتالية، وهذا بهدف المقارنة فقط بين السنوات، حيث سنعتمد على القيم الصافية لعناصر الأصول.

الجدول رقم (05): ميزانية الأصول لسنوات (2017/2016/2015).

الوحدة: دينار جزائري.

الأصول	القيمة المحاسبية الصافية لـــــ 2015	القيمة المحاسبية الصافية لـــــ 2016	القيمة المحاسبية الصافية لـــــ 2017
الأصول غير الجارية			
التثبيتات المعنوية			
برمجيات الإعلام الآلي	150 558,33	128 658,33	95 808,33
التثبيتات المادية			
أراضي	275 509 000,00	275 609 757,70	275 609 757,70
مباني	795 257,36	694 499,66	694 499,66
تثبيتات مادية أخرى	46 198 868,64	36 119 619,89	21 584 871,92
تثبيتات جاري إنجازها	494 560,00	494 560,00	494 560,00
التثبيتات المالية			
سندات أخرى مثبة	–	50 000 000 ,00	50 000 000 ,00
قروض وأصول مالية غير جارية	24 315 809,15	40 361 543,09	28 889 130,79
ضرائب مؤجلة على الأصول	2 136 230,83	2 136 230,83	272 017,26
	–	1 497 120,00	–

الحسابات المرتبطة			
	349 800 284,31	407 041 989,50	380 088 645,66
الأصول الجارية			
مخزون جاري	126 590 374,83	262 708 685,01	444 294 200,33
زبائن	310 297 895,50	424 560 731,64	432 923 654, 14
مدينون آخرون	33 769 134,67	34 470 341,99	25 426 552,91
ضرائب	38 581 490,05	56 500 502,15	11 922 769,56
أصول جارية أخرى			
الخزينة	61 067 622,40	506 157,64	4 010 575,86
مجموع الأصول الجارية	570 306 517,45	778 746 418,43	918 577 752,80
المجموع العام للأصول	920 106 801,76	1 185 788 407,93	1 298 666 398,46

المصدر: من الوثائق الداخلية للمؤسسة.

من خلال ما سبق يمكن إدراج بعض التعليقات التالية:

1-ب**النسبة للأصول غير الجارية**: نلاحظ أن التثبيتات المعنوية والتي تتمثل في برامج المعلوماتية قد تناقصت خلال السنوات الثلاث: 2016/2016/2015.

2-**بالنسبة للأصول الجارية**: نلاحظ أن المخزون ارتفع خلال السنوات 2017/2016/2015 وهذا ما يعني أن هناك استقرار في المخزون، أما الزبائن فهي أيضا في ارتفاع خلال السنوات وبالتالي فالوحدة لا تتحكم في حقوقها، إذ تواجه صعوبات في عملية التحصيل، كما نلاحظ أيضا أن خزينة الوحدة في تناقص مستمر خلال السنوات الثلاث مما يجعل الوحدة في وضعية غير مريحة على المدى القريب

ومما سبق يمكن اعتبار أن وضعية الوحدة غير مستقرة نوعا ما فيما يخص بعض أصولها وكيفية استغلالها.

وللإشارة فإن التعليق سيقتصر فقط على ميزانية الأصول دون الخصوم، على اعتبار أن موضوعنا مرتبط أكثر بجانب الأصول دون الخصوم، بالإضافة إلى عدم توفر معلومات كافية حول الخصوم من طرف الوحدة وبالتالي عدم الخروج بنتائج.

ثانيا: ميزانية الخصوم:

سوف نقوم بعرض ميزانية الخصوم لسنة 2017، كونها السنة التي تشملها الدراسة، حيث سنعتمد على القيم الصافية لعناصر الخصوم.

الجدول رقم (06): ميزانية الخصوم لسنة 2017.

الوحدة: دينار جزائري

الخصوم	الصافي 2015
رؤوس الأموال الخاصة	
رأس المال تم إصداره	427 120 000,00
العلاوات والاحتياطات	65 739 317,49
النتيجة الصافية	98 837 450,47
ترحيل من جديد	-264 965 890,98
الحسابات المرتبطة	75 280 713,82
مجموع الأموال الخاصة	402 011 590,80
الخصوم غير الجارية	
قروض وديون مالية	359 208 636,78
ضرائب مؤجلة على الخصوم	3 255 438,00
المؤونات والمنتوجات المحاسبية المسجلة	11 826 162,00
مجموع الخصوم غير الجارية	374 290 236,78
الخصوم الجارية	
الموردون والحسابات الملحقة	307 384 181,55
الضرائب	63 001 638,47
الديون الأخرى	82 419 405,29
خزينة الخصوم	69 559 345,57
مجموع الخصوم الجارية	522 364 570,88
المجموع العام للأصول	1 298 666 398,46

المصدر: من الوثائق الداخلية للمؤسسة.

بعد عرض كل من ميزانية الأصول والخصوم لوحدة EWER–البويرة–، سنقوم بحساب صافي المركز المالي حسب الطريقتين:

الطريقة الأولى: صافي المركز المالي = مجموع الأموال الخاصة

وعليه:

صافي المركز المالي = الأموال الخاصة = 402 011 590,80دج.

الطريقة الثانية:

صافي المركز المالي = مجموع الأصول الصافية – (مجموع الخصوم غير الجارية + الخصوم الجارية)

لدينا:

مجموع الأصول غير الجارية = 380 088 645,66دج.

مجموع الأصول الصافية الجارية = 918 577 752,80دج.

إجمالي الأصول الصافية = 1 298 666 398,46دج.

وعليه:

صافي المركز المالي = 1 298 666 398,46 – 896 654 807,50 = 402 011 590,80دج

بعدما قمنا بحساب صافي المركز المالي لوحدة EWER–البويرة–، سنقوم بحساب صافي المركز المالي المصحح ANCC بناء على التغيرات الحاصلة في ميزانية الوحدة.

المطلب الثاني: عرض ميزانية الأصول والخصوم المصححة

من خلال هذا المطلب سنقوم بعرض ميزانية الأصول والخصوم المصححة لسنة 2017، وهذا بعد إجراء مجموعة من التصحيحات على عناصر الأصول والخصوم.

أولا: التصحيحات الواجب القيام بها قبل حساب صافي المركز المالي المصحح:

أولا ينبغي الإشارة إلى أن هذه العناصر بعد وبعد الإطلاع على الوثائق وبناء على تصريحات المسؤولين أنها غير متوفرة على مستوى الوحدة، وهذه العناصر تتمثل في:

- براءات اختراع، سواء المملوكة أو المستأجرة؛
- النتائج الاستثنائية قيمتها معدومة؛
- عدم وجود أصول وهمية للوحدة في حدود إطلاع الباحثة، وبالتالي فإن قيمة الاهتلاكات للأصول الوهمية معدومة.

وعليه لحساب صافي المركز المالي المصحح ندرج التصحيحات التالية:

1-جانب الأصول:

- **الأصول غير الجارية:**

✓ **الأراضي:** من خلال المعاينة الميدانية من طرف الباحثة لوحدة EWER-البويرة-، تبين أن قيمة الأراضي الظاهرة في الميزانية لا تعبر حقيقة عن قيمتها بحكم أن المؤسسة اقتنت الأراضي سنة 1984 و لم تخضع لإعادة تقييم منذ ذلك التاريخ، وعليه بالاستناد إلى التقييم الذي قام به خبير الحسابات وكذا بالاستناد إلى الخبرة العقارية فإن قيمة الأراضي الحالية تقدر بـــــــ: 452 741 700,00دج.

أي أن الأراضي ازدادت بقيمة 177 131 942,30دج على ما هو ظاهر في الميزانية، وعليه فإن النسبة التي يمكن إضافتها لقيمة الأراضي الظاهرة في الميزانية كحد أدنى وبصفة تقريبية هي: 64%، بحيث:

لدينا قيمة الأراضي الظاهرة في الميزانية: 257 609 757,70دج

والقيمة الحالية للأراضي بعد التقييم هي: 452 741 700,00دج.

إذن:

بحيث P : النسبة المئوية التي يمكن إضافتها لقيمة الأراضي.

$$P = \frac{177\,131\,942{,}30}{257\,609\,757{,}70} * 100 = 64\%$$

- ✓ **تثبيتات عينية أخرى:** من خلال المعاينة الميدانية اتضح لنا أن هناك ما قيمته 7 000 000 ,00دج من المعدات والآلات قابلة للاستغلال، وهي غير مدرجة في محاسبة الوحدة وعليه وجب إضافتها إلى إجمالي التثبيتات العينة الأخرى في الميزانية، ومنه تصبح قيمتها:

قيمة الصافية للتثبيتات العينية = 21 584 871,92دج.

إذن: القيمة الصافية المصححة للتثبيتات القيمة الأخرى = 7 000 000,00 + 21 584 871 ,92

= 28 584 471,92دج.

أما فيما يخص عناصر الأصول غير الجارية الأخرى فلم تسجل أي تغيير فيها، وهذا في حدود ما توصلنا إليه.

- **الأصول الجارية:**

- ✓ **المخزون:** لاحظنا خلال المعاينة الميدانية أن لدى الوحدة مخزون مدرج في الميزانية يعتبر غير ذات فائدة وغير مستغل، وبالتالي فهو مخزون ميت، بقيمة: 800 000,00دج، وعلى الوحدة حذفه من القيمة الصافية للمخزون. وبالتالي:

قيمة المخزون المصحح = القيمة الصافية – المخون الميت

= 800 000,00 – 444 294 200,00

= 44 349 200,33دج.

- ✓ **الزبائن:** لدى الوحدة حسابات لزبائن توقفوا عن التعامل معها، إلا أن حساباتهم لا تزال تسير بصفة عادية، وحسب التصريحات المقدمة من طرف مسؤولي الوحدة، فإن القيمة الإجمالية لهؤلاء الزبائن الذين توقفوا عن التعامل معها تقدر بـــــــــــ: 37 523 311,81دج، من إجمالي القيمة الصافية للزبائن والمقدرة بـــــــ:

432 923 654,00دج، وعليه النسبة التي وجب خفضها من قيمة الزبائن هي:

بحيث P: النسبة المئوية التي يمكن تخفيضها من قيمة الزبائن.

$$P = \frac{37\,523\,311{,}81}{432\,923\,654{,}00} * 100 = 8{,}67\%$$

وبالتالي: القيمة الصافية المصححة للزبائن = 432 923 654,14 – 37 523 311,81=

395 400 342,30 دج.

أما بقية عناصر الأصول الجارية فلم تسجل أي تغيير فيها.

2- جانب الخصوم:

فيما يخص عناصر الخصوم لم يطرأ عليها أي تغيير، إلا أن التصحيحات السابقة الذكر سوف تؤثر على الأموال الخاصة وبالتحديد في حساب فوارق إعادة التقييم من خلال الفوائض الناتجة عن التثبيتات المصححة، إضافة إلى تغيير النتيجة العملياتية للوحدة وبالتالي تغيير النتيجة الصافية المدرجة في ميزانية الخصوم قبل التعديل.

ثانيا: عرض ميزانية الأصول والخصوم المصححة

بناء على التصحيحات السالفة الذكر يمكن عرض ميزانية الأصول والخصوم المصححة كما يلي.

1- عرض ميزانية الأصول المصححة:

على ضوء التصحيحات السابقة لعناصر الميزانية فإنه يمكن عرض ميزانية الأصول والخصوم المصححة لسنة 2017 كما يلي:

الجدول رقم (07): ميزانية الأصول المصححة لسنة 2017.

الوحدة: دينار جزائري.

الأصول	القيمة المحاسبية الصافية بعد التصحيح
الأصول غير الجارية	
التثبيتات المعنوية	
برمجيات الإعلام الآلي	95 808,33
التثبيتات المادية	
أراضي	452 741 700,00
مباني	694 499,66
تثبيتات مادية أخرى	28 584 871,92
تثبيتات جاري إنجازها	494 560,00
التثبيتات المالية	
قروض وأصول مالية غير جارية	28 889 130,79
ضرائب مؤجلة على الأصول	272 017,26
	564 220 588,00

الأصول الجارية	
مخزون جاري	443 494 200,33
زبائن	395 400 342,33
مدينون آخرون	25 426 552,91
ضرائب	11 922 769,56
أصول جارية أخرى	
الخزينة	4 010 575,86
مجموع الأصول الجارية	880 254 440,90
المجموع العام للأصول المصححة	1 444 475 029,00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة.

2- عرض ميزانية الخصوم المصححة:

بعد الأخذ بعين الاعتبار التصحيحات في جانب الخصوم، يمكن عرض ميزانية الخصوم المصححة كما يلي:

الجدول رقم (08): ميزانية الخصوم المصححة لسنة 2017.

الوحدة: دينار جزائري.

الخصوم	الصافي 2015
رؤوس الأموال الخاصة	
رأس المال تم إصداره	427 120 000,00
العلاوات والاحتياطات	65 739 317,49
فوارق إعادة التقييم	145 808 630,49
النتيجة الصافية	60 514 138,67
رؤوس أموال خاصة أخرى	-264 965 890,98
ترحيل من جديد	75 280 713,82
مجموع الأموال الخاصة	547 820 221,20
الخصوم غير الجارية	
قروض وديون مالية	359 208 636,78
ضرائب مؤجلة على الخصوم	3 255 438,00
المؤونات والمنتوجات المحاسبية المسجلة	11 826 162,00
مجموع الخصوم غير الجارية	374 290 236,78

الخصوم الجارية	
الموردون والحسابات الملحقة	307 384 181,55
الضرائب	63 001 638,47
الديون الأخرى	82 419 405,29
خزينة الخصوم	69 559 345,57
مجموع الخصوم الجارية	522 364 570,88
المجموع العام للخصوم المصححة	1 444 475 029,00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة.

بعد عرض كل من ميزانية الأصول والخصوم المصححة لوحدة EWER–البويرة– لسنة 2017، فإنه يمكن حساب صافي المركز المالي المصحح .

3– صافي المركز المالي المصحح:

بناء على التصحيحات التي تم القيام بها، سيتم حساب صافي المركز المالي المصحح دون الأخذ بعين الاعتبار لأثر الضريبة.

صافي المركز المالي المصحح = مجموع الأصول المصححة وغير المصححة – مجموع الخصوم الجارية وغير الجارية المصححة وغير المصححة.

ومنه: صافي المركز المالي المصحح = 1 444 475 029,00 – 896 654 807,50

= 547 820 221,50دج.

أو: صافي المركز المالي المصحح = الأموال الخاصة المصححة = 547 820 221,50دج.

حسب النتائج المتوصل إليها فإن صافي المركز المالي قد ارتفع بعد التصحيحات وذلك بقيمة: 145 808 630,70دج، وهذا يعني انه على الوحدة الأخذ بعين الاعتبار كافة التغييرات التي تؤدي فعلا إلى الوصول لصافي المركز المالي على درجة عالية من الدقة وأدنى مستويات الخطأ.

المطلب الثالث: القيمة الجوهرية لوحدة EWER–البويرة–

تهتم القيمة الجوهرية الخام بتقييم المؤسسة باعتبارها أداة إنتاجية وينتج عن ذلك أنها تأخذ بعين الاعتبار جميع أصول المؤسسة سواء كانت مملوكة أو غير مملوكة لها.

أولا: القيمة الجوهرية الخام

يمكن حساب القيمة الجوهرية الخام من خلال العلاقة التالية:

القيمة الجوهرية الخام = مجموع الأصول +/– التغيرات

– تثبيتات خارج الاستغلال

–مؤونات إضافية على البضائع أو الحقوق

+استرجاع المؤونات

–عناصر مستغلة غير مدرجة في الميزانية

–عناصر مدرجة في الميزانية وغير ضرورية للاستغلال.

تجدر الإشارة إلى عدم وجود كل من العناصر التالية على مستوى الوحدة:

–استرجاع المؤونات؛

–عناصر مستغلة غير مدرجة في الميزانية؛

–عناصر مدرجة في الميزانية وغير ضرورية للاستغلال.

أي أن قيمتها معدومة.

وقبل تطبيق العلاقة السابقة الذكر يجب الإشارة إلى:

- المؤونات الإضافية للبضائع = 800 000,00دج.
- المؤونات الإضافية على الحقوق = 37 523 311,81دج.
- تثبيتات خارج الاستغلال :

✓ المباني 7% من المبلغ الخام للمباني خارج الاستغلال، أي ما قيمته:

0,07* 41 484 859,19 = 2 903 940,14دج.

✓ تثبيتات عينية أخرى: 6 % من المبلغ الخام خارج الاستغلال، أي ما قيمته:

0,06 * 113 791 348,72 = 6 827 480,92دج

ومنه يمكن حساب القيمة الجوهرية الخام كالتالي:

الجدول رقم (09): القيمة الجوهرية الخام.

الوحدة: دينار جزائري.

العناصر	المبالغ
مجموع الأصول	1 298 666 398,46
+التغيرات	145 808 630,49
-إجمالي التثبيتات خارج الاستغلال	9 731 421,06
-المؤونات على البضائع	800 000,00
-المؤونات على الحقوق	37 523 311,81
القيمة الجوهرية الخام	1 396 420 296,08

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة.

ثانيا: تحديد النتيجة المرتبطة بالقيمة الجوهرية الخام

وتحسب وفق العلاقة التالية:

النتيجة المرتبطة بـــــــــ VSB = النتيجة العملياتية – مخصصات الاهتلاكات لفائق القيمة

+ المكافأة العادية للمسيرين – مصاريف العمليات غير المدرجة في الميزانية.

وتجدر الإشارة إلى أن:

- بالنسبة لمخصصات الاهتلاك فائض القيمة: إهلاك فائض القيمة المرتبط بالتثبيتات العينية
  - ✓ **المباني**: عمرها الإنتاجي 50 سنة أي:

    58 078,80 = 50 / 2 903 940,14
  - ✓ **التثبيتات العينية الأخرى**: عمرها الإنتاجي 10 سنوات أي:

    682 748,09 = 10 / 6 827 480,92
  - ✓ **بالنسبة لمكافأة المسيرين**: تحسب مكافأة المسيرين بالاستناد إلى قانون العمل وكذا بالإضافة إلى الاتفاقية المبرمة بين الوحدة والمجمع كما يلي:

مكافأة المسيرين = الأجر المرجعي * (1 إلى 10 حسب النشاط) * 12 شهر .... (1)

+ 95 % * ناتج المعادلة(1)

= 15 000,00 * 5 * 12 = 900 000,00

+ 900 000,00 * 0,95

= 900 000,00 + 855 000,00 = 1 755 000,00

حيث أن النسبة 95 % تم الاعتماد عليها نظرا لأن الوحدة في معظم الأحيان تصل إلى تحقيق أهدافها.

✓ **النتيجة العملياتية:** حسب جدول حسابات النتائج لسنة 2017 (أنظر الملحق رقم07) لوحدة EWER-البويرة- مع إدراج تأثير التصحيحات السابقة، أصبحت تقدر بـــــــ:

105 589 419,40دج.

وعليه فإن:

النتيجة المرتبطة بـــــــ VSB = 105 589 419,40 – 740 826,89 + 1 755 000,00

= 106 603 592,50دج.

✓ **المكافأة العادية للقيمة الجوهرية الخام:** يمكن حسابها وفق العلاقة التالية:

المكافأة العادية للقيمة الجوهرية الخام = القيمة الجوهرية الخام * معدل المردودية

= 1 396 420 296,08 * 5 % = 69 821 014,80دج.

بحيث أن معدل المردودية 5 % هو المعدل المعتمد على مستوى المؤسسة بالاتفاق مع المساهمين وإدارة المؤسسة.

✓ **العائد السنوي:** يحسب وفق العلاقة التالية:

العائد السنوي = النتيجة المرتبطة بـــــــ VSB – المكافأة العادية للقيمة الجوهرية الخام

= 106 603 592,50 – 69 821 014,80 = 36 782 577,70دج.

✓ **فارق الحيازة:** ويحسب وفق العلاقة التالية

فارق الحيازة = العائد السنوي / معدل الرسملة

ويتم حساب معدل الرسملة وفق العلاقة التالية:

معدل الرسملة = معدل التضخم + معدل فائدة البنك المعمول به + المعدل المرتبط بالمخاطرة ونشاط الوحدة

= 4 % + 6 % + 1 % = 11 %

فارق الحيازة (موجب) = فارق الحيازة (موجب) = 36 782 577,70 / 0,11

= 070,05 387 334دج.

✓ **قيمة المؤسسة:**

قيمة المؤسسة = صافي المركز المالي المصحح + / – فارق الحيازة

= 221,50 820 547 + 070,05 387 334

= 291,55 207 882دج.

وعليه فإن قيمة المؤسسة ارتفعت بقيمة فارق الحيازة والمقدر بـــــــــــــ: 070,05 387 334دج.

✓ **تحديد قيمة السهم :**

لدينا: رأس مال الوحدة = 000,00 120 427 دج

عدد أسهم الوحدة = 356 21

ومنه: القيمة الاسمية للسهم = 000 20دج.

وبعد تحديد قيمة المؤسسة، سوف يتم حساب قيمة السهم الحقيقية مع الأخذ بعين الاعتبار صافي المركز المالي المصحح وفارق الحيازة.

القيمة الحقيقية للسهم = قيمة المؤسسة / عدد الأسهم

= 291,55 207 882 / 356 21

= 309,58 41دج.

بعد التصحيحات التي قمنا بها على مستوى عناصر الأصول والخصوم نستخلص أن صافي المركز المالي للمؤسسة ارتفع من 402011590 دج إلى 547820221 أي ارتفع بقيمة 145808630دج.

كما نستنتج أيضا أن قيمة سهم المؤسسة ارتفعت من 20000دج إلى 41309دج أي ارتفع بقيمة 21309، وهذا يؤدي بالضرورة لارتفاع قيمة المؤسسة.

خاتمة الفصل:

من خلال الدراسة التطبيقية المتعلقة بالقياس والإفصاح المحاسبي لفارق الحيازة في ظل معايير الإبلاغ المالي الدولية ومدى تأثيره على الميزانية، نتوصل لاستخلاص النتائج التالية:

ارتفاع قيمة أصول وحدة EWER–البويرة– رغم التصحيحات الطفيفة التي قمنا بها، وهذا دليل على أن إعادة تقييم يتماشى ومتطلبات معايير الإبلاغ المالي خلفت أثرا من شأنه أن ينعكس لاحقا على فارق الحيازة المرتبط أساسا بالأصول المعنوية للوحدة؛

من خلال تطبيقنا لطريقة فائض القيمة تحصلنا على فائض قيمة موجب "Goodwill" وهذا الفائض يعبر عنه بفارق الحيازة، الذي تم التوصل إليه في الأساس انطلاقا من ميزانية الوحدة المعدة طبقا للمعايير بشكل مقبول نوعا ما، وهذا مما يساهم من الرفع من قيمة أصولها الذي ينجر عنه فارق حيازة موجب؛

أن قيمة المؤسسة التي توصلنا إليها عامة وقيمة أصولها المعنوية خاصة يؤدي إلى ضمان استمرارية الوحدة على المدى المتوسط على الأقل.

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة موضوع فارق الحيازة الذي يعد من المواضيع التي يثار حولها الجدل في الأوساط المحاسبية، حيث تم التركيز فيها على مشكلة تقييمه وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، وهذا من خلال تخصيص ثلاثة فصول لذلك، الفصل الأول الذي تمحور حول عمليتي القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في ظل معايير الإبلاغ المالي الدولية، ليليه الفصل الثاني الذي تم فيه الإشارة إلى الأصول المعنوية وبالأخص فارق الحيازة والاعتراف به كأصل وطرق تقييمه، أما الفصل الثالث الذي كان عبارة عن تجسيد لما نصت عليه المعايير المحاسبية الدولية فيما يخص فارق الحيازة، وذلك من مستوى وحدة EWER-البويرة- المتخصصة في انجاز مشاريع خاصة بالكهرباء والغاز.

1.اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: التي نصت على أن القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية هي العملية الأساسية لإعطاء عناصر القوائم المالية قيمتها الحقيقية، وذلك من خلال البدائل المتاحة وفق النظام المحاسبي المالي، فهي مؤكدة حيث نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي أخذ بكل متطلبات القياس التي من شأنها تزيد من مصداقية نتائجه.

الفرضية الثانية: التي تنص على أن الاعتراف وتقييم فارق الحيازة يتوافق تمام ومعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 03 "تجميع المؤسسات" ، فهي غير محققة لأنه من خلال الفصول التي عرضت في هذه الدراسة تشير إلى أن قواعد الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009 الحاملة للنظام المحاسبي في الجزائر، تتوافق نسبيا مع معيار الإبلاغ المالي رقم 03 فيما يتعلق بالاعتراف وتقييم فارق الحيازة.

الفرضية الثالثة: والتي نصت على أن صعوبة تقييم المؤسسة بشكل صادق راجع إلى عدم توفر سوق نشطة وعدم توفر مناخ أعمال ملائم، تعتبر مقبولة.

2- نتائج الدراسة

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج وهي:

- الاستغلال الأمثل للعناصر المعنوية من طرف المؤسسة يمكنها من الحصول على مكاسب معتبرة تنعكس بالإيجاب على قيمتها؛
- الانتقال من الإفصاح إلى الإبلاغ المالي يمد القوائم المالية مصداقية وشفافية أكثر وإزالة الغموض حول المعلومات المحتواة فيها؛

- معايير الإبلاغ المالي الدولية هي الضمان الوحيد لتحقيق عالمية المؤسسات الاقتصادية والوصول إلى الإبلاغ المالي الدولي؛
- فارق الحيازة مفهوم أوسع وأشمل، فهو يعبر عن كافة الأصول المعنوية القابلة للتحديد وغير نقدية مثل: العلامات والبرامج المعلوماتية وفلسفة المؤسسة وغيرها من العناصر الأخرى؛
- صعوبة تقييم المؤسسات وعدم الوصول إلى طريقة يمكن من خلالها تحديد القيمة الحقيقية للمؤسسة بحيث تكون هذه القيمة على درجة عالية من الدقة؛
- يتطلب تطبيق الأساليب الحديثة للقياس المحاسبي توفر أسواق مالية حرة، نشطة، لإعطاء الأصول المعنوية والتي تتمثل في الأساس في فارق الحيازة قيمتها الحقيقية؛
- ضعف التأهيل العلمي والعملي لمحاسبي المؤسسة من خلال عدم إلمامهم بمختلف جوانب النظام المحاسبي المالي؛
- عدم اعتماد وحدة EWER-البويرة- على الطرق الأخرى للقياس عند إعداد القوائم المالية واعتمادها على التكلفة التاريخية فقط.

3.اقتراحات الدراسة

انطلاقا من هذه الدراسة ،استطعنا الخروج بالتوصيات التالية:

- ضرورة توضيح أحكام النظام المحاسبي المالي خاصة تلك المتعلقة بتجميع المؤسسات والمعالجة المحاسبية لفارق الحيازة؛
- تقديم دراسات وأعمال توضيحية من طرف الجهة الوطنية المسؤولة عن المعايير المحاسبية في الجزائر، حول طبيعة وتقييم فارق الحيازة ؛
- خلق مؤسسات اقتصادية وفق معايير عالمية واستقطاب الإطارات من الخارج ؛
- إعطاء أهمية أكثر للأصول المعنوية و فارق الحيازة على وجه الخصوص،من خلال تشكيل مصلحة خاصة تهتم بمتابعة عملية تجميع المؤسسات؛
- ضرورة توفير المعلومات والتفسيرات حول فارق الحيازة في ملاحق القوائم المالية لتمكين مستخدميها من فهم وتحليل هذا الأصل؛

4.آفاق الدراسة

تقوم آفاق البحث على محاولة استكمال الدراسة بالتطرق إلى بعض المواضيع المهمة، تتمثل فيما يلي:

- تقييم فارق الحيازة وتأثيره على المعلومات المالية؛
- مدى تاثير تقييم الأصول المعنوية على قيمة المؤسسة؛

قائمة المراجع

1- قائمة المراجع باللغة العربية

1-1- قائمة الكتب

1- أحمد محمد أبو شمالة، **معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي**، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2010 ؛

2- أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية**، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2007 ؛

3- أمين السيد أحمد لطفي، **المحاسبة الدولية "الشركات متعددة الجنسيات"**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2004 ؛

4- أمين السيد أحمد لطفي، **منظور التوافق المحاسبي الدولي**، الدار الجامعية، مصر، 2006 ؛

5- بن ربيع حنيفة، **الواضح في المحاسبة المالية وفق scf والمعايير المحاسبية**، الطبعة الثانية، الجزء 2، منشورات كليك، الجزائر، 2013 ؛

6- الجعارات خالد جمال، **معايير التقارير المالية الدولية**، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008 ؛

7- حسن القاضي، مأمون توفيق، **نظرية المحاسبة**، الدار العلمية ودار الثقافة، عمان، الأردن، 2004 ؛

8- حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011 ؛

9- حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، دار الثقافة، الأردن، 2008 ؛

10- حمد أبو نصار وجمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية**، الجوانب النظرية والعملية، الطبعة الثانية، دار وائل،الأردن، 2014 ؛

11- رضوان حلوان حنان، **تطور الفكر المحاسبي**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الدولية ودار الثقافة، الأردن، 2001 ؛

12- رضوان حنان حلوة، **بدائل القياس المحاسبي المعاصر (مشكلات محاسبية معاصرة)**، دار وائل، عمان، الأردن، 2003 ؛

13- ريتشارد شروید وآخرون، **نظرية المحاسبة**، ترجمة خالد علي أحمد كأجيجي وآخرون، دار المريخ، الرياض، السعودية، 2006 ؛

14- شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدولية**، الجزء الثاني، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، 2009 ؛

15- شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية**، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، 2008 ؛

16- طارق عبد العال حماد،**التقييم: تحديد قيمة المنشأة وإعادة هيكلة الشركات**، الدار الجامعية، مصر، 2008؛

17- عبد الوهاب نصر علي، **القياس والإفصاح المحاسبي وفقا معايير المحاسبة العربية والدولية**، الدار الجامعية، مصر، 2007 ؛

18- كمال عبد العزيز النقيب، **مقدمة في نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان الأردن، 2004 ؛

19- لخضر علاوي، **معايير المحاسبة الدولية**، دار الأوراق الزرقاء العالمية، الجزائر، 2012 ؛

20- مبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، دار ايتراك القاهرة، مصر ؛

21- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية**، الجوانب النظرية والعملية، الطبعة الثانية، دار وائل،الأردن، 2014 ؛

22- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية "الجوانب النظرية والعملية"**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

23- محمد مطر، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات (القياس، العرض والإفصاح)**، الطبعة الأول، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004 ؛

24- محمد مطر، موسى السويطي، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008 ؛

25- هوام جمعة، **المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 ؛

26- هيني قان جريو ننج، **معايير التقارير المالية الدولية "دليل التطبيق"**، ترجمة طارق حماد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2006 ؛

27- وليد ناجي الحيالي، **المحاسبة المالية "القياس والاعتراف"**، الجزء الأول، منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2007 ؛

28- وليد ناجي الحيالي، **نظرية المحاسبة**، منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2007 ؛

29- يوسف محمد جربوع، سالم عبد الله حلس، **المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية**، الطبعة الأولى، دار الوراق، الأردن، 2002 ؛

1-2- قائمة الأطروحات والرسائل الجامعية

1- بختة مفتاح، **تقييم المؤسسات الاقتصادية في البورصة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012 ؛

2- بلخير بكاري، **أثر التقييم على مسار الشراكة بالنسبة لمؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010 .

3- حمزة العرابي، **المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية ومتطلبات التوافق والتطبيق**، أطروحة دكتوراه، علوم التسيير، تسيير المنظمات، جامعة بومرداس، الجزائر، 2013 ؛

4- حواس صلاح، **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية**، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2008 ؛

5- رولا كاسر لايقة، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرار الاستثمار**، رسالة ماجستير، محاسبة مصرفية، جامعة تشرين، سوريا، 2007 ؛

6- ضيف الله محمد العمادي، **أثر تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية على الإفصاح وجودة التقارير المالية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، 2014 ؛

7- عبد الكريم شناي، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية**، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر، 2008 ؛

8- علي وعراب، **إشكالية تقييم فارق الحيازة في ظل معايير الإبلاغ المالي**، أطروحة دكتوراه، مالية ومحاسبة، جامعة البويرة، الجزائر، 2017 ؛

9- فتيحة صافو، **أبعاد القياس والإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالية الدولية**، أطروحة دكتوراه في العلوم، جامعة الشلف، الجزائر، 2016 ؛

10- فضيل كمال سالم، **مدى أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثره على اتخاذ القرارات المالية**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2008 ؛

11- محمد سفير، **الإفصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية**، رسالة ماجستير، مالية ومحاسبة، المركز الجامعي يحي فارس المدية، الجزائر، 2009 ؛

12- مداني بن بلغيث، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004 ؛

13- نوال صباحي، **الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية وأثره على جودة المعلومة**، رسالة ماجستير، محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011.

1-3-قائمة المجلات والتقارير

1-أحمد زغدار، محمد سفير، **خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)**، مجلة الباحث، العدد 07، 2009-2010 ؛

2- بالرقي تيجاني، **القياس في المحاسبة ماهيته وقيوده ومدى تأثره بالتضخم**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2008 ؛

3- ثائر صبري محمود كاظم الغبان، تكييف الإفصاح المحاسبي للمصارف التجارية على وفق متطلبات المعايير الدولية ذات الصلة بالأدوات المالية وعرضها، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 27، جامعة النهرين ؛

4-جمانة حنظل التميمي، علي صالح ناصر، **أهمية القيمة العادلة في تقييم الأصول الثابتة**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 2، جامعة البصرة، 2015 ؛

5-خلف الله يوسف، **أهمية الإفصاح والقياس المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السابع، جوان 2017 ؛

6-كتوش عاشور، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي الموحد IAS/IFRS في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، الجزائر، العدد السادس، 2009 ؛

7-مجلس معايير المحاسبة الدولية، **معيار المحاسبة الدولي رقم 38**، الأصول غير الملموسة ؛

8- محمد حسان بن مالك، محمد بشير غوالي، **أثر القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات الناشطة في الجنوب الشرقي**، مجلة الباحث، العدد 15، جامعة ورقلة، 2015 ؛

9- محمد زرقون، فارس بن يدير، **واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة الجزائرية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد 4، 2016 ؛

10- هشام شلفام، بوعلام بن زفروفة، **تقييم بدائل القياس المحاسبي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 02، 2016.

1-4-قائمة الملتقيات العلمية

1- ناصر مراد، **الانتقال من المخطط الوطني المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي**، الملتقى الدولي حول الإطار ألمفاهيمي للنظام المحاسبي الجديد وآليات التطبيق في ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة سعد دحلب، الجزائر، يومي 13-14 أكتوبر 2009 ؛

2- محمد عجيلة، أحمد علماوي، مصطفى بن نوي، **أجديات النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 05-06 ماي 2013 ؛

3- رشيد بوكساني، نسيمة أوكيل، حمزة العرابي، **مبدأ التكلفة التاريخية بين الانتقاد والتأييد في ظل توجه المعايير المحاسبية الدولية نحو القيمة العادلة**، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي، المركز الجامعي الوادي، 17-18 جانفي 2010 ؛

4- نوال صباحي، **أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية**، الملتقى الدولي الثالث حول: "آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية"، جامعة الوادي، الجزائر، بدون تاريخ ؛

5- بلخير بكاري، **إشكالية تقييم المؤسسات البترولية**، الملتقى الوطني حول: "أثر التقييم على مسار الشركة لمؤسسات القطاع البترولي"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، يومي 4-2005/12/5 ؛

6- السعيد بريكة، سمير مسيمعي، **تقييم الكمنشأة الاقتصادية: "مدخل القيمة المضافة -EVA-**، الملتقى الدولي حول: صنع القرار في المؤسسة الدولية، أجامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، فريل 2009.

1-5- قائمة القوانين والمراسيم:

1- الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 19، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 يحدد قواعد التقييم والمراجعة والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجزائر، 2009.

2- الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 74، قانون 11-07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428هـ الموافق لـ 25 نوفمبر 2007، الجزائر، 2007.

1-6- مواقع الانترنت:

1- المعيار الدولي للتقرير المالي"3": **على الموقع**: **WWW.SCOPA .COM** ؛

2- شبكة المحاسبين العرب، بحث عن التكلفة التاريخية، **متاح على الموقع**: http://vb.mediu.edu.my/showthead.php.

2- قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1- Arnaud Thauvran, **Evaluation D'entreprise**, Economica, Paris, 2010؛
2- Claude- Annie duplat, **evaluez votre entreprise**, vuibert, 2007؛
3- Jean Etienne Palarb, Franck Imberi, **Guide pratique d'évaluation d'entreprise**؛
4- Patrice vizzavona, **Evaluation des entreprises**, cours et études de cas corrigés, Berti éditions.